المحكمة الجنائية الدولية

ICC-ASP /23/12

Distr.: General
29 July 2024

Original: English

جمعية الدول الأطراف

الدورة الثالثة والعشرون

لاهاي، 2-7 كانون الأول/ديسمبر 2024

البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

المحتويات

	الصفحة
خطاب الإحالة	5
رأي المراجع المستقل للحسابات	6
البيان الأول – بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	7
البيان الثاني – بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	9
البيان الثالث – بيان التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	10
البيان الرابع – بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	12
البيان الخامس – بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	14
الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية	15
1. المحكمة الجنائية الدولية وأهدافها	15
2. موجز السياسات الهامة المتعلقة بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية	18
3. النقد وما يعادل النقد	34
4. الحسابات المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية	34
5. حسابات أخرى مستحقّة القبض	36

6. المبالغ المدفوعة مقدّماً والأصول المتداولة الأخرى 37
7. الممتلكات والمنشآت والمعدات 38
8. الأصول غير الملموسة 40
9. الحسابات المستحقة الدفع 42
10. الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين 44
11. القرض المقدّم من الدولة المضيفة 51
12. الإيرادات المؤجّلة والمصروفات المستحقة 51
13. المخصصات 52
14. صافي الأصول/ حقوق الملكية 54
15. الإيرادات 54
16. المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين 55
17. المصروفات المتعلقة بالسفر والضيافة 56
18. المصروفات المتعلقة بالخدمات التعاقدية 56
19. المصروفات المتعلقة بأتعاب المحامين 57
20. المصروفات التشغيلية 57
21. المصروفات المتعلقة باللوازم والمواد 57
22. الإهلاك والاستهلاك وانخفاض القيمة 58
23. المصروفات المالية 59
24. بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية 59
25. الإبلاغ القطاعي 60
26. الالتزامات والإيجارات التشغيلية 67
27. الالتزامات الطارئة 68
28. الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة 68
29. شطب خسائر النقد والمبالغ المستحقّة القبض 69
30. الأحداث الواقعة بعد تاريخ التقرير 69

المرفقات: 70

الجدول 1: حالة تسديد الاشتراكات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023..... 70

الجدول 2: حالة صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 73

الجدول 3: حالة السلف المقدّمة إلى صندوق رأس المال العامل حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 75

الجدول 4: حالة تسديد الاشتراكات لصندوق الطوارئ لعام 2023 80

الجدول 5: حالة الفائض النقدي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 82

الجدول 6: حالة التبرعات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 86

الجدول 7: حالة الصناديق الاستئمانية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 88

تقرير المراجعة النهائي عن البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

خطاب الإحالة

2024/07/03

وفقاً للبند 11-1 من النظام المالي والقواعد المالية، يقدّم قلم المحكمة حسابات الفترة المالية إلى مراجع الحسابات. وأتشرّف بتقديم البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية عن الفترة المالية الممتدّة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

غيلا أبيسادزي
رئيس قسم المالية

أوزفالدو زافالا جيلر
المسجّل

Yangchan Cho
Director of the International Audit Division
Board of Audit and Inspection of Korea
Bukchon-ro, Jongno-gu 112
Seoul 03050
Republic of Korea

رأي المراجع المستقل للحسابات

BAI
BOARD OF AUDIT AND INSPECTION
REPUBLIC OF KOREA

تقرير المراجع المستقل للحسابات

إلى السيد أوزفالدو زافالا جيلر،
قلم المحكمة
المحكمة الجنائية الدولية

الرأي

قمنا بمراجعة البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا ("الصندوق الاستئماني") لفترة الإثني عشر شهراً المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وتشمل هذه البيانات المالية بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وبيان الأداء المالي، وبيان التغيّرات في صافي الأصول، وبيان التدفقات النقدية، وبيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية، وملاحظات بما في ذلك ملخصاً للمبادئ المحاسبية ومعلومات أخرى.

واستنادا إلى مراجعتنا للحسابات، فإن البيانات المالية تقدم نظرة متوازية عن الوضع المالي للصندوق الاستئماني للضحايا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وكذلك عن الأداء المالي والتغيرات في صافي الأصول، والتدفقات النقدية، والمقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية لفترة الاثني عشر شهرا المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أُسُس الرأي

أجرينا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، والمادة 12 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، والاختصاصات الإضافية التي تحكم مراجعة الحسابات. ونحن مستقلون عن المحكمة وفقاً لقواعد السلوك المهني لمجلس المراجعة والتفتيش ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية. وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد الأخلاقيات للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ونرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا حول المراجعة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفون بالحوكمة عن البيانات المالية

يتولى قلم المحكمة مسؤولية إعداد البيانات المالية وتقديمها بشكل عادل وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وكذلك الرقابة الداخلية التي يحددها قلم المحكمة على أنها ضرورية لتمكين إعداد البيانات المالية الخالية من الأخطاء الادية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ. وعند إعداد البيانات المالية، يكون قلم المحكمة مسؤولاً عن تقييم قدرة المحكمة على الاستمرار في أداء مهامها، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بمبدأ لاستمرارية

واستخدام هذا المبدأ في المحاسبة ما لم يكن قلم المحكمة ينوي تصفية المحكمة أو وقف العمليات. ويتولى المكلفون بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمحكمة.

مسؤوليات مراجع الحسابات المتعلقة بمراجعة البيانات المالية

2- إن أهدافنا هو التأكد بقدر معقول من خلو البيانات المالية ككل من الأخطاء المادية سواء بسبب الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مرجعة يتضمن رأينا. ويعني التأكد بقدر معقول الوصول لمستوى عالٍ من التأكد، ولكنه لا يضمن أن المراجعة المجراة وفقًا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكتشف دائمًا خطأً ماديا عندما يكون في حالة وجوده. ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر بشكل فردي أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية للمستخدمين المتخذة على أساس هذه البيانات المالية. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المعقول توقع أن تؤثر بشكل فردي أو في المجموع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين المتخذة على أساس هذه البيانات المالية.

وكجزء من المرجعة وفقًا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني طوال المراجعة. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء بسبب الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة المستجيبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتكون أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف خطأ مادي بسبب الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث قد يتضمن الغش تواطؤًا أو تزويرًا أو إغفالات متعمدة أو تصريحات خاطئة أو تجاوز الرقابة الداخلية؛

- وفهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة في ظل الظروف، ولكن ليس لغرض التعبير عن رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمحكمة؛

- وتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قدمها المسجل؛

- واستنتاج مدى ملاءمة استخدام قلم المحكمة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستنادًا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكًا كبيرة حول قدرة المحكمة على الاستمرار في أداء مهامها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فنحن ملزمون بلفت الانتباه في تقرير مراجع الحسابات التابع لنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو، إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراجع الحسابات التابع لنا. ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المحكمة عن الاستمرار في أداء مهامها؛

- وتقييم عرض البيانات المالية وهيكلها ومحتواها بشكل كلي، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا

كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض العادل.

وإننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة ونتائجها المهمة، بما في ذلك أي أوجه قصور كبيرة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء مراجعتنا.

(توقيع)

تشوي، جاي هاي

رئيس مجلس المراجعة والتفتيش في كوريا

مراجع خارجي

سول، كوريا

15 تموز/يوليو 2024

البيان الأول

المحكمة الجنائية الدولية – بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (بآلاف اليورو)

	الملاحظة	*2023*	*2022*
الأصول			
الأصول المتداولة			
النقد وما يعادل النقد	3	58,772	34,937
حسابات مستحقّة القبض (معاملات غير تبادلية)	4	11,678	27,139
حسابات أخرى مستحقّة القبض	5	519	505
المبالغ المدفوعة مقدّماً والأصول المتداولة الأخرى	6	6,450	3,077
مجموع الأصول المتداولة		*77,419*	*65,658*
الأصول غير المتداولة			
حسابات مستحقّة القبض (معاملات غير تبادلية)	4	7	12
حسابات أخرى مستحقّة القبض	5	–	19
الممتلكات والمنشآت والمعدات	7	137,914	144,830
الأصول غير الملموسة	8	2,593	3,006
الحق في الاسترداد	10	22,190	22,128
مجموع الأصول غير المتداولة		*162,704*	*169,995*
مجموع الأصول		**240,123**	**235,653**
الخصوم			
الخصوم المتداولة			
الحسابات المستحقة الدفع	9	4,030	3,318
الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين	10	12,131	11,548
القرض المقدّم من الدولة المضيفة	11	2,025	1,978
	12	23,053	31,276

الإيرادات المؤجّلة والمصروفات المستحقة	13	1,055	459
المخصصات		*42,294*	*48,579*
مجموع الخصوم المتداولة			
الخصوم غير المتداولة	9	61 -	
الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين	10	55,737	51,042
القرض المقدّم من الدولة المضيفة	11	61,044	63,069
مجموع الخصوم غير المتداولة		*116,842*	*114,111*
مجموع الخصوم		**159,136**	**162,690**
صافي الأصول/ حقوق الملكية			
صندوق الطوارئ	14	1,536	2,229
صندوق رأس المال العامل	14	11,540	11,540
أرصدة الصناديق الأخرى	14	67,911	59,194
مجموع صافي الأصول/ حقوق الملكية		**80,987**	**72,963**
مجموع الخصوم وصافي الأصول/ حقوق الملكية		**240,123**	**235,653**

تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الثاني

المحكمة الجنائية الدولية – بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (بآلاف اليورو)

2022	*2023*	الملاحظة	
			الإيرادات
150,890	166,644	15	الاشتراكات المقرّرة
8,686	21,961	15	التبرعات
55	2,039	15	ايرادات مالية
255	483	15	إيرادات أخرى
159,886	**191,127**		**مجموع الإيرادات**
			المصروفات
119,838	132,288	16	المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين
3,806	5,059	17	السفر والضيافة
6,822	7,938	18	الخدمات التعاقدية
6,159	7,265	19	أتعاب المحامين
15,043	15,261	20	المصروفات التشغيلية
1,305	2,595	21	اللوازم والمواد
9,045	8,649	22	الإهلاك والاستهلاك
33	–	22	انخفاض القيمة
1,724	1,736	23	المصروفات المالية
163,775	**180,791**		**مجموع المصروفات**
(3,889)	**10,336**		**الفائض/(العجز) للفترة المعنيّة**

تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الثالث

المحكمة الجنائية الدولية – بيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (بآلاف اليورو)

	الصندوق							
		الصندوق العام						
	صندوق رأس المال العامل	صندوق الطوارئ	صناديق الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين	الفائض/ (العجز) النقدي	إعادة قياس خطط ما بعد انتهاء الخدمة	أرصدة أخرى للصندوق العام	الصناديق الاستئمانية	مجموع صافي الأصول/ حقوق الملكية
الرصيد الافتتاحي اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2022	**11,540**	**5,242**	**144**	**(3,719)**	**(7,683)**	**50,634**	**2,978**	**59,136**
الحركة في صافي الأصول/حقوق الملكية في عام 2022								
الفائض/(العجز)	–	–	–	–	–	(9,446)	5,557	(3,889)
إعادة قياس صافي مكاسب/(خسائر) خطط ما بعد انتهاء الخدمة	–	–	–	–	17,298	–	–	17,298
التحويلات	–	(3,013)	233	3,719	–	(939)	–	–
الفائض/(العجز) النقدي في السنة السابقة	–	–	–	(10,781)	–	10,781	–	–
فائض/(عجز) أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا لعام 2020	–	–	–	–	–	417	–	417
مجموع الحركات خلال العام	**–**	**(3,013)**	**233**	**(7,062)**	**17,298**	**813**	**5,557**	**13,826**
مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**11,540**	**2,229**	**377**	**(10,781)**	**9,615**	**51,446**	**8,537**	**72,963**

حركة صافي الأصول/حقوق الملكية في عام 2023

الفائض/(العجز)	–	–	–	–	(6,019)	16,355	10,336
إعادة قياس مكاسب/(خسائر) خطط ما بعد انتهاء الخدمة	–	–	–	–	(2,259)	–	(2,259)
التحويلات	–	(693)	218	10,781	(10,306)	–	–
الفائض/(العجز) النقدي في السنة السابقة	–	–	–	4,042	(4,042)	–	–
فائض/(عجز) أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا لعام 2021	–	–	–	–	(52)	–	(52)
مجموع الحركات خلال العام	**0**	**(693)**	**218**	**14,823**	**(2,259)**	**16,355**	**(20,419)**	**8,025**
مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**11,540**	**1,536**	**595**	**4,042**	**7,356**	**24,892**	**31,026**	**80,987**

تشكل الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الرابع

المحكمة الجنائية الدولية – بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (بآلاف اليورو)

2022	*2023*	الملاحظة	
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
(3,889)	10,336		الفائض/(العجز) عن الفترة (البيان الثاني)
(3)	3		فروق لم تتحقق في أسعار صرف العملات
–	–		الخصم من قرض الدولة المضيفة
9,045	8,851		الإهلاك والاستهلاك
33	–		خسارة انخفاض القيمة
77	(62)		(الكسب)/الخسارة من التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات
1,607	1,560		مصروفات الفائدة
(3,731)	15,466		(زيادة)/انخفاض في حسابات مستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية
7	8		(زيادة)/انخفاض في حسابات أخرى مستحقة القبض
(311)	(2,622)		(زيادة)/انخفاض في مبالغ مدفوعة مقدّماً وأصول متداولة أخرى
8,255	(62)		(زيادة)/انخفاض في حق الاسترداد
680	718		الزيادة/(النقصان) في الحسابات المستحقة الدفع
(25,585)	5,278		(زيادة)/انخفاض في التزامات استحقاقات الموظفين
17,298	(2,259)		إعادة قياس (المكاسب)/الخسائر في خطط ما بعد انتهاء الخدمة
7,536	(8,177)		(زيادة)/انخفاض في إيرادات مؤجلة ومصروفات مستحقة
328	596		(زيادة)/انخفاض في المخصصات
(55)	(2,039)		ناقص: إيرادات الفوائد
11,292	**27,595**		**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية**
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
50	1,288		زائد: الفوائد المستلمة
–	62		عائدات بيع ممتلكات ومنشآت ومعدات

شراء ممتلكات ومنشآت ومعدات	(1,193)		(1,097)
شراء أصول غير ملموسة	(329)		(480)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	(**172**)		(**1,527**)
التدفقات النقدية من الأنشطة المالية			
التحويلات من/إلى أرصدة الصناديق	–		–
تسديد قرض الدولة المضيفة	(1,978)		(1,932)
تسديد الفائدة على قرض الدولة المضيفة	(1,607)		(1,653)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة المالية	(**3,585**)		(**3,585**)
صافي الزيادة/(الانخفاض) في النقد وما يعادل النقد	23,838		6,181
النقد وما يعادل النقد في بداية الفترة المالية	34,937	3	28,751
مكاسب/(خسائر) في النقد وما يعادله لم تتحقق في أسعار صرف العملات	(3)		5
النقد وما يعادل النقد حتى 31 كانون الأول/ديسمبر (البيان الأول)	**58,772**	**3**	**34,937**

تشكل الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الخامس

المحكمة الجنائية الدولية – بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (بآلاف اليورو)

البرنامج الرئيسي	الاعتمادات التي جرت الموافقة عليها	*المصروفات المحمّلة على الصندوق العام*	*فائض/ (عجز) الصندوق العام*[1]	*المصروفات المحمّلة على طلبات صندوق الطوارئ*	*مجموع المصروفات*	*الفائض /(العجز)*[1]	*الوصول إلى صندوق الطوارئ*	*طلبات صندوق الطوارئ*
	I	*II*	*III=I-II*	*IV*	*V=II+IV*	*VIVI=I-V*	*VIII*	*I*
الهيئة القضائية	14,353	13,636	717	-	13,636	717	-	14,353
مكتب المدعي العام	54,676	54,446	230	199	54,646	31	308	54,676
قلم المحكمة	89,574	89,276	298	1,710	90,986	(1,412)	1,953	89,574
أمانة جمعية الدول الأطراف	2,799	2,883	(85)		2,883	(85)	-	2,799
المباني	2,537	2,531	6	-	2,531	6	-	2,537
أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	3,889	3,865	24	-	3,865	24	-	3,889
آلية الرقابة المستقلة	987	941	46	-	941	46	-	987
مكتب المراجعة الداخلية للحسابات	835	855	(20)	-	855	(20)	-	835
القرض المقدّم من الدولة المضيفة	3,585	3,585	-	-	3,585	-	-	3,585
المجموع	173,234	**172,018**	**1,217**	**1,909**	**173,927**	**(693)**	**2,262**	**173,234**

يرد مزيد من التفاصيل عن الاعتمادات والمصروفات المعتمدة في تقرير المحكمة عن "أنشطة المحكمة الجنائية الدولية وأدائها البرنامجي لعام 2023"

تشكل الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية

1. المحكمة الجنائية الدولية وأهدافها

1-1 الكيان المعدّ للتقرير:

أنشئت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في 17 تموز/يوليو 1998، عندما اعتمدت 120 دولة مشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوّضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية النظام الأساسي. والمحكمة مؤسّسة قضائية دائمة مستقلة لها السلطة لممارسة اختصاصها على مرتكبي أشدّ الجرائم خطورة التي تثير القلق الدولي (الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان). تتكوّن المحكمة من أربعة أجهزة هي: هيئة الرئاسة، والدوائر (التي تتألف من شعبة الاستئناف، والشعبة الابتدائية، والشعبة التمهيدية)، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة. وتُعدّ البيانات المالية للمحكمة والهيئات الفرعية التابعة لجمعية الدول الأطراف ("الجمعية") باستثناء أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا.

يقع مقرّ المحكمة في لاهاي بهولندا وفقاً للمادة 3 من نظام روما الأساسي. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، أصبح 123 بلداً من الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

2-1 الميزانية البرنامجية:

لأغراض الفترة المالية 2023، قُسّمَت الاعتمادات إلى تسعة برامج رئيسية هي: الهيئة القضائية (هيئة الرئاسة والدوائر)، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، وأمانة جمعية الدول الأطراف ("الأمانة")، والمباني، وأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا، ومشروع المباني الدائمة – القرض المقدّم من الدولة المضيفة، وآلية الرقابة المستقلة، ومكتب المراجعة الداخلية. وفيما يلي تكوين كل عنصر من عناصر البرامج الرئيسية للمحكمة ودوره وأهدافه:

الهيئة القضائية

هيئة الرئاسة:

1) تتكوّن من رئيس المحكمة والنائبين الأول والثاني للرئيس؛

2) تُشرف وتدعم سير الإجراءات بطريقة منصفة وشفافة وفعّالة وتؤدّي جميع الوظائف القضائية التي تقع ضمن اختصاصها؛

3) مسؤولة عن الإدارة السليمة للمحكمة (باستثناء مكتب المدعي العام) وتُشرف على عمل قلم المحكمة. وستنسّق هيئة الرئاسة مع المدّعي العام وتلتمس مساندته في جميع المسائل التي تمّ كلتا الجهّتين؛

4) توسّع نطاق الفهم والدعم على الصعيد العالمي لعمل المحكمة عبر تمثيلها في المحافل الدولية.

الدوائر:

5) تتكوّن من شعبة الاستئناف، والشعبة الابتدائية، والشعبة التمهيدية. وتتكوّن شعبة الاستئناف من رئيس المحكمة وأربعة قضاة آخرين؛ وتتكوّن الشعبة الابتدائية والشعبة التمهيدية من ستة قضاة على الأقل؛

6) تكفل سير الإجراءات بطريقة عادلة وفعالة وشفّافة، وتحمي حقوق جميع الأطراف.

مكتب المدعي العام:

1) تشمل مهمة مكتب المدعي العام، عملاً بالولاية المنوطة به بموجب نظام روما الأساسي، إجراء الدراسات الأولية والتحقيق في حالات ارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان ومقاضاة مرتكبي تلك الجرائم، بفعالية وكفاءة؛

2) ينفّذ المكتب هذه الولاية باستقلالية وعدم تحيّز وموضوعية، بما يتلاءم مع واجباته القانونية وقيمه الأساسية المتمثلة في التفاني والنزاهة والاحترام؛

3) يرأسه المدّعي العام الذي يتمتّع بالسلطة الكاملة بموجب نظام روما الأساسي لتيسير المكتب وإدارته، بما في ذلك موظفيه ومرافقه وموارده الأخرى؛

4) يتكوّن المكتب من أربعة أركان: ديوان المدعي العام (الذي يشمل جميع مهام الموظفين التي تنطوي على دعم المدعي العام والمكتب بأكمله وتقديم المشورة لهما، والفريق الموحّد لأوكرانيا)، وركن الادعاء/شعبة المقاضاة باء-1 وركن الادعاء باء-2 (يرأس كل منهما نائب للمدعي العام يتولى بموجب السلطة المفوضة للمدعي العام، إدارة أنشطة التحقيق والادعاء في الحالات التي يتولاها المكتب على أساس مفهوم الفريق الموحّد)، وركن الخدمات المتكاملة (الذي يضفي طابعاً مركزياً على المهام المتخصصة التي تقدّم الدعم الشامل إلى المكتب).

قلم المحكمة:

1) يقدّم خدمات الدعم القضائية والإدارية المتّسمة بالكفاءة والفعالية والجودة العالية إلى هيئة الرئاسة والدوائر ومكتب المدعي العام والدفاع والضحايا والشهود؛

2) ينفّذ الآليات لمساعدة الضحايا والشهود والدفاع وضمان حقوقهم؛

3) يدير الأمن الداخلي للمحكمة.

أمانة جمعية الدول الأطراف:

أنشأت جمعية الدول الأطراف بموجب قرارها ICC-ASP/2/Res.3 الذي اعتمدته في أيلول/سبتمبر 2003 أمانة جمعية الدول الأطراف على أن تبدأ عملياتها في 1 كانون الثاني/يناير 2004. وتقدّم الأمانة إلى الجمعية ومكتبها، ولجنة الميزانية والمالية ("اللجنة")، فضلاً عن الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للجمعية، خدمات مهمّة مستقلة ومساعدة إدارية وتقنية. وعلى وجه التحديد، تتولّى الأمانة:

1) تنظيم دورات الجمعية واجتماعات هيئاتها الفرعية، بما في ذلك المكتب واللجنة؛

2) مساعدة الجمعية، بما في ذلك مكتبها وهيئاتها الفرعية، في جميع المسائل المتصلة بأعمالها، مع التركيز بوجه خاص على تحديد مواعيد الجلسات وإجراء المشاورات على نحو فعال وسليم إجرائياً؛

3) تمكين الجمعية وهيئاتها الفرعية من الاضطلاع بولايتها على نحو أكثر فعالية بتزويدها بخدمات مهمة عالية الجودة وخدمات الدعم، بما في ذلك الخدمات التقنية.

المباني:

تقدّم إلى الجهات المعنيّة لمحة عامة عن الموارد التي تحتاج إليها المحكمة لصيانة مبانيها الدائمة.

أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا:

تدير أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا الصندوق الاستئماني للضحايا، وتقدّم الدعم الإداري لمجلس إدارة الصندوق واجتماعاته، وهي تخضع للسلطة الكاملة للمجلس. وقد أنشأت الجمعية الصندوق الاستئماني للضحايا بموجب قرارها ICC-ASP/1/Res.6. واعتمدت الجمعية بموجب القرار ICC-ASP/4/Res.3 اللوائح التنظيمية للصندوق، التي تنص على أن الصندوق كيان مستقل يقدّم تقارير البيانات المالية. وترد الإيرادات المتأتية من الاشتراكات المقرّرة ومصروفات أمانة الصندوق في بيان الأداء المالي للصندوق. لمزيد من المعلومات حول الصندوق الاستئماني للضحايا، يُرجى الرجوع إلى البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا لعام 2023.

مشروع المباني الدائمة – القرض المقدّم من الدولة المضيفة:

أنشأت المحكمة مشروع المباني الدائمة – القرض المقدّم من الدولة المضيفة في الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام 2011 لتقديم تقرير عن الفائدة ورأس المال الواجب سدادهما على مبالغ القرض الذي تلقته المحكمة لمشروع المباني الدائمة، استجابة لطلبات اللجنة والجمعية. وينبع ذلك من قبول الجمعية لعرض الدولة المضيفة تقديم قرض خاص بالمباني الدائمة يُسدّد على مدى 30 عاماً بمعدّل فائدة قدره 2.5 ٪.

آلية الرقابة المستقلة:

بموجب القرار ICC-ASP/8/Res.1، أنشأت الجمعية آلية الرقابة المستقلة كبرنامج رئيسي من برامج المحكمة. يقع مقرّ آلية الرقابة المستقلة بجوار مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في مقر المحكمة في لاهاي، ولكن دون أن تكون جزءاً من المكتب ولا تابعة له. ويشمل نطاق اختصاص آلية الرقابة المستقلة، على النحو المتوخّى في الفقرة 4 من المادة 112 من نظام روما الأساسي، التحقيق والتقييم والتفتيش.

مكتب المراجعة الداخلية للحسابات:

يساعد مكتب المراجعة الداخلية للحسابات المحكمة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية من خلال إجراء استعراض منهجي للنظم والعمليات في جميع مجالات عمل المحكمة. وتهدف عمليات

الاستعراض هذه (المراجعات) إلى تحديد مدى حسن إدارة التهديدات والفرص المحتملة (المخاطر)، بما في ذلك ما إذا كانت العمليات الصحيحة قائمة وما إذا كان يتم الالتزام بالإجراءات المتّفق عليها. ويقدّم المكتب أيضا خدمات استشارية بناءً على طلب إدارة المحكمة. ويقدّم المكتب تقاريره إلى رئيس لجنة مراجعة الحسابات.

1-3 الإعفاء الضريبي:

بمقتضى 1) اتفاق المقرّ الموقّع بين مملكة هولندا والمحكمة، ولا سيما المادة 15 منه، و2) الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها، ولا سيما المادة 8 منه، تُعفى المحكمة من جميع الضرائب المباشرة، باستثناء رسوم خدمات المرافق العامة، وتُعفى من الرسوم الجمركية والأعباء ذات الطابع المماثل فيما يتعلق بالمواد المستوردة أو المصدّرة لاستخدامها الرسمي.

2. ملخص السياسات الهامة المتعلقة بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية

أساس الإعداد

2-1 تمسك البيانات المالية للمحكمة وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، كما اعتمدتها جمعية الدول الأطراف في دورتها الأولى المعقودة في أيلول/سبتمبر 2002، والتعديلات المدخلة عليها. وقد أعدت البيانات المالية للمحكمة على أساس الاستحقاق المحاسبي امتثالاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشكل هذه الملاحظات جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية للمحكمة. يتم تقريب الأرقام في البيانات والملاحظات إلى ألف يورو. وقد لا تؤدّي المبالغ الإضافية إلى فرق جراء عملية تقريب الأرقام.

2-2 الفترة المالية: الفترة المالية هي سنة تقويمية واحدة.

2-3 أساس التكاليف التاريخية: تُعدّ البيانات المالية على أساس التكاليف التاريخية للمحاسبة.

أثر اعتماد المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 41، الأدوات المالية

2-4 اعتمدت المحكمة المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 41، الأدوات المالية اعتبارًا من 1 كانون الثاني/يناير 2023.ويحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 29 ويضع متطلبات جديدة لتصنيف الأدوات المالية والاعتراف بها وقياسها.

تصنيف الأدوات المالية

2-5 يطبق المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 41 نموذج تصنيف وقياس واحد على لأصول المالية يأخذ في الاعتبار نموذج إدارة الكيان أصوله المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدي لتلك الأصول. وبناءً على هذه المعايير، تُصنف الأصول المالية كأصول مالية بالتكلفة المستهلكة، أو أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، أو أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

نموذج انخفاض القيمة

2-6 قدم المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 41 نموذج خسارة استئمانية متوقعة واحدة ينطبق على الأدوات المالية الخاضعة لاختبار انخفاض القيمة. وتُعد خسارة الائتمان هي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمحكمة والتدفقات النقدية التي تتوقع تلقيها. ويأخذ في الاعتبار الأحداث المحتملة للتخلف عن السداد وتطور جودة الائتمان للأصول المالية. وينطبق نموذج الانخفاض الجديد على جميع الأصول المالية المقاسة بالقيمة الحالية أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل.

2-7 مع اعتماد المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 41، تمت مراجعة فئة القياس لكل مجموعة من الأدوات المالية. ويقدم الجدول أدناه تصنيفات الأدوات المالية الأكثر شيوعًا للمحكمة والتي تم تحديدها بناءً على مجموعة من الأصول المالية وفقًا لنموذج إدارة المحكمة الجنائية الدولية واختبار سداد أصل الدين والفائدة فقط (SPPI) للحسم في فئة التصنيف المعنية. ولم يكن هناك تغيير في تصنيف الأدوات المالية للمحكمة نتيجة لاعتماد المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 41.

الأداة المالية	التصنيف بموجب المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 41 (2023)	التصنيف بموجب المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 29 (2023)
الأصول المالية		
النقد وما يعادله	الاحتفاظ بها لجمع التدفقات النقدية – التكلفة المستهلكة	القروض والمبالغ المستحقّة القبض – التكلفة المستهلكة
الاستثمارات	الاحتفاظ بها لجمع التدفقات النقدية – التكلفة المستهلكة	القروض والمبالغ المستحقّة القبض – التكلفة المستهلكة
الاشتراكات المقررة المستحقة القبض	الاحتفاظ بها لجمع التدفقات النقدية – التكلفة المستهلكة	القروض والمبالغ المستحقّة القبض – التكلفة المستهلكة
التبرعات المستحقة القبض	الاحتفاظ بها لجمع التدفقات النقدية – التكلفة المستهلكة	القروض والمبالغ المستحقّة القبض – التكلفة المستهلكة
مبالغ أخرى مستحقة القبض	الاحتفاظ بها لجمع التدفقات النقدية – التكلفة المستهلكة	القروض والمبالغ المستحقّة القبض – التكلفة المستهلكة
الخصوم المالية	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة
الحسابات الدائنة والخصوم المستحقة	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة
الأموال المحتفظ بها نيابة عن أطراف ثالثة	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة

الخصوم المالية الأخرى	الاحتفاظ بها لجمع التدفقات النقدية – التكلفة المستهلكة	القروض والمبالغ المستحقّة القبض – التكلفة المستهلكة

8-2 علاوة على ذلك، وبسبب متطلبات معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 41 لتقدير الخسائر الاستئمانية المتوقعة للأصول المالية، أُجري تحليل لتحديد ما إذا كانت هناك أي تغييرات في القيمة الدفترية لهذه الأصول المالية اعتبارًا من 1 كانون الثاني/يناير 2023، وهو تاريخ التطبيق الأولي لمعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 41. ولم يحدد التحليل أي تغيير في القيمة الدفترية اعتبارًا من 1 يناير 2023 بخلاف القيمة الدفترية للمبالغ المستحقّة القبض ضمن الاشتراكات المقررة. وكانت القيمة الدفترية ومخصص التقييم بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 41 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 29 على النحو التالي:

بآلف اليورو	الاشتراكات المقررة المستحقة القبض	
	بموجب المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 41	بموجب المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 29
القيمة الدفترية في 1 كانون الثاني/يناير 2023	27,015	27,003
مخصص التقييم في 1 يناير/كانون الثاني 2023	13,692	13,704

تم تسجيل التغيير في القيمة الدفترية الاشتراكات المقررة المستحقة القبض بمبلغ 12 ألف يورو كتخفيض في قيمة مخصص خسائر الائتمان المتوقعة خلال عام 2023.

معايير المحاسبة الدولية الجديدة

9-2 اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، تاريخ بيان المركز المالي، صدرت معايير المحاسبة الدولية التالية، لكنها لم تدخل حيز النفاذ.

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 41 – الأدوات المالية؛

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 42 – الاستحقاقات الاجتماعية (لا تنطبق على المحكمة)؛

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 43 – عقود الإيجار؛

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 44 – الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لعمليات البيع والعمليات المتوقّفة.

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 45 – الممتلكات والمصانع والمعدات – يحل محل المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 17

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 46 – القياس

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 47 – الإيرادات

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 48 – مصاريف التحويل

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 49 – خطط التقاعد (لا تنطبق على المحكمة)

ستدخل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 43 و44 و45 و46 حيز النفاذ في الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني/يناير 2025، و47 و48– في أو بعد 1 كانون الثاني/يناير 2026. ويجري حاليًا تقييم التأثيرات المحتملة لهذه المعايير.

عملة الحسابات ومعالجة تقلبات سعر الصرف

2-10 العملة الوظيفية وعملة العرض للمحكمة هي اليورو.

2-11 تحوّل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية وفقاً لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة والتي تقارب أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. وتقيّد في بيان الأداء المالي الأرباح والخسائر الناجمة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الأصول والخصوم النقدية المقوّمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف المعتمدة في نهاية السنة.

2-12 تُحوّل الأصول والبنود غير النقدية التي يتم قياسها على أساس التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بحسب سعر الصرف المعتمد في تاريخ المعاملة ولا يُعاد تحويلها في تاريخ إعداد التقرير.

استخدام التقديرات والأحكام المحاسبيّة

2-13 يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن تعتمد الإدارة الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثّر في تطبيق السياسات المحاسبية والقيم المبلغ عنها للأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات. وتستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة السابقة ومختلف العوامل الأخرى التي يُعتقد أنها معقولة في ظل الظروف القائمة، وإلى المعلومات المتاحة في تاريخ إعداد البيانات المالية، التي تشكل نتائجها أساساً للأحكام بشأن القيم الدفترية للأصول والخصوم التي لا تظهر بسهولة من المصادر الأخرى. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

2-14 تُستعرض التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل متواصل. يتم إثبات تنقيحات التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تنقيح التقديرات وفي أي فترات مستقبلية متأثّرة.

2-15 فيما يلي سرد للأحكام التي اعتمدتها الإدارة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتي لها تأثير كبير على البيانات والتقديرات المالية التي تنطوي على احتمال كبير بأن تخضع لتعديل جوهري في العام المقبل:

(أ) احتفظت المحكمة باحتياطي نتيجة المنازعات التي رُفعت ضدها والتي من المحتمل أن تؤدّي إلى تدفّق الموارد إلى الخارج لتسوية المطالبات ويمكن تقدير هذه المبالغ تقديراً موثوقاً. استندت المبالغ المرصودة إلى مشورة قانونية مهنية؛

(ب) الاحتفاظ بمبالغ مرصودة لتسديد مستحقات الضريبة الأمريكية للموظفين المتوجّب عليهم تسديد ضرائب الدخل الأمريكية، وذلك وفق الممارسات والمبادئ الأساسية للخدمة المدنية الدولية. يحق لجميع موظفي المحكمة أن يكونوا معفيّين من دفع الضرائب على مرتبات المحكمة؛

الأدوات المالية

2-16 تتكوّن الأصول المالية من النقد وما يعادل النقد ومن الاستثمارات وحسابات مستحقّة القبض. وتتكوّن الخصوم المالية بشكل أساسي من قرض طويل الأجل لبناء المباني ومن الحسابات المستحقة الدفع. تُقيّد جميع الأدوات المالية في بادئ الأمر في بيان الوضع المالي بقيمتها العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات. ويعتمد القياس اللاحق على تصنيفها. وتصنف المحكمة الجنائية الدولية أصولها والتزاماتها المالية بالتكلفة المستهلكة بناءً على نموذج إدارة المحكمة وخصائص التدفق النقدي التعاقدي لتلك الأدوات. أما مبلغ الحسابات المستحقّة القبض والمستحقّة الدفع المتضمّن للتكلفة التاريخية الخاضع لشروط الائتمان التجاري العادي، فيُقارب القيمة العادلة للمعاملة. وتقوم المحكمة بتقييم انخفاض قيمة أصولها المالية على أساس خسارة الائتمان المتوقعة في المستقبل.

النقد وما يعادل النقد والاستثمارات

2-17 يتألف النقد وما يعادله من النقد في متناول اليد، والأموال المحتفظ بها في الحسابات الجارية، والحسابات المصرفية التي تحمل فائدة والودائع لأجل التي تستحق خلال أقل من ثلاثة أشهر.

2-18 تشمل الاستثمارات الودائع قصيرة الأجل التي تستحق خلال أكثر من ثلاثة أشهر ولكن أقل من 12 شهرًا.

2-19 لا يُعترف بأي مخصص للاستثمارات المحتفظ بها لدى البنوك ذات التصنيف الاستئماني الممتاز والمرتفع. ولن يؤدي تطبيق نموذج الخسائر الاستئمانية المتوقعة إلى انخفاض قيمة تلك الأصول المالية. ويُحدد في كل تاريخ لإعداد تقرير ما إذا كان التصنيف الاستئماني لأي جزء من محفظة الاستثمار قد تدهور بشكل كبير لتقييم ما إذا كان الاعتراف بمخصص الخسارة الاستئمانية المتوقعة مطلوبًا.

المبالغ المستحقة القبض

2-20 تتألف المبالغ المستحقّة القبض من المبالغ الآتية من الاشتراكات المقررة والتبرعات ومبالغ أخرى مستحقة القبض. ويتمثل نموذج إدارة المحكمة الجنائية الدولية في الاحتفاظ بالمبالغ المستحقّة القبض لتحصيل التدفق النقدي. وتُصنف المبالغ المستحقّة القبض على أنها مقاسة بالتكلفة المستهلكة. وغالبا ما تكون المبالغ المستحقّة القبض الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية قصيرة الأجل. وتُقاس هذه الخسائر بمبلغ الفاتورة الأصلية عند الاعتراف بها حيث أن تأثير الخصم غير جوهري.

2-21 يتضمن نموذج الانخفاض في القيمة المستقبلية، الذي أُطلق بعد اعتماد المعيار المحاسبي الدولي رقم 41، معلومات معقولة وقابلة للدعم ومتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر في تاريخ إعداد

التقارير. وتُخفض القيمة الدفترية للأصل بمقدار خسارة انخفاض القيمة مدى الحياة والتي يُعترف بها في بيان الأداء المالي. وإذا انخفض مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة في فترة لاحقة، تُدرج خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها سابقًا من خلال بيان الأداء المالي.

الحسابات المستحقة الدفع

22-2 تتكون الحسابات المستحقة الدفع أساسا من مستحقات قصيرة الأجل للبائعين. ويُعترف بالمبالغ المستحقة الدفع بالقيمة العادلة وتُقاس لاحقًا بالتكلفة المستهلكة. وتُعد المبالغ المستحقة الدفع الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية قصيرة الأجل ويتم وتُقاس بمبلغ الفاتورة الأصلية عند الاعتراف بها حيث أن تأثير الخصم غير جوهري.

القرض المقدّم من الدولة المضيفة

23-2 مُولت المباني الدائمة للمحكمة من خلال قرض مقدم للمحكمة مع تسديده على مدى فترة 30 عامًا بمعدل فائدة 2.5 ٪، استنادا إلى المرفق الثاني من القرار *ICC-ASP/7/Res.1*. ويُقاس القرض بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي.

إدارة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية

24-2 في سياق العمل العادي، تتعرض المحكمة لمخاطر الصرف الأجنبي والائتمان وسعر الفائدة والسيولة. وتدير المحكمة استثماراتها وفقًا لسياسة استثمار الأموال الفائضة (*ICC/AI/2018/001*).

مخاطر الائتمان

25-2 مخاطر الائتمان: تتمثّل في مخاطر أن يتسبّب أحد الأطراف في معاملة مالية في خسارة مالية للطرف الآخر جرّاء عدم الوفاء بالتزاماته. والمحكمة معرّضة أساسا لمخاطر استئمانية من خلال مبالغ مستحقّة القبض تتعلق بالاشتراكات المقرّرة من الدول الأطراف. وتشكل الاشتراكات المقرّرة غالبية المبالغ المستحقّة القبض الخاصة بالمحكمة. ويتعيّن على الدول الأطراف أن تسدد اشتراكاتها في حينها – في غضون 30 يوماً من تلقّي المذكرة الشفوية من المحكمة. وقد تواصلت المحكمة بانتظام مع الدول الأطراف التي لم تسدد اشتراكاتها لتذكيرها بالتزاماتها. وعلاوة على ذلك، فإن جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") وهيئاتها الإدارية مطالبة بزيادة اتصالاتها السياسية والدبلوماسية مع الدول التي لديها اشتراكات غير مسدّدة، ولا سيما الدول التي عليها متأخّرات كبيرة.

26-2 لا يجوز الاحتفاظ بالودائع إلا لدى المؤسسات التي تتمتع بتصنيف استئماني قصير الأجل بحد أدنى A-1 أو تصنيف استئماني طويل الأجل A مع سقف نسبي لإجمالي الحيازات لكل مؤسسة مالية. وترد فيما يلي التصنيفات المرتبطة بالنقد وما يعادله والاستثمارات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 حسب القيم الدفترية والنسب المئوية هي كما يلي:

جودة الائتمان	*النسبة المئوية من مجموع المحفظة*	*بآلاف اليورو*
+1-A	٪0.01	5
1-A	٪99.76	58,631
B	٪0.16	92
غير مصنفة	٪0.08	44
المجموع	٪100	58,772

27-2 بناءً على استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان الموضحة أعلاه ووفقًا للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 41، اعتمدت المحكمة طرق حساب الخسارة الاستئمانية المتوقعة التالية.

الأصول المالية	*طريقة حساب الخسائر الاستئمانية المتوقعة*	*حساب الخسائر الاستئمانية المتوقعة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023*
النقد وما يعادل النقد	استخدام دراسة ستاندرد آند بورز (S&P) السنوية العالمية للتخلف عن السداد والانتقال إلى التصنيف الاستئماني	لم يُعترف بأي مخصصات لحيازات النقد لدى البنوك ذات التصنيف الاستئماني الممتاز والمرتفع. واعتُبرت الخسائر الاستئمانية المتوقعة غير جوهرية
الاستثمارات	استخدام دراسة ستاندرد آند بورز (S&P) السنوية العالمية للتخلف عن السداد والانتقال إلى التصنيف الاستئماني	لم يُعترف بأي مخصصات لحيازات النقد لدى البنوك ذات التصنيف الاستئماني الممتاز والمرتفع. واعتُبرت الخسائر الاستئمانية المتوقعة غير جوهرية
الاشتراكات المقررة المستحقة القبض	نموذج استشرافي يعتمد على الخبرة التاريخية	16,405 يورو
التبرعات المستحقة القبض	نموذج استشرافي يعتمد على الخبرة التاريخية	اعتُبرت غير جوهرية
مبالغ أخرى مستحقة القبض	نموذج استشرافي يعتمد على الخبرة التاريخية	اعتُبرت غير جوهرية

مخاطر العملة

2-28 مخاطر العملة: هي المخاطر التي قد تتقلب فيها القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. وتتعرض المحكمة لمخاطر العملة من خلال المعاملات بالعملات الأجنبية والتي تتعلق في الغالب بعملياتها الميدانية.

مخاطر سعر الفائدة:

2-29 مخاطر سعر الفائدة: هي المخاطر التي قد تتقلب فيها القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق. ويحمل القرض الممنوح من الدولة المضيفة سعر فائدة ثابت ولا يعرض المحكمة لمخاطر سعر الفائدة. وتسعى المحكمة في استثماراتها إلى كسب سعر سوق تنافسي معدّل حسب المخاطر، ومع ذلك فإن المحكمة تتجنب المخاطرة وستظل أولويتها الأولى هي الاستمرار في الحفاظ على أموالها. وستسعى المحكمة إلى توليد وتحسين العائدات، مع حماية الأموال. ويقتصر أفق الاستثمار على الأدوات المالية التي يقل أجل استحقاقها عن عام واحد. وقد بلغ في عام 2023 متوسط عائد الفائدة للمحكمة 3.02 ٪.

مخاطر السيولة

2-30 واصلت المحكمة تقييم مخاطر السيولة من خلال تحديثات شهرية لتوقعات التدفقات النقدية خلال عام 2023، وأبلغت الدول الأطراف على أساس شهري بمخاطر العجز المحتمل في السيولة. وفي نهاية عام 2023، بلغت الاشتراكات غير المسدّدة 27.7 مليون يورو. وقد ورد مقدّماً من بعض الدول الأطراف في عام 2023 ما مجموعه 10.1 مليون يورو من اشتراكات عام 2024 (الجدول 1).

2-31 وتواصل المحكمة جهودها للتعاون مع الدول الأطراف على تخفيض متأخراتها وذلك بالعمل مع رئيس الجمعية والميسّر بشأن المتأخرات المتعلقة بتحصيل الاشتراكات غير المسدّدة على مدار السنة.

تحليل استحقاق الأصول المالية والخصوم المالية للمحكمة

2-32 بلغت الخصوم المالية للمحكمة حوالي 82٪ من أصولها المالية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. معظم الخصوم المالية طويلة الأجل بطبيعتها، وتتألف أساساً من القرض المقدم من الدولة المضيفة. وبلغت الخصوم المالية قصيرة الأجل للمحكمة (المستحقّة في غضون 12 شهراً) 14٪ من أصولها المالية قصيرة الأجل حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

المبالغ المدفوعة مقدّماً والأصول المتداولة الأخرى

2-33 تشمل الأصول المتداولة الأخرى الفوائد المستحقّة على الحسابات المصرفية والودائع. وتشمل المدفوعات المسبقة منح التعليم التي ستُقيّد على أنها مصروفات في فترة لاحقة مشمولة بتقرير. ويظهر في بيان الوضع المالي كدفعة مسبقة ذلك الجزء من السلفة على منحة التعليم الذي يفترض

أنه يتعلق بما تبقى من السنة الدراسية في تاريخ لاحق للبيان المالي. وتُسجّل المصروفات بانتظام خلال العام الدراسي وتحمّل على حساب الميزانية.

المخزونات

2-34 تحتفظ المحكمة بالمواد التالية التي ستُستهلك أو توزّع أثناء تقديم الخدمات: مواد الصيانة، وقطع الغيار بخلاف تلك التي تم احتسابها كمعدات الوقاية الشخصية، والأمن والسلامة واللوازم الطبية. تُستهلك جميع هذه المواد بعد فترة وجيزة من الاستحواذ عليها وبالتالي فإن قيمتها في المخزون ليست مادية. لذا لا تتم رسملة هذه المواد. فهي تقيَّد كمصروفات عند تسليمها. يتم رسملة قطع الغيار الرئيسية كما هو مذكور في الفقرة المخصصة لمعدات الوقاية الشخصية. ولا تعتبر اللوازم المكتبية قوائم جرد بموجب المعيار 12 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولذلك فهي تقيَّد كمصروفات عند التسليم.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

2-35 الممتلكات والمنشآت والمعدات هي أصول ملموسة تُحفظ للاستخدام في توفير الخدمات أو لأغراض إدارية.

2-36 وتقاس مكونات الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة ناقص الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة.

2-37 تُحدّد تكلفة الأصل الذي يتم إنشاؤه ذاتياً باستخدام المبادئ نفسها المستخدمة في الأصل المكتسب. لا تُضمّن في تكلفة الأصول أي مبالغ غير عادية من التلف في المواد أو العمالة أو الموارد الأخرى المتكبدة في إنشاء أصل ذاتي المنشأ. ولا تُقيّد تكاليف الاقتراض كعنصر من عناصر تكاليف الممتلكات والمنشآت والمعدات، وتقيَّد كمصروفات عند تكبّدها.

2-38 وتشمل التكاليف المرسملة كجزء من المباني الدائمة رسومَ إدارة المشروع ورسوم الهندسة المعمارية، والرسوم القانونية، وغيرها من الرسوم المتصلة مباشرة بالمستشارين والخبراء، ورسوم التصاريح، وتكاليف العمالة المباشرة والتكاليف المادية.

2-39 واستناداً إلى العقد المؤرّخ 23 آذار/مارس 2009 المبرم بين الدولة المضيفة والمحكمة والذي ينص على تأجير قطعة أرض مقرون بحقوق إقامة مبان ومنشآت، تم تأجير قطعة أراض معدّة للبناء للمحكمة من دون مقابل. يجوز إنهاء عقد الإيجار بالتراضي في نهاية ولاية المحكمة أو بقرار من الجمعية. وتُسجّل قطعة الأرض كأصل من أصول المحكمة.

2-40 تُقيّد تكلفة استبدال جزء من مكوّن الممتلكات والمنشآت والمعدات ضمن القيمة الدفترية للمكوّن إذا كان من المحتمل أن تتدفق الفوائد الاقتصادية المستقبلية المضمّنة في ذلك الجزء إلى المحكمة،

ويمكن قياس تكلفتها بشكل موثوق. وتقيَّد تكاليف الخدمات اليومية المقدّمة إلى الممتلكات والمنشآت والمعدات كفائض/عجز عند تكبّدها.

41-2 يُسجّل الاستهلاك في خانة فائض/عجز على أساس خط مستقيم على مدى الحياة الإنتاجية التقديرية لكل جزء من مكوّن الممتلكات والمنشآت والمعدات. ولا تخضع قطعة الأرض للاستهلاك.

42-2 ترد أدناه الحياة الإنتاجية التقديرية:

	2023
السيارات	4 - 6 سنوات
معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	3-5 سنوات
الأثاث والتجهيزات	7-10 سنوات
مكونات المباني	4 - 40 سنة
أصول أخرى	4-20 سنة

المباني الدائمة

43-2 أنشأت الجمعية مشروع المباني الدائمة بموجب القرار ICC-ASP/4/Res.2، الذي أكد على أنّ "المحكمة هي مؤسّسة قضائية دائمة، وبالتالي فهي تتطلّب أماكن عمل دائمة لتمكين المحكمة من أداء واجباتها بفعالية وتعكس أهمية المحكمة في مكافحة الإفلات من العقاب"، مُعيدةً التأكيد على أهمية وجود أماكن دائمة لمستقبل المحكمة.

وقد موّلت الجهات التالية مشروع المباني الدائمة:

أ) وزارة خارجية الدولة المضيفة، هولندا، عبر تقديم قرض للمحكمة، يُسدّد على مدى فترة 30 سنة بسعر فائدة قدره 2,5 ٪، على أساس المرفق الثاني للقرار ICC-ASP/7/Res.1. وتُدفع الفائدة سنوياً اعتباراً من أول استخدام لقرض الدولة المضيفة. وقد بدأ سداد القرض، بأقساط سنوية منتظمة، بعد انتهاء عقد الإيجار في المباني المؤقتة بحلول 30 حزيران/يونيو 2016. وبحسب اتفاقية القرض، يُضمن عقد إيجار الأراضي وحقوق البناء للمباني الدائمة على أساس ملكية رهن عقاري.

ب) الاشتراكات المقرّرة على أساس المبادئ المنصوص عليها في القرار ICC-ASP/7/Res.1، المرفق الثالث، فيما يخص مدفوعات الحصة المقدّرة لمرّة واحدة.

ت) التبرّعات المقدّمة من الحكومات والمنظمات الدولية والأفراد والشركات والكيانات الأخرى، وفقاً للمرفق السادس من القرار ICC-ASP/6/Res.1 الذي اعتمدته الجمعية بشأن إنشاء صندوق استئماني دائم لتشييد المباني الدائمة.

ث) الموارد الأخرى وفقاً لقراري الجمعية ICC-ASP/14/Res.1 وICC-ASP/15/Res.2.

عند الانتهاء من تشييد المباني الدائمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، تمّت رسملة المبنى واستهلاكه بما يتماشى مع العمر الإنتاجي لمختلف مكونات المبنى.

الإيجارات

2-44 تُصنّف عقود الإيجار المبرمة في مقرّ المحكمة على أنها عقود إيجار تشغيلية وتُقيّد مدفوعات الإيجار في بيان الأداء المالي كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

الأصول غير الملموسة

2-45 تتكوّن الأصول غير الملموسة من البرمجيات والتراخيص الحاسوبية المشتراة أو المطوّرة داخلياً. ويُحتسب استهلاك هذه الأصول باستخدام طريقة القسط الثابت استناداً إلى عمر إنتاجي متوقّع أو إلى فترة صلاحية الترخيص.

انخفاض قيمة الأصول غير المدرّة للنقد

2-46 ليس الغرض من الأصول التي تمتلكها المحكمة عادة الحصول على عوائد تجارية، وبالتالي فهي أصول غير مدرّة للنقد.

2-47 يمثل انخفاض القيمة خسارة في الفوائد الاقتصادية المستقبلية أو إمكانات الخدمة المقبلة للأصل، بالإضافة إلى التسجيل المنهجي للخسارة الفوائد الاقتصادية المستقبلية للأصل أو إمكانات الخدمة نتيجة الإهلاك أو الاستهلاك.

2-48 تنخفض قيمة الأصل إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أعلى من قيمة الخدمة القابلة للاسترداد. وقيمة الخدمة القابلة للاسترداد هي المبلغ الأعلى للقيمة العادلة للأصول ناقصاً تكلفة البيع وقيمة الاستخدام.

2-49 القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع هي سعر العطاء في السوق أو سعر البيع في اتفاق بيع ملزم في معاملة على أساس المنافسة الحرّة.

2-50 قيمة الاستخدام هي القيمة الحالية لإمكانات الخدمة المتبقية للأصل والتي يمكن تحديدها باستخدام نهج تكلفة استبدال الأصل المستهلك أو نهج حساب تكلفة الاستعادة أو نهج وحدات الخدمة.

2-51 تُقيّد الخسارة الناجمة عن انخفاض القيمة في صافي الفائض/العجز. بمجرد تسجيل خسارة ناجمة عن انخفاض القيمة، تُعدّل قيم استهلاك (إهلاك) الأصل في الفترات المستقبلية لتخصيص القيمة الدفترية المنقّحة للأصل، مخصوماً منها قيمتها المتبقية (إن وجدت)، على أساس منهجي طوال فترة العمر الإنتاجي المتبقي للأصل.

2-52 ستقوم المحكمة بتقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أنّ الخسارة الناجمة عن انخفاض القيمة المسجّلة في فترة سابقة لم تعد موجودة أو قد انخفضت. وإذا كانت هذه هي الحالة، تُزاد القيمة الدفترية للأصل إلى مبلغ الخدمة القابل للاسترداد ولكن دون تجاوز المبلغ الذي يُرحّل عنده الأصل إذا لم تُسجّل الخسارة الناجمة عن انخفاض القيمة في المقام الأول. هذه الزيادة هي عكس للخسارة الناجمة عن انخفاض القيمة التي تُسجّل في صافي الفائض/العجز.

الحق في الاسترداد

2-53 تسجّل المحكمة الحق في الاسترداد الذي ينشأ بموجب عقد التأمين الذي يطابق تماماً مبلغ وتوقيت الاستحقاقات المستحقة الدفع بموجب نظام المعاشات التقاعدية للقضاة. وتُقدّر القيمة العادلة للحق في الاسترداد بالقيمة الحالية للالتزام ذي الصلة.

الإيرادات المؤجّلة والمصروفات المستحقة

2-54 تشمل الإيرادات المؤجلة الاشتراكات المعلن عنها خلال الفترات المالية المقبلة والإيرادات الأخرى المستلمة ولكنها لم تُكتسب بعد.

2-55 وتقيّد المصروفات المستحقة فيما يتعلق بالسلع والخدمات المقدّمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتي لم تُسدّد المدفوعات المتعلقة بها.

الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة

2-56 ستفصح المحكمة عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة التي لديها القدرة على ممارسة السيطرة أو التأثير الكبير على المحكمة عبر اتخاذ قرارات مالية وتشغيلية، أو ستفصح عن معلومات بشأن خضوع الأطراف ذات الصلة والمحكمة لرقابة مشتركة. والمعاملات التي تدخل في نطاق العلاقات العادية للمورّد أو العميل/المستفيد بمقتضى شروط وأحكام لا تكون أكثر أو أقل ملاءمة من الشروط والأحكام المعتادة في الظروف نفسها بين المحكمة والأطراف ذات الصلة لن تعتبر معاملات متعلقة بأطراف ذات صلة وبالتالي لن يُفصح عنها.

2-57 والموظفون الإداريون الرئيسيون في المحكمة هم الرئيس، ورئيس الديوان، والمسجّل، والمدعي العام، ونائب المدعي العام، والمديرون، وجميعهم يتمتّعون بالسلطة والمسؤولية فيما يتعلق بتخطيط أنشطة المحكمة وتوجيهها والتحكم بها والتأثير في توجّهها الاستراتيجي. ويُفصح عن أجور ومزايا الموظفين

الإداريين الرئيسيّين. بالإضافة إلى ذلك، ستفصح المحكمة عن أي معاملات محدّدة تجري مع الموظفين الإداريين الرئيسيين وأفراد أسرهم.

الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين

2-58 تُسجّل الالتزامات الناجمة عن استحقاقات الموظفين والالتزامات المقابلة لها كخدمات يقدّمها الموظفون. وتُصنّف استحقاقات الموظفين على أنها استحقاقات قصيرة الأجل أو استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة أو استحقاقات أخرى طويلة الأجل أو استحقاقات تسوية نهاية الخدمة.

2-59 وتكون الاستحقاقات القصيرة الأجل واجبة التسوية في غضون اثني عشر شهراً من تاريخ تقديم الخدمة وتشمل المرتّبات والبدلات المختلفة والإجازات المرضية المدفوعة الأجر. وتُسجّل استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل كمصروفات والتزامات مقابل تقديم الخدمات. وتقيّد الاستحقاقات المكتسبة والتي لم تُسدّد بعد كمصروفات في الفترة ذات الصلة ويُبلّغ عنها في بيان الوضع المالي بوصفها خصوم أو اعتمادات.

2-60 تُقيّد الإجازات السنوية كمصروفات على أساس أنّ الموظفين يقدّمون خدمات تزيد من استحقاقهم نيل تعويضات عن التغيّب في المستقبل.

2-61 وتشمل استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة استحقاقات المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

2-62 والمحكمة منظمة عضو في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ("الصندوق")، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتوفير استحقاقات المعاش التقاعدي والوفاة والإعاقة وما يتصل بها من استحقاقات للموظفين. والصندوق عبارة عن خطة استحقاقات محدّدة مموّلة من أرباب عمل متعدّدين. وعلى النحو المحدّد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، تكون العضوية في الصندوق مفتوحة للوكالات المتخصصة ولأي منظمة دولية أو حكومية دولية أخرى مشاركة في النظام الموحّد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصّصة.

2-63 ويُعرّض الصندوق المنظمات المشاركة لمخاطر إكتوارية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، مما يؤدي إلى عدم وجود أساس ثابت وموثوق لتخصيص الالتزامات وأصول الخطة والتكاليف لفرادى المنظمات المشاركة في الصندوق. وإنّ المحكمة والصندوق، تمشياً مع المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، ليسا في وضع يسمح لهما بتحديد الحصة التناسبية للمحكمة من الالتزام بالاستحقاقات المحدّدة، وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الموثوقية لأغراض المحاسبية. لذا، تعاملت المحكمة مع هذه الخطة كما لو كانت خطة اشتراكات محدّدة تمشياً مع متطلبات المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع

العام، استحقاقات الموظفين. وفي بيان الأداء المالي، تقيّد مساهمات المحكمة في الصندوق خلال الفترة المالية كمصروفات.

2-64 نظام المعاشات التقاعدية للقضاة: هو عبارة عن نظام استحقاقات محدّد يوفّر المزايا التالية لأعضائه: معاشاً تقاعدياً محدّداً للقضاة بعد إتمام فترة التسع سنوات (أو ما يتناسب مع المدّة الفعلية إذا لم تُستكمل فترة التسع سنوات)؛ ومعاشاً تقاعدياً للزوج الباقي على قيد الحياة قدره 50 ٪ من استحقاقات القضاة؛ ومعاش إعاقة للقضاة. وكانت شركة Allianz Netherlands قد عُيّنت لإدارة نظام المعاشات التقاعدية للقضاة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2009 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. في نهاية عام 2019، وقّعت المحكمة عقداً جديداً لتأمين المستحقات التقاعدية للقضاة وإدارتها. ووفقاً لهذا العقد، أصبحت شركة AXA France مسؤولة عن إدارة المعاشات التقاعدية لقضاة المحكمة بدءاً من 1 كانون الثاني/يناير 2020. اعتُمد القرار ICC-ASP/19/Res.3 في 16 كانون الأول/ديسمبر 2020، وهو يتعلّق بأجور قضاة المحكمة ويعدّل شروط الخدمة والتعويض لقضاة المحكمة المتفرّغين اعتباراً من 11 آذار/مارس 2021 باستبدالها بشروط وكيل الأمين العام للنظام الموحّد للأمم المتحدة، بما في ذلك المشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وتباعاً، اعتباراً من 11 آذار/مارس 2021 (باستثناء التمديدات القصيرة الأجل)، أغلِقت خطة معاشات القضاة وجُمّد استحقاق المعاش التقاعدي. وستبقى شركة Allianz Netherlands وشركة AXA France مسؤولتين عن دفع معاشات القضاة المستحقّة خلال الفترات التي كانتا فيها تديران خطة المعاشات التقاعدية.

2-65 التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة: خطة التأمين الصحي الجماعي للمحكمة متاحة أيضاً للموظفين عند التقاعد. وتقدّم المحكمة إعانة على مدفوعات أقساط المتقاعدين قدرها 50 ٪. والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هو نظام محدّد الاستحقاقات.

2-66 بالنسبة للخطط المحدّدة الاستحقاقات، تُستخدم طريقة وحدة الاعتماد المسقطة لقياس الالتزامات والتكاليف. وتُعزى الاستحقاقات إلى فترات الخدمة بموجب صيغة الاستحقاقات المحدّدة في الخطة. والقيمة الحالية لالتزام محدّد ناجم عن استحقاق هي القيمة الحالية للمدفوعات المستقبلية المتوقعة المطلوبة لتسوية التزام ناتج عن خدمة أدّاها الموظف في الفترات الحالية والسابقة. وتُحسب القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحدّدة باستخدام افتراضات إكتوارية مقارنة غير متحيّزة ومتوافقة.

2-67 استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى: تشمل استحقاقات انتهاء الخدمة (بما في ذلك منحة الإعادة إلى الوطن، وبدل الانتقال، والسفر، والشحن، والتأمين على الأمتعة المنزلية)، وإجازة زيارة الوطن، وزيارة الأسرة، ومنحة الوفاة، واستحقاقات الورثة. وثمة استحقاقات أخرى طويلة الأجل تقدَّر باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقّة بحسب الوحدة المسقطة.

2-68 ويحسب خبراء إكتواريون مستقلون استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل.

2-69 واستحقاقات إنهاء الخدمة هي استحقاقات يتعيّن دفعها نتيجة لقرار من المحكمة بإنهاء خدمة موظف قبل تاريخ التقاعد المقرّر. وتقيّد استحقاقات إنهاء الخدمة بوصفها خصماً ومصروفاً عندما يتأكد من إنهاء عقد عمل الموظف بسبب إعادة الهيكلة.

المخصصات والخصوم الطارئة والأصول الطارئة

2-70 تُقيّد المخصصات عندما يكون على المحكمة التزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة أحداث سابقة، ومن المرجح على الأغلب حدوث تدفّق خارجي للموارد لتسوية ذلك الالتزام، ويمكن تقدير المبلغ تقديراً موثوقاً به. ويتمثّل المبلغ المخصص في أفضل تقدير للمصروفات اللازمة لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ الإبلاغ. إذا لم يعد تدفق الاستحقاقات الاقتصادية إلى الخارج للوفاء بالالتزامات محتملاً، فيُلغى المبلغ المخصّص.

2-71 الخصم الطارئ هو التزام محتمل ينشأ عن أحداث سابقة ولن يتأكد وجوده إلا بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تتحكّم بها المحكمة تحكماً كلياً، أو التزام حالي قد لا يؤدّي إلى تدفق خارجي محتمل للموارد/الخدمات الاقتصادية أو لا يمكن قياس مبلغ الالتزام بما يكفي من الموثوقية. ويفصح عن الخصوم الطارئة، إن وجدت، في الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية.

2-72 الأصل الطارئ هو أصل محتمل ينشأ عن أحداث سابقة ولن يتم تأكيد وجوده إلا بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تتحكّم بها المحكمة تحكماً كلياً. تخضع الأصول الطارئة للتقييم باستمرار من أجل ضمان إدراج التطورات بشكل مناسب في البيانات المالية. وإذا أصبح تدفق الفوائد الاقتصادية أو الخدمات المحتملة مرجّحاً، يتم الإفصاح عن الأصول الطارئة. وإذا أصبح من شبه المؤكد حدوث تدفق الفوائد الاقتصادية أو إمكانات الخدمة ويمكن قياس قيمة الأصل بشكل موثوق، يُسجّل الأصل وكذلك الإيرادات ذات الصلة في البيانات المالية للفترة التي يحدث فيها التغيير.

الإيرادات المتأتية من معاملات غير تبادلية

2-73 تُقيّد إيرادات الاشتراكات المقرّرة حين توافق الجمعية على الاشتراكات المقرّرة على الدول الأطراف في الميزانية البرنامجية المعتمدة في بداية السنة الواجب أن تسدَّد فيها تلك الاشتراكات.

2-74 ووفقاً للمادة 5-2 من النظام المالي والقواعد المالية، تُقدّر حصة الدول الأطراف في الاعتمادات وفقاً لجدول الاشتراكات المقرّرة الذي تعتمده الأمم المتّحدة لميزانيتها العادية، بعد تعديله ليعكس الاختلافات في العضوية بين الأمم المتحدة والمحكمة. ووفقاً للبند 5-8، تُحوّل المدفوعات التي تسدّدها دولة طرف أولاً إلى حساب صندوق رأس المال العامل، ثم إلى حساب الاشتراكات المستحقّة للصندوق العام، وأخيراً إلى صندوق الطوارئ، حسب أنصبة الدولة الطرف المقرّرة. وتحوّل الاشتراكات المدفوعة بعملات أخرى إلى اليورو بسعر الصرف الساري في تاريخ الدفع.

2-75 التبرّعات: تُسجّل التبرّعات التي تتضمن قيوداً على استخدامها عند التوقيع على اتفاق ملزم بين المحكمة والجهة المانحة بوصفها إيرادات. وتُسجّل الإيرادات المتأتية من التبرعات المشروط استخدامها، بما في ذلك الالتزام بإعادة الأموال إلى الجهة المانحة إذا لم تُستوفَ شروط التبرّع، عند استيفاء هذه الشروط. وإلى حين استيفاء هذه الشروط، يُقيّد الالتزام في الخصوم. أما التبرّعات والإيرادات الأخرى التي لا تنص عليها اتفاقات ملزمة فتُسجّل في الإيرادات عند استلامها.

2-76 الاشتراكات المقرّرة لتجديد موارد صندوق الطوارئ: تقيّد كإيرادات بعد أن توافق عليها الجمعية في الفترة التي تتم فيها الموافقة على تجديد الموارد. وإذا تم تجديد موارد الصندوق من خلال تطبيق فوائض نقدية، فلا تقيّد الموارد كإيرادات بل كتحويل بين الصناديق في صافي الأصول/الممتلكات.

2-77 وتقيّد التبرّعات العينيّة بقيمتها العادلة، وتقيّد الإيرادات المقابلة لها فوراً إذا لم تقترن بأي شرط. إذا اقترنت بشروط، فتُسجّل في الاستحقاقات إلى حين استيفاء الشروط والوفاء بالالتزام. وتقيّد في الإيرادات عند استيفاء الشروط والحصول على الأصول المتبرّع بها بقيمتها العادلة في تاريخ التسلّم.

2-78 الخدمات العينية: لا تقيّد الإيرادات الناتجة عن الخدمات العينية المقدّمة. ويُفصح عن الخدمات العينية الرئيسية في البيانات المالية، مع بيان قيمتها العادلة، عندما يكون من الممكن عملياً تحديد هذه القيمة.

الإيرادات المتأتية من معاملات تبادلية

2-79 الإيرادات المالية: تشمل إيرادات الفوائد وصافي الأرباح الناجمة عن تبادل العملات الأجنبية. تُقيّد إيرادات الفوائد في بيان الأداء المالي عند استحقاقها، بمعدّل الفائدة الفعلي. وفي نهاية الفترة المالية، يقيّد الرصيد الصافي في حساب الأرباح والخسائر الناجمة عن تبادل العملات الأجنبية كإيرادات، إذا كان إيجابياً.

2-80 تقدّر الأرباح والخسائر الناتجة عن التصرّف بالأصول والممتلكات والمنشآت والمعدات من خلال مقارنة العائدات بالقيمة الدفترية، وتُدرج في بيان الأداء المالي.

المصروفات

2-81 تشمل المصروفات المالية الأعباء المصرفية ومصروفات الفائدة وصافي الخسارة الناجمة عن تبادل العملات الأجنبية. تُسجّل مصروفات الفائدة المستحقّة عن الصكوك المالية التي تأتي بفوائد، وتُقاس بتكلفة الاستهلاك باستخدام منهجية سعر الفائدة الفعلي. وفي نهاية الفترة المالية، يُقيّد الرصيد الصافي لحساب الأرباح والخسائر الناجمة عن تبادل العملات الأجنبية، إذا كان سلبياً، في المصروفات.

2-82 المصروفات الناشئة عن شراء السلع والخدمات: تُقيّد عند قيام المورد بأداء التزاماته التعاقدية، أي عندما تستلم المحكمة السلع والخدمات وتقبلها.

المحاسبة على أساس الصناديق والإبلاغ القطاعي

2-83 القطاع هو نشاط أو مجموعة من الأنشطة التي يمكن تمييزها والتي من المناسب الإبلاغ عن معلوماتها المالية بشكل منفصل. وتستند المعلومات القطاعية إلى الأنشطة الرئيسية للمحكمة ومصادر تمويلها. وتقدم معلومات مالية منفصلة عن قطاعَين: الصناديق العامة والصناديق الاستئمانية.

2-84 المحاسبة على أساس الصناديق: تُمسك حسابات المحكمة استناداً إلى المحاسبة على أساس الصناديق. ويجوز للمسجّل أن ينشئ ويغلق الصناديق الاستئمانية والحسابات الخاصة المموّلة بالكامل من التبرّعات.

2-85 القطاع العام: تشمل الأنشطة الأولية للمحكمة في القطاع العام بموجب نظام روما الأساسي ما يلي:

(أ) الصندوق العام: أنشئ لغرض المحاسبة فيما خص مصروفات المحكمة.

(ب) صندوق رأس المال العامل: أنشئ لكفالة رأس المال للمحكمة لتمكينها من مواجهة مشاكل السيولة القصيرة الأجل ريثما تتلقى الاشتراكات المقرّرة. وتحدّد الجمعية مبلغ صندوق رأس المال العامل عن كل فترة مالية ويقسّم وفقاً لجدول الأنصبة المقرّرة المستخدم في تحديد مخصصات المحكمة، وفقاً للبند 6-2 من النظام المالي والقواعد المالية.

(ج) صندوق الطوارئ: أنشأته الجمعية لكفالة قدرة المحكمة على الوفاء بالتكاليف المرتبطة بحالة غير متوقّعة عقب قرار صادر عن المدعي العام بفتح تحقيق؛ أو المصروفات التي لا يمكن تجنّبها والناشئة عن تطورات في الحالات القائمة والتي لا يمكن التنبؤ بها أو التي لم يتيسّر تقديرها بدقّة وقت اعتماد الميزانية؛ أو التكاليف المرتبطة باجتماعات غير متوقّعة للجمعية.

2-86 قطاع الصناديق الاستئمانية: يشمل مختلف الأنشطة المموّلة من التبرّعات والأموال المحصّلة من المتّهمين. ويتولّى قلم المحكمة إنشاء وإقفال الصناديق الاستئمانية والحسابات الخاصة، ويقدّم تقاريره بشأنها إلى هيئة الرئاسة، وإلى الجمعية العامة عن طريق لجنة الميزانية والمالية. ولا يشمل قطاع الصناديق الاستئمانية أنشطة الصندوق الاستئماني للضحايا ولا أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا التي يُبلّغ عنها في بيانات مالية منفصلة.

صافي الأصول/حقوق الملكية

2-87 يشمل صافي الأصول/حقوق الملكية صندوق الطوارئ وصندوق رأس المال العامل، اللذين أنشأتهما الجمعية وتحتفظ بهما عند مستوى تحدّده، ومبالغ الفائض أو العجز في الصندوق العام، بما في ذلك الأموال المخصصة للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين وفائض النقد، والصناديق الاستئمانية.

2-88 تمثّل الفوائض النقدية المستحقّة للدول الأطراف عن فترة مالية معيّنة أموالاً ناشئة عما يلي:

(أ) أرصدة المخصصات الحرّة؛

(ب) الوفورات المتحققة من التزامات الفترات السابقة أو من إلغائها؛

(ج) المساهمات الناجمة عن الاشتراكات المقرّرة على الدول الأطراف الجديدة؛

(د) التنقيحات المدخلة على جدول الأنصبة المقرّرة خلال السنة المالية؛

(هـ) إيرادات متنوّعة على النحو المحدّد في البند 7-1 من النظام المالي والقواعد المالية.

تُقسّم الفوائض في نهاية الفترة المالية، بعد خصم أي اشتراكات مقرّرة لتلك الفترة المالية لا تزال غير مدفوعة، على الدول الأطراف استناداً إلى جدول الأنصبة المقرّرة المنطبق على الفترة المالية التي يتعلق بها الفائض، ما لم تقرّر الجمعية خلاف ذلك. واعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير التالي للسنة التي تنتهي فيها مراجعة حسابات الفترة المالية، يُسلّم مبلغ الفائض لتلك الدولة الطرف إذا كان اشتراكها عن تلك الفترة المالية قد سُدّد بالكامل. وفي هذه الحالات، يُستخدم الرصيد الدائن للتعويض، كلياً أو جزئياً، عن الاشتراكات المستحقة لصندوق رأس المال العامل والاشتراكات المقرّرة المستحقة عن السنة التقويمية التالية للفترة المالية التي يتعلق بها الفائض.

2-89 يجوز للجمعية أن تنشئ حسابات احتياطية وحسابات خاصة تموّل كلياً أو جزئياً من الاشتراكات المقرّرة.

مقارنة الميزانية

2-90 ترد في البيان الخامس مقارنة بين المبالغ الفعلية والمبالغ الواردة في الميزانية البرنامجية السنوية. وتجري هذه المقارنة على الأساس النقدي المعدل نفسه المعتمد في الميزانية البرنامجية السنوية.

2-91 وترد في الملاحظة 24 عملية التوفيق بين المبالغ الفعلية على أساس نقدي معدّل والمبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، بالنظر إلى الاختلاف بين المجموع التراكمي للحسابات والميزانية المعدّلة على أساس نقدي.

3. النقد وما يعادل النقد

2022	*2023*	*بآلاف اليورو*
52	44	النقد في متناول اليد
34,885	58,728	النقد في المصارف
34,937	**58,772**	**المجموع**

3-1 يخضع النقد وما يعادله لقيود لا يمكن استخدامها إلا لتمويل الأنشطة المعتمدة للأموال المرصودة لها. ويشمل النقد وما يعادله مبلغاً قدره 332 ألف يورو محفوظ بعملات أخرى غير اليورو.

4. الحسابات المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية

2022	*2023*	بآلاف اليورو
		الحسابات الجارية
40,707	27,694	الاشتراكات المقررة المستحقة القبض (الميزانية العادية)
7	11	الاشتراكات المقررة المستحقة القبض (أخرى)
129	378	التبرعات المستحقة القبض
		الحسابات غير المتداولة
12	7	الاشتراكات المقررة المستحقة القبض (أخرى)
40,855	**28,090**	**المجموع الإجمالي للحسابات المستحقة القبض**
(13,704)	(16,405)	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
27,151	**11,685**	**المجموع الصافي للحسابات المستحقة القبض**

4-1 الاشتراكات المقرّرة المستحقة القبض (الميزانية العادية): تشمل الاشتراكات المقرّرة أغلبية المبالغ المستحقة القبض للمحكمة. ويشمل الرصيد المستحق البالغ 27,694 ألف يورو مبلغاً قدره 17,565 ألف يورو مستحقة للفترات المالية السابقة و 10,129 ألف يورو مستحقة لعام 2023 (الجدول 1). أما المساهمات الواردة من الدول الأطراف والتي تزيد عن الاشتراكات المستحقة بمبلغ 10,148 ألف يورو بوصفها اشتراكات واردة سلفاً (الملاحظة 12-1). ويرد

في الجدول 1 بيان بحالة الاشتراكات غير المسدّدة من كل دولة طرف حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

2-4 الاشتراكات المقرّرة المستحقة القبض (الأخرى): تتعلق بالأرصدة غير المسدّدة المستحقة لصندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ والتكلفة الإجمالية للمباني الدائمة من الدول التي انضمت إلى نظام روما الأساسي بعد عام 2015.

3-4 التبرّعات المستحقّة القبض: يمثل مبلغ 378 ألف يورو المبالغ المستحقة القبض غير المسدّدة من الجهات المانحة للمشاريع المنفّذة في عام 2023. وترد تفاصيل الجهات المانحة والمشاريع ذات الصلة في الجدولين 6 و7.

4-4 نتيجة لاعتماد المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 41، عدلت المحكمة تقديرها للمخصص المتعلقة بالاشتراكات المقررة المستحقة القبض. ولغرض البيانات المالية لعام 2022، قُيّد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها فيما يتعلق بالاشتراكات المقررة المستحقة القبض بنسبة 100٪ للدول الأطراف التي عليها متأخرات بموجب المادة 112 من نظام روما الأساسي مع عدم دفع أي مبالغ إلى المحكمة الجنائية الدولية خلال السنوات الخمسة الماضية وبالنسبة للدول الأطراف التي عليها متأخرات بموجب المادة 112 من نظام روما الأساسي والتي سدّدت دفعة واحدة على الأقل إلى المحكمة خلال السنوات الخمسة الماضية، فقُيّدت المخصصات بالرجوع إلى معدل التحصيل لكل دولة طرف في هذه الفئة، والتي تُحتسب بقسمة إجمالي متوسط المبلغ الذي تم دفعه خلال السنوات الخمسة الماضية على إجمالي متوسط الرصيد غير المسدد للسنوات الخمسة الماضية. وبعد اعتماد المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 41، اعترفت المحكمة بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالمستحقات الواجب دفعها من الدول الأطراف على أساس نمط الدفع التاريخي (مصفوفة مخصص المستحقات المتأخرة كإجراء عملي – AG199) بما في ذلك جميع الاشتراكات المقررة المستحقة الدفع من الدول الأطراف. وطُبق معدل خسائر الائتمان المتوقعة المحسوب بنسبة 1.19٪ على الاشتراكات المقررة للفترة 2020-2023 وإضافته إلى المبلغ الكامل المستحق لعام 2019 والسنوات السابقة. وعلاوة على ذلك، تماشياً مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 41 لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية، أُجري تحليل لتحديد ما إذا كانت هناك أي تغييرات في القيمة الدفترية للاشتراكات المقررة اعتبارًا من 1 كانون الثاني/يناير 2023، وهو تاريخ التطبيق الأولي للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 41. وسُجل التغيير غير الجوهري في القيمة الدفترية للاشتراكات المقررة المستحقة الدفع بمبلغ 12 ألف يورو

كتخفيض في قيمة مخصص خسائر الائتمان المتوقعة خلال عام 2023 (انظر أيضًا الملاحظة 2-8).

التغييرات في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها

بآلاف اليورو	*المجموع*
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في 1 كانون الثاني/يناير 2023	13,704
الزيادة/(الانخفاض) في المخصص	2,701
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**16,405**

5-4 يوضح الجدول التالي الحسابات المستحقة القبض بحسب العمر:

بآلاف اليورو	*لم يُستحق بعد*	*أقل من سنة واحدة*	*1-3 سنوات*	*أكثر من 3 سنوات*	*المجموع*
الاشتراكات المقرّرة المستحقة القبض (الميزانية العادية)	-	10,129	8,598	8,967	27,694
الاشتراكات المقررة المستحقة القبض (الأخرى)	12	5	-	1	18
التبرعات المستحقة القبض	-	378	-	-	378
المجموع الإجمالي للحسابات المستحقة القبض	**12**	**10,512**	**8,598**	**8,968**	**28,090**

5. حسابات أخرى مستحقّة القبض

بآلاف اليورو	*2023*	*2022*
المبالغ المستحقة القبض من الحكومات	207	155
مبالغ أخرى مستحقة القبض	293	294
مستحقات من أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	19	54
المبالغ المستحقة القبض من تكاليف الدعم البرنامجي العرضية للصندوق الاستئماني للضحايا	-	21
إجمالي الحسابات الأخرى المستحقة القبض	**519**	**524**

5-1 تمثل المبالغ المستحقة القبض من الحكومات مبالغ مستحقة القبض عن ضريبة الطاقة القابلة للاسترداد وضريبة القيمة المضافة.

5-2 واستنادا إلى مبالغ قدّمتها المحكمة بناء على قرار قضائي مؤرخ 20 تشرين الأول/أكتوبر 2011 (الدائرة الابتدائية الثالثة، رقم ICC-01/05-01/08-568) قدمت المحكمة مبلغا إجماليا قدره 1,900,309.43يورو (أي1,886,736.87 يورو مستحق في 30 حزيران/يونيو

2018 وفقاً للنظام العام المنقح فيما يتعلق برسوم المعونة القانونية المقدّمة رقم ICC-01/05-01/08-3651-Red وسلفة نهائية للرسوم على النحو المحدد في النسخة المنقحة العامة لملاحظات قلم المحكمة بشأن المطالبة بتعويض أتعاب الدفاع رقم (ICC-01/05-01/08-381-Red3 لتمثيل أي شخص قانونيا يتعين عليه المثول أمام المحكمة. وفي وقت دفع أتعاب المحاماة، قررت الإدارة أنه من غير المحتمل تحصيل المبالغ، وبالتالي لم يُعترف بأي أصل ذي صلة وبالتالي أُبلغ عن التدفق الخارجي ضمن المصروفات. ولا يزال الدين قيد المتابعة.

3-5 ويوضح الجدول التالي الحسابات الأخرى المستحقة القبض بحسب العمر:

بآلاف اليورو	*لم يُستحق بعد*	*أقل من سنة واحدة*	*1-3 سنوات*	*أكثر من 3 سنوات*	*المجموع*
مبالغ أخرى مستحقة القبض	152	99	46	15	312
المبالغ المستحقة القبض من الحكومات	–	207	–	–	207
إجمالي الحسابات الأخرى المستحقة القبض	**152**	**306**	**46**	**15**	**519**

6. المبالغ المدفوعة مقدّماً والأصول المتداولة الأخرى

بآلاف اليورو	*2023*	*2022*
السُلف	4,855	2,495
مصروفات مدفوعة مسبقاً	782	524
فوائد متراكمة	808	57
المخزون المحتفظ به للتوزيع	5	1
المجموع	**6,450**	**3,077**

6-1 تمثل السُلف بشكل أساسي سُلف منح التعليم لجزء العام الدراسي الذي ينتهي في عام 2023.

6-2 تمثل المصروفات المدفوعة مسبقاً بشكل أساسي مدفوعات للبائعين متعلقة بفترات بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

7. الممتلكات والمنشآت والمعدات

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

بآلاف اليورو	الأراضي	الأصول قيد الإنشاء	البناء	السيارات	الأثاث والتجهيزات	معلومات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تحسين الأصول المستأجرة	أرصدة أخرى	المجموع
التكلفة									
في 1 كانون الثاني/يناير 2023	**9,741**	**39**	**197,723**	**3,217**	**632**	**10,340**	**868**	**2,671**	**225,231**
الإضافات	–	324	84	–	2	729	–	54	1,193
الرسملة	–	(39)	30	–	–	–	9	–	0
التخلص من الأصول/شطبها	–	–	(155)	(305)	(10)	(242)	(407)	(114)	(1,233)
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**9,741**	**324**	**197,684**	**2,912**	**624**	**10,827**	**470**	**2,611**	**225,193**
الإهلاك المتراكم									
الإهلاك المتراكم في 1 كانون الثاني/يناير 2023	–	–	65,193	3,056	580	8,749	481	2,342	80,401
كلفة الإهلاك	–	–	6,855	91	17	654	181	111	7,909
التخلص من الأصول//شطبها	–	–	(47)	(305)	(10)	(242)	(313)	(114)	(1,031)
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**–**	**–**	**72,001**	**2,842**	**587**	**9,161**	**349**	**2,339**	**87,279**
صافي القيمة الدفترية									
في 1 كانون الثاني/يناير 2023	**9,741**	**39**	**132,530**	**161**	**52**	**1,591**	**387**	**329**	**144,830**
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**9,741**	**324**	**125,683**	**70**	**37**	**1,666**	**121**	**272**	**137,914**

7-1 استناداً إلى العقد المؤرخ 23 آذار/مارس 2009 المبرم بين الدولة المضيفة والمحكمة والذي ينص على تأجير قطعة أرض وحقوق إقامة مبان ومنشآت، تؤجّر قطعة أرض جاهزة للبناء عليها إلى المحكمة دون مقابل. يجوز إنهاء عقد الإيجار هذا بالتراضي في نهاية ولاية المحكمة أو بقرار من الجمعية. ويقدّر خبير مستقل قيمة الأرض بالاستناد إلى طبيعتها بوصفها قطعة غير مدرّة للربح.

7-2 ووفقاً لاتفاقية القرض، يُسجّل عقد إيجار قطعة الأرض وحقوق إنشاء المباني الدائمة كملكية رهن عقاري. تُخفّض قيمة التغطية تدريجياً على مر السنين عند السداد السنوي للقرض، واعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 توافق القيمة مبلغاً قدره 84,250 يورو.

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

بآلاف اليورو	*الأراضي*	*الأصول قيد الإنشاء*	*البناء*	*السيارات*	*معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*	*الأثاث والتجهيزات*	*تحسين الأصول المستأجرة*	*أرصدة أخرى*	*المجموع*
التكلفة									
في 1 كانون الثاني/يناير 2022	9,741	–	197,698	3,186	9,880	615	830	2,651	224,601
الإضافات	–	77	153	31	836	23	–	35	1,155
الرسملة	–	(38)	–	–	–	–	38	–	–
التخلص من الأصول/شطبها	–	–	(128)	–	(376)	(6)	–	(15)	(525)
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**9,741**	**39**	**197,723**	**3,217**	**10,340**	**632**	**868**	**2,671**	**225,231**
الإهلاك المتراكم									
الإهلاك المتراكم في 1 كانون الثاني/يناير 2022	–	–	57,899	2,883	8,592	559	308	2,229	72,470
كلفة الإهلاك	–	–	7,346	173	533	26	173	127	8,378
التخلص من الأصول/شطبها	–	–	(52)	–	(376)	(5)	–	(15)	(448)
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**–**	**–**	**65,193**	**3,056**	**8,749**	**580**	**481**	**2,342**	**80,401**
صافي القيمة الدفترية									
في 1 كانون الثاني/يناير 2022	9,741	–	**139,799**	**303**	**1,288**	**56**	**522**	**422**	**152,132**
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**9,741**	**39**	**132,530**	**161**	**1,591**	**52**	**387**	**329**	**144,830**

8. الأصول غير الملموسة

في 31 ديسمبر 2023

بآلاف اليورو	*البرمجيات المكتسبة من مصادر خارجية*	*البرمجيات قيد التطوير*	*البرمجيات المطورة داخلياً*	*المجموع*
التكلفة				
في 1كانون الثاني/يناير 2023	10,538	935	3,202	14,675
الإضافات	74	229	26	329
التقاعد/الشطب	–	–	(163)	(163)
انخفاض القيمة	–	–	–	–
الرسملة	–	(260)	260	0
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**10,612**	**904**	**3,325**	**14,841**
الاستهلاك المتراكم				
في 1كانون الثاني/يناير 2023	10,475	–	1,194	11,669
كلفة الاستهلاك	36	–	706	742
التقاعد/الشطب	–	–	(163)	(163)
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**10,511**	**–**	**1,737**	**12,248**
صافي القيمة الدفترية				
في 1كانون الثاني/يناير 2023	63	935	2,008	3,006
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**101**	**904**	**1,588**	**2,593**

8-1 البرمجيات الموجودة قيد التطوير، وتمثل تكلفة تطوير منصة سير الأعمال القضائية (JWP) وهي نظام متكامل تماماً لمعالجة مواد القضايا، وإدارتها، وتبادلها وتحليلها وعرضها. وستدعم المنصة عملية تسجيل القضايا وتشمل: الإيداعات، والقرارات الشفوية، والمحاضر، والتسجيلات السمعية –البصرية، والمعلومات المتعلقة بالشهود، والمعلومات المتعلقة بالضحايا المشاركين في الإجراءات، وأي معلومات أخرى تتماشى مع متطلبات المستخدمين. وستقدّم المنصة مستوى أعلى من الدعم لتقديم الطلبات والإجراءات القانونية. وسيحسّن عرض الأدلة في المحكمة؛ وستعزّز المنصة الشفافية

وإمكانية الوصول إلى المعلومات القضائية؛ وبالإضافة إلى ذلك، ستزداد الإنتاجية التنظيمية الإجمالية. ومن المتوقع الانتهاء من هذا المشروع في عام 2024.

في الفترة 2021-2023، جرى استكمال مراحل متعدّدة من منصة سير الأعمال القضائية وسُجّلت كأصول مطوّرة داخلياً. بلغت قيمة تسجيل الأصل 2,277 ألف يورو، مع عمر إنتاجي قدره 5 سنوات.

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

بآلاف اليورو	*البرمجيات المكتسبة من مصادر خارجية*	*البرمجيات قيد التطوير*	*البرمجيات المطورة داخلياً*	*المجموع*
التكلفة				
في 1 كانون الثاني/يناير 2022	11,205	925	2,766	14,896
الإضافات	–	479	–	479
التقاعد/الشطب	(667)	–	–	(667)
انخفاض القيمة	–	–	(33)	(33)
الرسملة	–	(469)	469	–
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**10,538**	**935**	**3,202**	**14,675**
الاستهلاك المتراكم				
في 1 كانون الثاني/يناير 2022	**11,098**	**–**	**572**	**11,670**
كلفة الاستهلاك	44	–	623	667
التقاعد/الشطب	(667)	–	–	(667)
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**10,475**	**–**	**1,195**	**11,670**
صافي القيمة الدفترية				
في 1 كانون الثاني/يناير 2022	107	925	2,194	3,226
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**63**	**935**	**2,008**	**3,006**

9. الحسابات المستحقة الدفع

بآلاف اليورو	2023	20222
الحسابات الجارية		
الحسابات المستحقة الدفع للمحامين	534	524
الموردون	3,145	2,604
مستحقات أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	–	–
مستحقة إلى/(من) تكاليف البرامج العرضية للصندوق الاستئماني للضحايا	216	–
حسابات مستحقة أخرى	135	190
مجموع الحسابات الجارية	*4,030*	*3,318*
الحسابات غير المتداولة		
أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	61	–
مجموع الحسابات غير المتداولة	*61*	–
مجموع الحسابات المستحقة الدفع	**4,091**	**3,318**

10. الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين

بآلاف اليورو	*2023*	*2022*
الحسابات الجارية		
المرتبات والاستحقاقات	851	807
الإجازات السنوية المتراكمة	6,644	6,534
استحقاقات أخرى طويلة الأجل	2,892	2,573
استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	1,744	1,634
المجموع الفرعي للاستحقاقات الجارية	*12,131*	*11,548*
الخصوم غير المتداولة		
الإجازات السنوية المتراكمة	2,840	2,824
استحقاق أخرى طويلة الأجل	11,820	10,891
استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	41,077	37,327
المجموع الفرعي للاستحقاقات غير المتداولة	*55,737*	*51,042*
المجموع	**67,868**	**62,590**

10-1 تشمل الخصوم المتداولة المبالغ المستحقة الدفع للمرتبات والاستحقاقات الأخرى، والاستحقاقات المتداولة من الإجازات السنوية المتراكمة والاستحقاقات الطويلة الأجل الأخرى واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة.

10-2 وتمثّل الإجازات السنوية المتراكمة استحقاقات الإجازات السنوية المتراكمة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 لجميع موظفي المحكمة باستثناء موظفي أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا.

10-3 فيما يلي الافتراضات الإكتوارية المستخدمة لتحديد قيمة الاستحقاقات الطويلة الأجل الأخرى واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة:

الافتراضات المالية	**2023**	**2022**
معدّل الخصم:		
نظام المعاشات التقاعدية القضاة	٪3.20	٪3.50
إجازة القضاة لزيارة الوطن	٪3.11	٪3.49
بدل نقل القضاة والسفر عند انتهاء خدمتهم	٪3.08	٪3.48
منحة إعادة القضاة إلى الوطن	٪3.08	٪3.48
منحة وفاة القضاة، نقل المتوفى	٪3.11	٪3.49

تضخم الأجور	٪2.30	٪2.00
تضخم الأسعار	٪2.30	٪2.00
إجازات الموظفين لزيارة الوطن والأسرة	٪3.11	٪3.49
تكاليف نقل الأمتعة واللوازم للموظفين والسفر عند انتهاء الخدمة	٪3.22	٪3.59
بدل نقل الموظفين/منحة الإعادة إلى الوطن	٪3.22	٪3.57
منحة الوفاة، نقل المتوفى	٪3.22	٪3.59
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	٪3.00	٪3.00
معدل اتجاه التكاليف الطبية	٪3.95	٪4.15
معدلات الإعاقة	وفق الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	وفق الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
معدل المشاركة في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	٪52	٪52
جداول الوفيات	جدول وفيات باك (BUCK)	جدول وفيات باك
التصويبات العمرية	تصويب باك	تصويب باك
الفارق العمري ذكور/إناث	بناء على فارق السن الفعلي	بناء على فارق السن الفعلي
معدلات زيادة فرادى الأجور	من 0 ٪ إلى 3.5 ٪ حسب الدرجة	
معدلات دوران فرادى الموظفين	من 0 ٪ إلى 7.5 ٪ حسب الفئة العمرية	

10-4 يبيّن معدل الخصم المستخدم لخصم التزامات الاستحقاقات القيمة الزمنية للأموال. وتتّسق العملة ومدة الأداة المالية المختارتان لإظهار القيمة الزمنية للأموال مع العملة والمدّة المقدّرة لالتزامات الاستحقاقات. يُحتسب معدل الخصم المستخدم لتقييم التزامات استحقاقات الموظفين بالرجوع إلى معلومات السوق الخاصة بسندات الشركات ذات التصنيف الاستئماني المتراوح بين بين +AAو –AA أو ما شابه ذلك، الصادرة باليورو.

10-5 وتُعزى الأرباح والخسائر الإكتوارية الناجمة عن التغيرات في الافتراضات المالية إلى التغيرات في معدلات الخصم. وقد انخفضت معدلات الخصم بالنسبة لجميع خطط الاستحقاقات المحدّدة وغيرها من خطط استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل باستثناء التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وظل معدل الخصم المتعلق بخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ثابتا. وتُعزى الأرباح والخسائر الإكتوارية الناجمة عن التغيرات في الافتراضات الديمغرافية إلى التغير في مقاييس التحسن بين الأجيال بالنسبة للمشاركين غير النشطين.

التوفيق بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي للقيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحدّدة

بآلاف اليورو	القضاة		*الموظفون*	*التأمين الصحي*	*المجموع*
	نظام المعاشات التقاعدية	*التزامات أخرى طويلة الأجل*	*التزامات أخرى طويلة الأجل*	*بعد انتهاء الخدمة*	
القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة في 1كانون الثاني/يناير 2023	**22,128**	**591**	**12,873**	**16,834**	**52,426**
تكاليف الخدمة	–	156	2,025	1,127	3,308
مصروفات الفائدة	748	25	485	537	1,795
إعادة قياس (المكاسب)/الخسائر	838	11	286	2,259	3,394
(المكاسب)/الخسائر الإكتوارية الناجمة عن التغيرات في الافتراضات المالية	*620*	*11*	*603*	*(124)*	*1,110*
(المكاسب)/الخسائر الإكتوارية الناجمة عن التغيرات في الافتراضات الديمغرافية	*(128)*	–	–	*(104)*	*(231)*
(المكاسب)/الخسائر الإكتوارية الناجمة عن تسويات الخبرة	*345*	–	*(317)*	*2,486*	*2,515*
الاستحقاقات المدفوعة	(1,524)	(49)	(1,691)	(125)	(3,389)
القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة في 31كانون الأول/ديسمبر 2023	**22,190**	**734**	**13,978**	**20,632**	**57,534**

التوفيق بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لحقوق الاسترداد

بآلاف اليورو	*نظام المعاشات التقاعدية للقضاة*
حق الاسترداد في 1كانون الثاني/يناير 2023	**22,128**
العائد على حقوق الاسترداد	748
إعادة قياس المكاسب/(الخسائر)	838
مساهمات صاحب العمل	8
الاستحقاقات المدفوعة	(1,524)
تكاليف الإدارة	(8)
حق الاسترداد في 31كانون الأول/ديسمبر 2023	**22,190**

10-6 تُعتبر القيمة العادلة لحقوق الاسترداد هي القيمة الحالية للالتزامات ذي الصلة.

مجموع تكلفة الاستحقاقات المحددة المعترف بها في بيان الأداء المالي وصافي الأصول/حقوق الملكية

بآلاف اليورو	*القضاة*		*الموظفون*	*التأمين الصحي*	*المجموع*
	نظام المعاشات التقاعدية	*التزامات أخرى طويلة الأجل*	*التزامات أخرى طويلة الأجل*	*بعد انتهاء الخدمة*	
صافي تكلفة الخدمة	–	156	2,025	1,127	3,308
صافي الفائدة على صافي التزامات /(أصول) الاستحقاقات المحددة	–	25	485	537	1,047
تكاليف إدارية	8	–	–	–	8
إعادة قياس صافي التزامات الاستحقاقات المحددة	–	11	286	–	297
تكلفة الاستحقاقات المحددة المسجلة في الربح أو الخسارة	8	192	2,796	1,664	4,660
إعادة قياس صافي التزامات الاستحقاقات المحددة	–	–	–	2,259	2,259
الاستحقاقات المحددة المسجلة في صافي الأصول/حقوق الملكية	–	–	–	2,259	2,259
مجموع تكلفة الاستحقاقات المحددة	**8**	**192**	**2,796**	**3,923**	**6,918**

بيان استحقاق التزام الاستحقاقات المحددة

المدد	*القضاة*	*الموظفون*
نظام المعاشات التقاعدية	9.66	–
إجازة زيارة الوطن (وزيارة الأسرة)	0.80	0.30
تكاليف نقل الأمتعة واللوازم والسفر عند انتهاء الخدمة	2.20	6.85
منحة الإعادة إلى الوطن	1.78	7.20
منحة الوفاة، نقل المتوفى	2.50	6.35
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	–	24.41

تحليل الحساسية

10-7 معدل الخصم من الافتراضات الإكتوارية الهامة في تحديد التزام الاستحقاقات المحدّدة. وقد حُدّدت تحليلات الحساسية بناء على تغيير بنسبة 0.25 ٪ في الافتراضات في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

	النسبة المئوية لمعدل الخصم	التزام الاستحقاقات المحددة	معدل الخصم زائد 0.25٪	التزام الاستحقاقات المحددة	معدل الخصم ناقص 0.25٪	التزام الاستحقاقات المحددة
القضاة						
نظام المعاشات التقاعدية	3.20	22,190	3.45	21,672	2.95	22,731
استحقاقات إجازة زيارة الوطن	3.11	39	3.36	39	2.86	39
نقل الأمتعة واللوازم/السفر عند انتهاء الخدمة	3.08	146	3.33	146	2.83	147
منحة الإعادة إلى الوطن	3.08	536	3.33	534	2.83	539
منحة الوفاة	3.11	13	3.36	13	2.86	13
الموظفون						
استحقاقات إجازة زيارة الوطن	3.11	1,147	3.36	1,146	2.86	1,148
زيارة الأسرة	3.11	8	3.36	8	2.86	8
نقل الأمتعة واللوازم/السفر عند انتهاء الخدمة	3.22	3,117	3.47	3,063	2.97	3,173
منحة الإعادة إلى الوطن	3.22	8,986	3.47	8,823	2.97	9,155
منحة الوفاة	3.22	720	3.47	709	2.97	732
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	3.00	20,632	3.25	19,153	2.75	21,649

10-8 فيما يلي تأثير الزيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة وتأثير الانخفاض بمقدار نقطة مئوية واحدة في معدلات اتجاه التكاليف الطبية المفترضة:

معدل اتجاه التكاليف الطبية

بآلاف اليورو	*٪2.95*	*٪3.95*	*٪4.95*
التزام الاستحقاقات المحددة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في 2023/12/31	17,540	20,632	23,839
تكلفة الخدمة الحالية للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للسنة المالية 2023	1,136	1,317	1,540

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

10-9 ينصّ النظام الأساسي للصندوق على أن يعهد مجلس صندوق المعاشات إلى خبير إكتواري استشاري بإجراء تقييم إكتواري للصندوق مرّة على الأقل كل ثلاث سنوات. وتتمثّل الممارسة التي يعتمدها مجلس صندوق المعاشات التقاعدية في إجراء تقييم إكتواري كل عامين باستخدام

طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الإكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول صندوق المعاشات التقاعدية الحالية والمقدّرة في المستقبل ستكون كافية للوفاء بالتزاماته.

10-10 ويتألف التزام المحكمة المالي تجاه الصندوق من اشتراكها المقرّر، بالمعدل الذي تحدّده الجمعية العامة للأمم المتحدة (ويبلغ حالياً نسبة 7.9 ٪ للمشتركين و 15.8 ٪ للمنظمات الأعضاء)، إلى جانب أي حصة من مدفوعات العجز الإكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية. ولا تُسدد مدفوعات تغطية العجز هذه إلا إذا لجأت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الحكم الوارد في المادة 26، وبعد أن يتقرّر أنّ هناك حاجة إلى سداد مدفوعات العجز استناداً إلى تقييم الكفاية الإكتوارية للصندوق في تاريخ التقييم. وتسهم كل منظمة عضو في سد هذا العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع الاشتراكات التي دفعتها كل منها خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

11-10 اكتمل آخر تقييم إكتواري للصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، ويتم حاليًا إجراء التقييم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وسيستخدم الصندوق ترحيل بيانات المشتركين من 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 لإعداد بياناته المالية لعام 2022.

12-10 نتج عن التقييم الإكتواري المنجز في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 نسبة ممولة من الأصول الإكتوارية إلى الخصوم الإكتوارية قدرها 117.0 ٪. وبلغت النسبة الممولة 158.2٪ عندما لم يؤخذ النظام الحالي لتسوية المعاشات التقاعدية في الاعتبار.

13-10 وبعد تقييم الكفاية الإكتوارية للصندوق، خلص الخبير الإكتواري الاستشاري إلى أنه لم تكن هناك حاجة، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، إلى تسديد مدفوعات لتغطية العجز بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق لأن القيمة الإكتوارية للأصول تجاوزت القيمة الإكتوارية لجميع الخصوم المستحقة على الصندوق بموجب الخطة. وبالإضافة إلى ذلك، تجاوزت القيمة السوقية للأصول أيضاً القيمة الإكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في تاريخ التقييم. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تلجأ الجمعية العامة إلى الأحكام الواردة في المادة 26.

14-10 وفي حال اللجوء إلى المادة 26 بسبب عجز إكتواري، سواء أثناء العملية الجارية أم بسبب إنهاء الصندوق، فستستند مدفوعات تغطية العجز المطلوبة من كل منظمة عضو إلى نسبة اشتراكات تلك المنظمة العضو في مجموع الاشتراكات المدفوعة للصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم. بلغ إجمالي الاشتراكات المدفوعة للصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة (2020 و2021 و2022) 8,937.68 مليون دولار أمريكي، ساهمت فيها المحكمة بحوالي 1٪.

10-15 وخلال عام 2023، بلغت الاشتراكات التي دفعتها المحكمة للصندوق 29.9 مليون يورو (2022: 8.5 مليون يورو). ولا يُتوقع حدوث اختلاف كبير في الاشتراكات المستحقة في عام 2024.

10-16 ويجوز إنهاء العضوية في الصندوق بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بناء على توصية بالإنهاء من مجلس صندوق المعاشات التقاعدية. وتُدفع للمنظمة العضو سابقاً حصة نسبية من مجموع أصول الصندوق في تاريخ انتهاء الخدمة، حصراً لصالح موظفيها الذين كانوا مشتركين في الصندوق في ذلك التاريخ، عملاً بترتيب متفق عليه بين المنظمة والصندوق. ويحدد مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة المبلغ استناداً إلى تقييم إكتواري لأصول وخصوم الصندوق في تاريخ انتهاء الخدمة؛ ولا يدرج في المبلغ أي جزء من الأصول التي تتجاوز الخصوم.

10-17 ويُجري مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة مراجعة سنوية لحسابات الصندوق ويقدم تقارير عن مراجعة الحسابات كل سنة إلى مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ينشر الصندوق تقارير فصلية عن استثماراته ويمكن الاطلاع عليها من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للصندوق على www.unjspf.org.

11. القرض المقدّم من الدولة المضيفة

بآلاف اليورو	*2023*	*2022*
قرض الدولة المضيفة المتداول	2,025	1,978
قرض الدولة المضيفة غير المتداول	61,044	63,069
المجموع	**63,069**	**65,047**

11-1 يسجّل القرض على أساس التكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي. وينطبق سعر الفائدة الفعلي على كل مجموعة من المسحوبات من المبلغ الإجمالي المتاح.

11-2 وبدأ سداد قرض الدولة المضيفة في 30 حزيران/يونيو 2016، وهو تاريخ انقضاء اتفاق الإيجار المبرم من المحكمة فيما يتعلق بالمباني المؤقتة. وتدفع الدول الأطراف التي لم تسدد الاشتراك دفعة واحدة أقساطاً سنوية لسداد القرض. ويوضح الجدول التالي الاستحقاقات التعاقدية المقبلة لتسديد القرض:

بآلاف اليورو	*أقل من سنة*	*1-3 سنوات*	*أكثر من 3 سنوات*	*المجموع*
القرض المقدّم من الدولة المضيفة	3,585	7,170	73,495	84,250

12. الإيرادات المؤجّلة والمصروفات المستحقة

2022	*2023*	بآلاف اليورو
17,996	10,148	الاشتراكات المقرّرة الواردة مقدّماً
8,727	6,613	الإيرادات المؤجلة والتبرعات المسبقة
2,946	4,732	المصروفات المستحقة
1,607	1,560	الفوائد المستحقة على قرض الدولة المضيفة
31,276	**23,053**	**المجموع**

12-1 الاشتراكات المقرّرة الواردة مقدّماً: ورد مبلغ قدره 10,148 ألف يورو من الدول الأطراف قبل حلول السنة التي يُستحق عنها التسديد. وترد في الجدول 1 تفاصيل الاشتراكات الواردة بحسب الدولة الطرف فيما يتعلق بعام 2024.

12-2 وتمثل التبرعات المؤجلة منحاً من الجهات المانحة، تُقدّم رهناً بشروط، يتوقع تنفيذها في الفترة المالية المقبلة. وستقيّد هذه الاشتراكات كإيرادات، متى استوفيت الشروط. وتمثل التبرعات الواردة سلفاً منحاً من الجهات المانحة، ومن المتوقع وضع ترتيبات العقود الخاصة بها في صيغتها النهائية في الفترة المالية المقبلة. وترد في الجدول 6 تفاصيل التبرعات المحولة رهناً بالشروط حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 والتبرعات الواردة سلفاً.

12-3 تمثل المصروفات المستحقة مقدار السلع والخدمات المقدّمة التي لم تُسلّم فواتيرها بحلول تاريخ التقرير.

12-4 يمثل الاستحقاق على قرض الدولة المضيفة الفائدة المستحقة على قرض الدولة المضيفة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 المستحقة السداد في شباط/فبراير 2024.

13. المخصصات

2022	*2023*	*بآلاف اليورو*
394	929	مخصصات قضايا النزاعات
65	126	مخصصات الضرائب الأمريكية
459	**1,055**	**المجموع**

التغييرات في المخصصات

بآلاف اليورو	مخصصات قضايا النزاعات	*مخصصات الضرائب الأمريكية*	*المجموع*
المخصصات في 1 كانون الثاني/يناير 2023	394	65	459
الزيادة في المخصصات	885	108	993
الانخفاض جراء المدفوعات	–	(38)	(38)
انخفاض جراء حالات الإلغاء	(350)	(9)	(359)
المخصصات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**929**	**126**	**1,055**

13-1 يقابل المخصصات الخاصة بالمنازعات، والبالغة 929 ألف يورو، المسؤولية التقديرية للمحكمة عن القضايا التي رفعها موظفون حاليون أو سابقون في المحكمة، لدى المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حالات أخرى لم يبت فيها بعد يكشف عنها كخصوم طارئة أو يُعتقد أنّ احتمال تدفق الموارد إلى الخارج أمر مستبعد.

13-2 مخصصات ضرائب الولايات المتحدة: وفقاً للممارسة والمبادئ الأساسية للخدمة المدنية الدولية، على النحو الذي تحدده المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، يحق لجميع موظفي المحكمة الإعفاء من الضرائب على مرتبات المحكمة والمكافآت والبدلات التي تدفعها المحكمة. ويبلغ الالتزام الضريبي المحسوب لعام 2023 ما قدره 126 ألف يورو لدافعي الضرائب في الولايات المتحدة الذين دفعت لهم المحكمة مستحقات خلال هذه الفترة.

14. صافي الأصول/حقوق الملكية

بآلاف اليورو	*2023*	*2022*
الصندوق		
صندوق الطوارئ	1,536	2,229
صندوق رأس المال العامل	11,540	11,540
الصناديق العامة		
صناديق الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين	595	377
الفائض/(العجز) النقدي	4,042	(10,781)
أموال عامة أخرى	31,026	51,446
إعادة قياس خطط ما بعد الخدمة	7,356	9,615

مجموع الأرصدة العامة	**56,095**	**64,426**
الصناديق الاستئمانية	24,892	8,537
المجموع	**80,987**	**72,963**

14-1 إعادة قياس الخطط المتعلقة بمرحلة ما بعد انتهاء الخدمة: يمثل الرصيد البالغ 7,356 ألف يورو مكسباً إكتوارياً يتعلق بمعاشات القضاة وخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لموظفي المحكمة.

15. الإيرادات

بآلاف اليورو	*2023*	*2022*
الاشتراكات المقررة (غير التبادلية)		
للميزانية البرنامجية	169,345	151,628
التغير في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(2,700)	(737)
المجموع الفرعي للاشتراكات المقررة	*166,644*	*150,890*
التبرعات (غير التبادلية)		
المساهمات النقدية	21,920	8,258
السلع العينية	41	428
المجموع الفرعي للتبرعات	*21,961*	*8,686*
إيرادات مالية (سعر الصرف)		
عائدات الفوائد	2,039	55
المجموع الفرعي للإيرادات المالية	*2039*	*55*
إيرادات أخرى (سعر الصرف)		
إيرادات متنوعة أخرى	483	255
المجموع الفرعي للإيرادات الأخرى	*483*	*255*
مجموع الإيرادات	**191,127**	**159,886**

15-1 الاشتراكات المقرّرة في الميزانية البرنامجية: وافقت الجمعية العامة، في قرارها ICC-ASP/21/Res.1، على تمويل اعتمادات المحكمة للفترة المالية من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 بمبلغ 173,234 ألف يورو. ويتعلق مبلغ 3,889 ألف يورو من مجموع الاعتمادات بمساهمات مقدّمة إلى أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا، ويُبلّغ عنه بشكل منفصل في البيانات المالية للصندوق الاستئماني.

15-2 تعترف المحكمة بالإيرادات عندما يكون تدفق فوائد اقتصادية أو خدمات مستقبلية محتملاً. وفيما يتعلق بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة المقدرة فيما يتعلق بالاشتراكات المقررة المستحقة القبض، تُخفّض الإيرادات وتُسترجع بمجرد إزالة حالة عدم اليقين بشأن التحصيل. وفي عام 2023، ارتفع المبلغ المقدّر لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة بمقدار 2,700 ألف يورو.

15-3 تشمل إيرادات التبرعات السلع العينية المستلمة في عام 2023 لمكتب أوكرانيا القطري.

15-4 وفي عام 2023، تلقّت المحكمة خدمات عينية من استشاريين مؤقتين/موظفين مُعارين بطريقة مجانية. قُدرت قيمتها بمبلغ 25.3 مليون يورو.

16. المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين

بآلاف اليورو	*2023*	*2022*
مرتبات القضاة	4,008	3,623
مستحقات وبدلات القضاة	1,645	1,437
مرتبات الموظفين	68,736	64,500
مستحقات وبدلات الموظفين	33,896	29,914
المساعدة المؤقتة	24,003	20,364
المجموع	**132,288**	**119,838**

16-1 في عام 2023، دُفع مبلغ واحد على سبيل الهبة قدره 37,677 يورو.

17. المصروفات المتعلقة بالسفر والضيافة

بآلاف اليورو	*2023*	*2022*
الضيافة	10	13
السفر	5,049	3,793
المجموع	**5,059**	**3,806**

18. المصروفات المتعلقة بالخدمات التعاقدية

بآلاف اليورو	*2023*	*2022*
الإعلام	235	194
الترجمة الخارجية	52	42
التدريب	528	379
الاستشاريون وفرادى المتعاقدين	3,506	2,839

خدمات تعاقدية أخرى	3,617	3,368
المجموع	**7,938**	**6,822**

19. المصروفات المتعلقة بأتعاب المحامين

بآلاف اليورو	*2023*	*2022*
محامو الدفاع	5,465	4,492
محامو الضحايا	1,800	1,667
المجموع	**7,265**	**6,159**

20. المصروفات التشغيلية

بآلاف اليورو	*2023*	*2022*
الإيجارات والمرافق والصيانة	7,203	7,336
الاتصالات وصيانة البرمجيات	3,432	3,259
المصروفات المتعلقة بالشهود	2,841	2,713
مصاريف تشغيلية أخرى	1,785	1,735
المجموع	**15,261**	**15,043**

20-1 تشمل المصاريف التشغيلية 2,685 ألف يورو لتسديد الإيجارات، تُقيّد كمصروفات إيجارات تشغيلية خلال العام. ولم تُسدد أو تُستلم أي مدفوعات للتأجير من الباطن أو مدفوعات إيجارات طارئة. وقد وقّعت المحكمة عقود إيجار مع مركز احتجاز في هولندا ومع مكاتب في نيويورك بالولايات المتحدة وكوت ديفوار وجورجيا وجمهورية إفريقيا الوسطى وأوكرانيا وأوغندا. جميع العقود قابلة للإلغاء في فترة إشعار تقل عن 12 شهراً، باستثناء المكاتب في نيويورك والتي تكون فيها فترة الإيجار غير قابلة للإلغاء قبل 31كانون الثاني/يناير 2027. وترد في الملاحظة 26 الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار غير القابلة للإلغاء.

21. المصروفات المتعلقة باللوازم والمواد

بآلاف اليورو	*2023*	*2022*
اللوازم المكتبية	549	406
كتب المكتبة ومجلات واشتراكات	356	246
لوازم أخرى	357	340
مشتريات أصول منخفضة القيمة	1,333	313
المجموع	**2,595**	**1,305**

21-1 مشتريات الأصول المنخفضة القيمة: تشمل الأثاث والتجهيزات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأصول أخرى تقل قيمتها عن ألف يورو والتي لم تتم رسملتها.

22. الإهلاك والاستهلاك وانخفاض القيمة

بآلاف اليورو	*2023*	*2022*
الإهلاك	7,907	8,378
الاستهلاك	742	667
انخفاض القيمة	–	33
المجموع	**8,649**	**9,078**

23. المصروفات المالية

بآلاف اليورو	*2023*	*2022*
الرسوم المصرفية	98	92
حساب الفائدة على قرض الدولة المضيفة	1,560	1,607
خسارة جراء صرف العملات الأجنبية	78	25
المجموع	**1,736**	**1,724**

23-1 سُجلت مصروفات الفائدة على قرض الدولة المضيفة البالغة 1,560 آلاف يورو على أساس سعر الفائدة الفعلي.

24. بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية

24-1 يجري إعداد ميزانية المحكمة وحساباتها على أسس مختلفة. فيجري إعداد بيان الوضع المالي وبيان الأداء المالي وبيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية بناءً على المحاسبة على أساس الاستحقاقات الكاملة، في حين يجري إعداد بيان المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) بناءً على المحاسبة على أساس نقدي معدّل.

24-2 ووفقاً لمقتضيات المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، في الحالات التي تُعد فيها البيانات المالية والميزانية على أساس قابل للمقارنة، يتعّن التوفيق بين المبالغ الفعلية المعروضة على أساس مقارن بالميزانية والمبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، على أن تُحدّد على نحو منفصل أي اختلافات من حيث الأساس أو التوقيت أو الكيان. وهناك أيضاً اختلافات في الأشكال ومخططات التصنيف المعتمدة لعرض البيانات المالية والميزانية.

24-3 وتحدث الاختلافات من حيث الأساس عندما تُعد الميزانية المعتمدة على أساس مختلف عن الأساس المحاسبي، على النحو المبيّن في الفقرة 24-1 أعلاه.

24-4 وتحدث اختلافات من حيث التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن فترة التقرير المبيّنة في البيانات المالية. ولا توجد اختلافات من حيث التوقيت بالنسبة للمحكمة لأغراض المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

24-5 وتحدث اختلافات بين الكيانات لأنّ الميزانية تشمل أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا، التي لا تشكل جزءاً من الكيان الذي تُعدّ البيانات المالية من أجله. ومن ناحية أخرى، لا تشمل الميزانية البرنامجية السنوية القطاعات المتعلقة بالصناديق الاستئمانية، في حين أنّ البيانات المالية تشملها.

24-6 ترجع الاختلافات من حيث العرض إلى الاختلافات في الشكل ومخططات التصنيف المعتمدة لعرض بيان التدفقات النقدية وبيان المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

24-7 وترد أدناه التوفيق بين المبالغ الفعلية المعدّة على أساس قابل للمقارنة في بيان المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) والمبالغ الفعلية في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع) للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023:

بآلاف اليورو	*التشغيل*	*الاستثمار*	*التمويل*	*المجموع*
المبلغ الفعلي على أساس مماثل (البيان الخامس)	(693)	–	–	(693)
اختلافات الأساس	14,955	–	–	14,955
اختلافات العرض	–	(52)	(3,585)	(3,637)
اختلافات الكيان	13,333	(120)	–	13,213
المبلغ الفعلي في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)	**27,595**	(**172**)	(**3,585**)	**23,838**

24-8 تُعرض الالتزامات المفتوحة بما في ذلك أوامر الشراء المفتوحة وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل كاختلافات من حيث الأساس. وترد الإيرادات والمصروفات الأخرى المتصلة بالصندوق التي لا تشكل جزءاً من بيان المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية على أنها اختلافات من حيث العرض. وفي إطار الاختلافات من حيث الكيانات، لا يُبلغ عن أنشطة أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا في البيانات المالية، بل تُدرج في خانة عملية الميزانية. وتُدرج الصناديق الاستئمانية في البيانات المالية ولكنها ليست جزءاً من المبالغ الفعلية القابلة للمقارنة.

24-9 ويرد شرح للاختلافات الجوهرية بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية في التقرير المتعلق بأنشطة المحكمة الجنائية الدولية وأداء برامجها لعام 2023. ويُقدّم الجدول التالي التسوية بين الفائض/(العجز) وفقاً لبيان المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) والفائض/العجز في بيان الأداء المالي (البيان الثاني).

2023	*بآلاف اليورو*
(693)	**الفائض/(العجز) لكل بيان مقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس)**
	تسويات الإيرادات
(2,701)	(زيادة)/نقصان مخصص خسائر الائتمان المتوقعة من الاشتراكات المقررة
(3,889)	الاعتمادات المخصصة لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا
41	التبرعات
1,813	إيرادات مالية
483	إيرادات أخرى
22,146	إيرادات الصناديق الاستئمانية
17,893	**تسويات إيرادات المجموع الفرعي**
	تسويات المصروفات
1,102	الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة
3,864	مصروفات أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا
3,931	فرق التوقيت–الالتزامات والمصروفات المستحقة
1,253	فرق التوقيت–المدفوعات المسبقة
(2,569)	المصروفات المتعلقة بالتزامات استحقاقات الموظفين
(8,556)	إهلاك واستهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة
(30)	البضائع والمخزون الموزع
(68)	المصروفات المالية
(5,791)	مصروفات الصناديق الاستئمانية
(6,864)	**تسويات مصروفات المجموع الفرعي**
10,336	**الفائض/(العجز) للفترة (البيان الثاني)**

25. الإبلاغ القطاعي

بيان الوضع المالي حسب القطاعات في 31كانون الأول/ديسمبر 2023

بآلاف اليورو	*الأرصدة العامة*	*الصناديق الاستئمانية*	*الأموال المشتركة بين القطاعات*	*المجموع*
الأصول				
الأصول المتداولة				
النقد وما يعادل النقد	28,407	30,365	–	58,772
حسابات مستحقّة القبض (معاملات غير تبادلية)	11,300	378	–	11,678
حسابات أخرى مستحقّة القبض	1,413	1	(895)	519
المبالغ المدفوعة مقدّماً والأصول المتداولة الأخرى	4,562	1,888	–	6,450
مجموع الأصول المتداولة	*45,682*	*32,632*	*(895)*	*77,419*
الأصول غير المتداولة				
حسابات مستحقّة القبض (معاملات غير تبادلية)	7	–	–	7
حسابات أخرى مستحقّة القبض	–	–	–	–
الممتلكات والمنشآت والمعدات	137,555	359	–	137,914
الأصول غير الملموسة	2,550	43	–	2,593
الحق في الاسترداد	22,190	–	–	22,190
مجموع الأصول غير المتداولة	*162,302*	*402*	–	*162,704*
مجموع الأصول	**207,984**	**33,034**	**(895)**	**240,123**
الخصوم				
الخصوم المتداولة				
الحسابات المستحقة الدفع	3,686	1,239	(895)	4,030
الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين	11,966	165	–	12,131
القرض المقدّم من الدولة المضيفة	2,025	–	–	2,025
الإيرادات المؤجّلة والمصروفات المستحقة	16,319	6,734	–	23,053
المخصصات	1,055	–	–	1,055
مجموع الخصوم المتداولة	*35,051*	*8,138*	(895)	*42,294*
الخصوم غير المتداولة				

بآلاف اليورو	*الأرصدة العامة*	*الصناديق الاستئمانية*	*الأموال المشتركة بين القطاعات*	*المجموع*
الحسابات المستحقة الدفع	61	–	–	61
الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين	55,733	4	–	55,737
القرض المقدّم من الدولة المضيفة	61,044	–	–	61,044
مجموع الخصوم غير المتداولة	*116,838*	*4*	*–*	*116,842*
مجموع الخصوم	**151,889**	**8,142**	**(895)**	**159,136**
صافي الأصول/ حقوق الملكية				
صندوق الطوارئ	1,536	–	–	1,536
صندوق رأس المال العامل	11,540	–	–	11,540
أرصدة الصناديق الأخرى	43,019	24,892	–	67,911
مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية	**56,095**	**24,892**	–	**80,987**
مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية	**207,984**	**33,034**	**(895)**	**240,123**

بيان الوضع المالي حسب القطاعات في 31كانون الأول/ديسمبر 2022

بآلاف اليورو	*الأرصدة العامة*	*الصناديق الاستئمانية*	*الأموال المشتركة بين القطاعات*	*المجموع*
الأصول				
الأصول المتداولة				
النقد وما يعادل النقد	17,807	17,130	–	34,937
حسابات مستحقّة القبض (معاملات غير تبادلية)	27,011	128	–	27,139
حسابات أخرى مستحقّة القبض	560	1	(56)	505
المبالغ المدفوعة مقدّماً والأصول المتداولة الأخرى	3,042	35	–	3,077
مجموع الأصول المتداولة	*48,420*	*17,294*	*(56)*	*65,658*
الأصول غير المتداولة				
حسابات مستحقّة القبض (معاملات غير تبادلية)	12	–	–	12
حسابات أخرى مستحقّة القبض	19	–	–	19
الممتلكات والمنشآت والمعدات	144,429	401	–	144,830

بآلاف اليورو	*الأرصدة العامة*	*الصناديق الاستئمانية*	*الأموال المشتركة بين القطاعات*	*المجموع*
الأصول غير الملموسة	3,006	–	–	3,006
الحق في الاسترداد	22,128	–	–	22,128
مجموع الأصول غير المتداولة	*169,594*	*401*	–	*169,995*
مجموع الأصول	**218,014**	**17,695**	**(56)**	**235,653**
الخصوم				
الخصوم المتداولة				
الحسابات المستحقة الدفع	3,047	327	(56)	3,318
الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين	11,498	50	–	11,548
القرض المقدّم من الدولة المضيفة	1,978	–	–	1,978
الإيرادات المؤجّلة والمصروفات المستحقة	22,495	8,781	–	31,276
المخصصات	459	–	–	459
مجموع الخصوم المتداولة	***39,477***	***9,158***	***(56)***	***48,579***
الخصوم غير المتداولة				
الحسابات المستحقة الدفع	–	–	–	–
الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين	51,042	–	–	51,042
القرض المقدّم من الدولة المضيفة	63,069	–	–	63,069
مجموع الخصوم غير المتداولة	*114,111*	–	–	*114,111*
مجموع الخصوم	**153,588**	**9,158**	**(56)**	**162,690**
صافي الأصول/حقوق الملكية				
صندوق الطوارئ	2,229	–	–	2,229
صندوق رأس المال العامل	11,540	–	–	11,540
أرصدة الصناديق الأخرى	50,657	8,537	–	59,194
صافي الأصول/حقوق الملكية	**64,426**	**8,537**	–	**72,963**
مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية	**218,014**	**17,695**	**(56)**	**235,653**

بيان الأداء المالي حسب القطاعات للسنة المنتهية في 31كانون الأول/ديسمبر 2023

بآلاف اليورو	*الأرصدة العامة*	*الصناديق الاستئمانية*	*المجموع*
الإيرادات			
الاشتراكات المقرّرة	166,644	–	166,644
التبرعات	41	21,920	21,961
ايرادات مالية	1,813	226	2,039
إيرادات أخرى	483	–	483
مجموع الإيرادات	**168,981**	**22,146**	**191,127**
المصروفات			
المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين	129,831	2,457	132,288
السفر والضيافة	4,504	555	5,059
الخدمات التعاقدية	6,557	1,381	7,938
أتعاب المحامين	7,265	–	7,265
المصروفات التشغيلية	15,121	140	15,261
اللوازم والمواد	1,466	1,129	2,595
الإهلاك والاستهلاك	8,530	119	8,649
انخفاض القيمة	–	–	–
المصروفات المالية	1,726	10	1,736
مجموع المصروفات	**175,000**	**5,791**	**180,791**
الفائض/(العجز) للفترة المعنيّة	**(6,019)**	**16,355**	**10,336**

بيان الأداء المالي حسب القطاعات للسنة المنتهية في 31كانون الأول/ديسمبر 2022

بآلاف اليورو	*الأرصدة العامة*	*الصناديق الاستئمانية*	*المجموع*
الإيرادات			
الاشتراكات المقرّرة	150,890	–	150,890
التبرعات	–	8,686	8,686
ايرادات مالية	52	3	55
إيرادات أخرى	255	–	255
مجموع الإيرادات	**151,197**	**8,689**	**159,886**
المصروفات			
المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين	118,921	917	119,838
السفر والضيافة	3,288	518	3,806
الخدمات التعاقدية	5,826	996	6,822
أتعاب المحامين	6,159	–	6,159
المصروفات التشغيلية	14,509	534	15,043
اللوازم والمواد	1,165	140	1,305
الإهلاك والاستهلاك	9,018	27	9,045
انخفاض القيمة	33	–	33
المصروفات المالية	1,724	–	1,724
مجموع المصروفات	**160,643**	**3,132**	**163,775**
الفائض/(العجز) للفترة المعنيّة	**(9,446)**	**5,557**	**(3,889)**

26. الالتزامات والإيجارات التشغيلية

الالتزامات

26-1 في 31كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغت التزامات المحكمة التعاقدية نتيجة لشراء السلع والخدمات لم تُسلم 2,184 ألف يورو.

التزامات الإيجارات التشغيلية

بآلاف اليورو	*2023*	*2022*
عقود الإيجارات التشغيلية للمكاتب	433	431
عقود إيجار أخرى	196	24
مجموع التزامات الإيجارات التشغيلية	**629**	**455**
التزامات الإيجارات التشغيلية حسب المدة		
أقل من سنة واحدة	212	125
من سنة إلى خمس سنوات	417	330
أكثر من خمس سنوات	–	–
مجموع التزامات الإيجارات التشغيلية	**629**	**455**

27. الالتزامات الطارئة

27-1 في نهاية عام 2023، جرى تحديد أربع قضايا رفعها موظفو المحكمة ضدّها أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ولا يعتبر من المحتمل أن تكون هناك حاجة إلى تدفق الموارد الاقتصادية إلى الخارج. يُخصص ما مجموعه حوالي 120 ألف يورو كخصوم طارئة لهذه الحالات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك قضايا مرفوعة من موظفين حاليين أو سابقين في المحكمة لا يمكن تقدير المسؤولية عنها بشكل موثوق.

28. الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة

الموظفون الإداريون الرئيسيون

28-1 يشمل إجمالي الأجور المدفوع للموظفين الإداريين الرئيسيين صافي المرتبات، وتسوية مقر العمل، والاستحقاقات، ومنح التعيين وغيرها من المنح، وإعانات الإيجار، واشتراكات رب العمل في نظام المعاشات التقاعدية، والاشتراكات الجارية في مجال التأمين الصحي.

28-2 المبالغ المدفوعة خلال السنة هي كما يلي:

بآلاف اليورو	*عدد الأفراد*	*إجمالي الأجور*
الموظفون الإداريون الرئيسيون	15	3,164

28-3 كما أنّ الموظفين الإداريين الرئيسيين مؤهلون للحصول على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل. وفي نهاية السنة، بلغت الالتزامات المستحقة ما يلي:

	استحقاق الإجازة	استحقاقات أخرى طويلة الأجل	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	المجموع
بآلاف اليورو	*السنوية*			
الموظفون الإداريون الرئيسيون	450	554	881	1,885

الصندوق الاستئماني للضحايا

28-4 أنشأت الجمعية بموجب قرارها ICC-ASP/1/Res.6، الصندوق الاستئماني للضحايا إنصافاً لضحايا الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، وأسرهم.

28-5 وفي مرفق ذلك القرار، أنشأت الجمعية مجلس إدارة يكون مسؤولاً عن إدارة الصندوق الاستئماني، وقرّرت أن يكون مسجل المحكمة مسؤولاً عن تقديم ما يلزم من مساعدة لأداء المجلس لمهامه على نحو سليم وأن يشارك في اجتماعات المجلس بصفة استشارية.

28-6 وتمثل المبالغ المستحقة إلى/من أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا المبلغ المقرّر لتمويل الأمانة مخصوماً منه المصروفات المتكبدة مقابل هذا المبلغ المقرّر. وقرّرت الجمعية، في قرارها ICC-ASP/3/Res. 7، أن تموّل الأمانة من الميزانية العادية ريثما تجري الجمعية مزيداً من التقييم. وتقيّم المحكمة أنصبة الدول الأطراف فيما يتعلق بميزانية الأمانة. ومن حيث الجوهر، تجمع المحكمة الاشتراكات المقرّرة بصفة وكيل للصندوق الاستئماني، ولا تزيد هذه الأنصبة المقرّرة عن صافي أصول المحكمة أو إيراداتها، ولكنها تُقيَّد بوصفها مبالغ مستحقة الدفع للصندوق الاستئماني. وتخفّض المبالغ المستحقة الدفع للصندوق الاستئماني كلما تكبدت الأمانة مصروفات. وتتولى المحكمة مباشرة تسوية الالتزامات المستحقة للبائعين وموظفي الأمانة. وتتوافق تسوية المبالغ المستحقة القبض أو المبالغ المستحقة الدفع في السنة مع وضع الفائض النقدي في صيغته النهائية، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، للسنة التي جرى فيها تسجيل المبالغ المستحقة القبض/الدفع.

28-7 وتقدّم المحكمة خدمات مختلفة للصندوق الاستئماني للضحايا، بما في ذلك الحيز المكتبي والمعدات والخدمات الإدارية مجاناً.

29. شطب خسائر النقد والمبالغ المستحقّة القبض

29-1 شُطب مبلغ إجمالي قدره 39 ألف يورو باعتباره حسابات متقادمة تُعدّ غير قابلة للاسترداد.

30. الأحداث الواقعة بعد تاريخ التقرير

30.1 تاريخ رفع التقرير للمحكمة هو 31 كانون الأول/ديسمبر من كل عام. ولم تقع أي أحداث جوهرية، مواتية أو غير مواتية، بين تاريخ الإبلاغ وتاريخ التوقيع على البيانات المالية والإذن بإصدارها، كان من شأنها أن يكون لها أثر جوهري على هذه البيانات.

المرفقات

الجدول 1

المحكمة الجنائية الدولية–حالة تسديد الاشتراكات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (باليورو)

الدول الأطراف	الباقي حتى 2022-12-31			التمانات من 2022				مجموع المبالغ الباقية متحصلات متعلقة بعام 2024
	السنوات السابقة			2023				
	الباقي	المبالغ المحصلة	الأنصبة المقررة		المبالغ المحصلة	الباقي		
أفغانستان	31,006	1	31,005	17,671	–	–	17,671	48,676
ألبانيا	–	–	–	25,956	–	–	25,956	25,956
أندورا	–	–	–	–	16,286	–	16,286	–
أنتيغوا وبربودا	39,328	–	39,328	6,633	–	–	6,633	45,961
الأرجنتين	4,038,314	500,000	3,538,314	2,336,918	–	–	2,336,918	5,875,232
أستراليا	–	–	–	–	6,860,953	–	6,860,953	–
النمسا	–	–	–	–	1,966,184	354,000	2,320,184	–
بنغلاديش	–	–	–	–	17,858	–	17,858	–
بربادوس	–	–	–	25,956	–	–	25,956	25,956
بلجيكا	–	–	–	–	632,948	2,200,000	2,832,948	–
بليز	8,520	8,520	–	–	3,366	–	3,366	–
بنن	–	–	–	–	16,716	–	16,716	–
بوليفيا	55,062	55,062	–	61,752	–	–	61,752	61,752
البوسنة والهرسك	–	–	–	–	39,019	–	39,019	–
بوتسوانا	–	–	–	–	50,958	–	50,958	–
البرازيل	22,089,327	22,089,327	–	69,463	6,889,940	–	6,959,403	69,463
بلغاريا	–	–	–	–	188,713	–	188,713	–
بوركينا فاسو	5,714	5,714	–	7,508	5,720	–	13,228	7,508
كابو فيردي	3,017	3,017	–	–	3,366	–	3,366	–
كمبوديا	–	–	–	–	17,406	–	17,406	–
كندا	–	–	–	–	3,541,328	5,000,000	8,541,328	–
جمهورية أفريقيا الوسطى	19,577	–	19,577	3,366	–	–	3,366	22,943
تشاد	19,491	–	19,491	9,824	–	–	9,824	29,315
شيلي	–	–	–	1,364,997	–	–	1,364,997	1,364,997
كولومبيا	–	–	–	–	799,557	–	799,557	–
جزر القمر	33,220	–	33,220	3,366	–	–	3,366	36,586
الكونغو	142,894	–	142,894	16,992	–	–	16,992	159,886
جزر كوك	–	–	–	–	3,364	2	3,366	2
كوستاريكا	19,320	19,320	–	–	224,276	–	224,276	46,971
كوت ديفوار	35,995	35,995	–	–	72,985	–	72,985	72,985
كرواتيا	–	–	–	–	313,600	–	313,600	–
قبرص	–	–	–	–	117,058	–	117,058	–
الجمهورية التشيكية	–	–	–	–	1,105,095	–	1,105,095	–
جمهورية الكونغو الديمقراطية	29,658	–	29,658	16,997	–	–	16,997	46,655
الدانمرك	–	–	–	–	1,797,264	–	1,797,264	–
جيبوتي	–	–	–	–	3,366	–	3,366	–
دومينيكا	5,764	–	5,764	3,366	–	–	3,366	9,130
الجمهورية الدومينيكية	2,615	2,615	–	3,905	220,317	–	224,222	3,905
إكوادور	11,759	–	11,759	250,233	–	–	250,233	261,992
السلفادور	–	–	–	42,243	–	–	42,243	42,243
إستونيا	–	–	–	–	143,014	–	143,014	–
فيجي	–	–	–	13,493	–	–	13,493	13,493

الدول الأطراف	الباقي حتى 2022-12-31			السنوات السابقة		التعهدات من 2022	2023		مجموع المبالغ الباقية متحصلات متعلقة بعام 2024
		المبالغ المحصلة	الباقي	الأنصبة المقررة	المبالغ المحصلة		الباقي		
فنلندا	–	–	–	1,355,327	–	1,355,327	–	1,355,327	–
فرنسا	–	–	–	14,828,754	–	14,828,754	–	14,828,754	–
غابون	122,744	–	122,744	44,036	–	44,036	44,036	166,780	–
غامبيا	3,017	–	3,017	3,366	–	3,366	3,366	6,383	–
جورجيا	–	–	–	25,956	–	25,956	–	–	–
ألمانيا	–	–	–	19,861,510	–	19,861,510	–	–	–
غانا	691	–	691	80,025	–	80,025	80,025	80,716	–
اليونان	–	–	–	1,056,236	–	1,056,236	–	–	–
غرينادا	–	–	–	3,366	–	3,366	3,366	3,366	–
غواتيمالا	9,320	9,320	–	137,011	–	137,011	–	–	4
غينيا	57,624	–	57,624	9,813	–	9,813	9,813	67,437	–
غيانا	–	–	–	13,206	–	13,206	–	–	–
هندوراس	52,198	52,198	–	30,316	–	30,316	17,613	17,613	–
هنغاريا	–	–	–	746,617	–	746,617	–	–	–
آيسلندا	–	–	–	117,058	–	117,058	–	–	117,058
أيرلندا	–	–	–	1,426,750	–	1,426,750	–	–	–
إيطاليا	–	–	–	10,364,718	–	10,364,718	–	–	–
اليابان	–	–	–	27,647,277	–	27,647,277	–	–	–
الأردن	–	–	–	71,422	–	71,422	71,422	71,422	–
كينيا	–	–	–	99,398	–	99,398	–	–	–
كيريباس	2,874	2,874	–	3,223	–	3,223	–	–	–
لاتفيا	–	–	–	162,524	–	162,524	–	–	–
ليسوتو	5,932	5,932	–	3,366	–	3,366	–	–	–
ليبريا	16,524	–	16,524	3,366	–	3,366	3,366	19,890	–
ليختنشتاين	–	–	–	32,573	–	32,573	–	–	–
ليتوانيا	–	–	–	164,789	85,444	250,233	–	–	270,661
لكسمبرغ	–	–	–	221,053	–	221,053	–	–	–
مدغشقر	12,078	–	12,078	13,493	–	13,493	13,493	25,571	–
ملاوي	–	–	–	6,734	–	6,734	6,734	6,734	–
ملديف	–	–	–	13,206	–	13,206	–	–	–
مالي	15,096	–	15,096	16,860	–	16,860	16,860	31,956	–
مالطة	–	–	–	61,752	–	61,752	–	–	–
جزر مارشال	–	–	–	–	3,366	3,366	–	–	–
موريشيوس	–	–	–	61,752	–	61,752	–	–	–
المكسيك	–	–	–	3,968,434	–	3,968,434	3,968,434	3,968,434	–
منغوليا	–	–	–	13,063	–	13,063	–	–	14,129
الجبل الأسود	–	–	–	13,063	–	13,063	–	–	–
ناميبيا	49,889	–	49,889	29,180	–	29,180	29,180	79,069	–
ناورو	–	–	–	3,366	–	3,366	–	–	140
هولندا	–	–	–	–	4,475,346	4,475,346	–	–	4,600,000
نيوزيلندا	–	–	–	–	1,040,275	1,040,275	–	–	–
النيجر	14,427	14,427	–	9,957	–	9,957	–	–	56
نيجيريا	–	–	–	604,352	489,621	1,093,973	114,731	114,731	–
مقدونيا الشمالية	–	–	–	23,869	–	23,869	–	–	–
النرويج	–	–	–	2,327,713	–	2,327,713	–	–	–
بنما	108,658	108,066	592	293,224	–	293,224	293,224	293,816	–
باراغواي	2,109	–	2,109	85,908	–	85,908	85,908	88,017	–
بيرو	–	–	–	546,435	3,090	549,525	54,911	54,911	–

الدول الأطراف	الباقي حتى 2022-12-31		السنوات السابقة		التعهدات من 2022	2023			مجموع المبالغ الباقية متحصلات متعلقة بعام 2024
		المبالغ المحصلة	الباقي	الأنصبة المقررة		المبالغ المحصلة	الباقي		
بولندا	–	–	–	2,720,325	2,404,857	315,468	–	–	2,942,410
البرتغال	–	–	–	1,147,338	1,147,338	–	–	–	1,241,005
جمهورية كوريا	–	–	–	8,596,539	–	8,241,834	354,705	354,705	–
جمهورية مولدوفا	–	–	–	16,286	–	16,286	–	–	–
رومانيا	–	–	–	1,013,993	–	1,013,993	–	–	–
سانت كيتس ونيفيس	14,129	14,129	–	6,590	–	6,590	–	–	–
سانت لوسيا	–	–	–	6,590	–	6,590	–	–	–
سانت فنسنت وجزر غرينادين	–	–	–	3,366	–	3,366	–	–	–
ساموا	–	–	–	3,223	18	3,205	–	–	30
سان مارينو	–	–	–	6,447	–	6,447	–	–	–
السنغال	31,381	31,381	–	17,815	–	17,815	–	–	13,781
صربيا	–	–	–	103,995	–	103,995	–	–	–
سيشيل	5,891	5,891	–	6,590	–	5,442	1,148	1,148	–
سيراليون	–	–	–	3,366	3,366	–	–	–	371
سلوفاكيا	–	–	–	503,688	503,688	–	–	–	544,809
سلوفينيا	–	–	–	256,679	256,679	–	–	–	277,634
جنوب أفريقيا	–	–	–	793,110	–	793,110	–	–	–
إسبانيا	–	–	–	6,935,768	–	6,935,768	–	–	–
دولة فلسطين	–	–	–	36,502	–	36,502	–	–	–
سورينام	65,460	65,460	–	10,111	–	–	10,111	10,111	–
السويد	–	–	–	2,830,936	–	2,830,936	–	–	–
سويسرا	–	–	–	3,685,629	–	3,685,629	–	–	–
طاجيكستان	–	–	–	10,100	1,543	8,557	–	–	–
تيمور–ليشتي	–	–	–	3,223	1	–	3,222	3,222	–
ترينيداد وتوباغو	–	–	–	120,281	26,994	93,287	–	–	–
تونس	–	–	–	66,864	–	66,864	–	–	–
أوغندا	4,361	4,361	–	17,815	–	13,454	4,361	4,361	–
المملكة المتحدة	–	–	–	14,219,317	–	14,219,317	–	–	–
جمهورية تنزانيا المتحدة	–	–	–	17,858	–	17,305	553	553	–
أوروغواي	–	–	–	299,092	–	299,092	–	–	–
فانواتو	3,017	3,017	–	3,366	–	3,366	–	–	–
فنزويلا	13,413,291	13,413,291	–	657,921	–	–	657,921	657,921	14,071,212
زامبيا	106,202	106,202	–	17,815	–	17,815	–	–	–
الفرق بعد التقريب	–	–	–	500	–	500	–		–
المجموع (123 دولة طرفا)	**40,707,494**	**23,142,829**	**17,564,665**	**173,234,184**	**17,995,628**	**145,109,414**	**10,129,142**	**10,147,549**	**27,693,807**

الجدول 2

المحكمة الجنائية الدولية–حالة صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (باليورو)

حالة صندوق رأس المال العامل

2022	*2023*	
11,539,923	11,539,953	الرصيد في بداية الفترة المالية
–	37	المقبوضات من الدول الأطراف
–	–	المبالغ المعادة إلى الدول المنسحبة (الجدول 3)
–	–	سحب مؤقت لأجل السيولة
–	–	تجديد الموارد
–	–	الفائض النقدي (الجدول 5)
11,539,953	**11,539,990**	**الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر**
11,600,000	[1] 12,900,000	المستوى المحدّد
(522)	(485)	المستحقات من الدول الأطراف (الجدول 3)
(59,525)	[1] (1,359,525)	نقص التمويل/تُموّل من الفائض في المستقبل
–	–	سحب مؤقت لأجل السيولة
11,539,953	**11,539,990**	**الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر**

حالة صندوق الطوارئ

2022	*2023*	
5,241,409	2,228,751	الرصيد في بداية الفترة المالية
–	–	المقبوضات من الدول الأطراف
–	–	تجديد الموارد
(3,012,658)	(692,860)	السحوبات–غير مستوعبة في الميزانية العادية
2,228,751	**1,535,891**	**الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر**
7,000,000	7,000,000	المستوى المحدّد
(203)	(203)	المستحقات من الدول الأطراف (الجدول 4)
(4,771,046)	(5,463,906)	النقص في التمويل
2,228,751	**1,535,891**	**الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر**

1. 1) ICC-ASP/22/Res.4، الجزء باء.

2.

3.

الجدول 3

المحكمة الجنائية الدولية–حالة السلف المقدمة إلى صندوق رأس المال العامل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (باليورو)

الدول الأطراف	*صندوق رأس المال العامل في 2022/12/31*	المبلغ المقيّم لعام 2023	صندوق رأس المال العامل في 2023/12/31	مجموع المبالغ المحصلة	مجموع المبالغ الباقية
أفغانستان	1,042	–	1,042	1,042	–
ألبانيا	1,700	–	1,700	1,700	–
أندورا	1,317	–	1,317	1,317	–
أنتيغوا وبربودا	383	–	383	383	–
الأرجنتين	130,081	–	130,081	130,081	–
أستراليا	423,006	–	423,006	423,006	–
النمسا	144,195	–	144,195	144,195	–
بنغلاديش	1,157	–	1,157	1,157	–
بربادوس	1,420	–	1,420	1,420	–
بلجيكا	178,736	–	178,736	178,736	–
بليز	192	–	192	192	–
بنن	574	–	574	574	–
بوليفيا	2,026	–	2,026	2,026	–
البوسنة والهرسك	2,827	–	2,827	2,827	–
بوتسوانا	2,844	–	2,844	2,844	–
البرازيل	651,955	–	651,955	651,955	–
بلغاريا	8,760	–	8,760	8,760	–
بوركينا فاسو	678	–	678	678	–
كابو فيردي	192	–	192	192	–
كمبوديا	765	–	765	765	–
كندا	562,882	–	562,882	562,882	–
جمهورية أفريقيا الوسطى	192	–	192	184	8
تشاد	694	–	694	694	–
شيلي	70,468	–	70,468	70,468	–
كولومبيا	55,945	–	55,945	55,945	–
جزر القمر	192	–	192	184	8
الكونغو	1,054	–	1,054	719	335
جزر كوك	192	–	192	192	–
كوستاريكا	8,186	–	8,186	8,186	–
كوت ديفوار	1,891	–	1,891	1,891	–
كرواتيا	21,243	–	21,243	21,243	–
قبرص	8,552	–	8,552	8,552	–
الجمهورية التشيكية	69,305	–	69,305	69,305	–

الدول الأطراف	*صندوق رأس المال العامل في 2022/12/31*	المبلغ المقيّم لعام 2023	صندوق رأس المال العامل في 2023/12/31	مجموع المبالغ المحصلة	مجموع المبالغ الباقية
جمهورية الكونغو الديمقراطية	872	–	872	872	–
الدانمرك	119,377	–	119,377	119,377	–
جيبوتي	192	–	192	192	–
دومينيكا	192	–	192	192	–
الجمهورية الدومينيكية	8,687	–	8,687	8,687	–
إكوادور	10,776	–	10,776	10,776	–
السلفادور	1,448	–	1,448	1,448	–
إستونيا	7,426	–	7,426	7,426	–
فيجي	574	–	574	574	–
فنلندا	92,512	–	92,512	92,512	–
فرنسا	991,237	–	991,237	991,237	–
غابون	3,509	–	3,509	3,509	–
غامبيا	192	–	192	192	–
جورجيا	1,437	–	1,437	1,437	–
ألمانيا	1,284,767	–	1,284,767	1,284,767	–
غانا	2,879	–	2,879	2,879	–
اليونان	104,443	–	104,443	104,443	–
غرينادا	192	–	192	192	–
غواتيمالا	5,257	–	5,257	5,257	–
غينيا	295	–	295	161	134
غيانا	295	–	295	295	–
هندوراس	1,524	–	1,524	1,524	–
هنغاريا	39,879	–	39,879	39,879	–
آيسلندا	4,739	–	4,739	4,739	–
أيرلندا	71,167	–	71,167	71,167	–
إيطاليا	776,271	–	776,271	776,271	–
اليابان	1,947,572	–	1,947,572	1,947,572	–
الأردن	3,994	–	3,994	3,994	–
كينيا	3,004	–	3,004	3,004	–
كيريباس	209	–	209	209	–
لاتفيا	9,283	–	9,283	9,283	–
ليسوتو	192	–	192	192	–
ليبريا	192	–	192	192	–
ليختنشتاين	1,508	–	1,508	1,508	–
ليتوانيا	13,824	–	13,824	13,824	–
لكسمبرغ	13,694	–	13,694	13,694	–
مدغشقر	574	–	574	574	–
ملاوي	383	–	383	383	–
ملديف	295	–	295	295	–

الدول الأطراف	*صندوق رأس المال العامل في 2022/12/31*	المبلغ المقيّم لعام 2023	صندوق رأس المال العامل في 2023/12/31	مجموع المبالغ المحصلة	مجموع المبالغ الباقية
مالي	661	–	661	661	–
مالطة	3,054	–	3,054	3,054	–
جزر مارشال	192	–	192	192	–
موريشيوس	2,378	–	2,378	2,378	–
المكسيك	309,338	–	309,338	309,338	–
منغوليا	782	–	782	782	–
الجبل الأسود	848	–	848	848	–
ناميبيا	1,907	–	1,907	1,907	–
ناورو	192	–	192	192	–
هولندا	297,806	–	297,806	297,806	–
نيوزيلندا	49,835	–	49,835	49,835	–
النيجر	383	–	383	383	–
نيجيريا	29,500	–	29,500	29,500	–
مقدونيا الشمالية	1,420	–	1,420	1,420	–
النرويج	162,178	–	162,178	162,178	–
بنما	5,788	–	5,788	5,788	–
باراغواي	2,321	–	2,321	2,321	–
بيرو	24,290	–	24,290	24,290	–
بولندا	167,461	–	167,461	167,461	–
البرتغال	81,958	–	81,958	81,958	–
جمهورية كوريا	385,161	–	385,161	385,161	–
جمهورية مولدوفا	678	–	678	678	–
رومانيا	38,777	–	38,777	38,777	–
سانت كيتس ونيفيس	192	–	192	192	–
سانت لوسيا	192	–	192	192	–
سانت فنسنت وجزر غرينادين	192	–	192	192	–
ساموا	192	–	192	192	–
سان مارينو	574	–	574	574	–
السنغال	1,039	–	1,039	1,039	–
صربيا	6,805	–	6,805	6,805	–
سيشيل	192	–	192	192	–
سيراليون	192	–	192	192	–
سلوفاكيا	31,491	–	31,491	31,491	–
سلوفينيا	17,426	–	17,426	17,426	–
جنوب أفريقيا	70,159	–	70,159	70,159	–
إسبانيا	512,418	–	512,418	512,418	–
دولة فلسطين	1,068	–	1,068	1,068	–
سورينام	971	–	971	971	–

الدول الأطراف	*صندوق رأس المال العامل في 2022/12/31*	المبلغ المقيّم لعام 2023	صندوق رأس المال العامل في 2023/12/31	مجموع المبالغ المحصلة	مجموع المبالغ الباقية
السويد	182,778	–	182,778	182,778	–
سويسرا	209,423	–	209,423	209,423	–
طاجيكستان	678	–	678	678	–
تيمور-ليشتي	486	–	486	486	–
ترينيداد وتوباغو	7,358	–	7,358	7,358	–
تونس	6,042	–	6,042	6,042	–
أوغندا	1,129	–	1,129	1,129	–
المملكة المتحدة	914,016	–	914,016	914,016	–
جمهورية تنزانيا المتحدة	1,157	–	1,157	1,157	–
أوروغواي	12,719	–	12,719	12,719	–
فانواتو	192	–	192	192	–
فنزويلا	113,839	–	113,839	113,839	–
زامبيا	1,129	–	1,129	1,129	–
الفرق بعد التقريب	9	–	9	9	–
المجموع (123 دولة طرفا)	**11,540,475**	**–**	**11,540,475**	**11,539,990**	**485**

الجدول 4

المحكمة الجنائية الدولية–حالة تسديد الاشتراكات في صندوق الطوارئ لعام 2023 (باليورو)

الدول الأطراف	*الباقي حتى 2022-12-31*	*مبالغ تجديد الموارد*	*المبالغ المحصلة*	*الباقي حتى 2023-12-31*
أفغانستان	–	–	–	–
ألبانيا	–	–	–	–
أندورا	–	–	–	–
أنتيغوا وبربودا	–		–	–
الأرجنتين	–	–	–	–
أستراليا	–	–	–	–
النمسا	–	–	–	–
بنغلاديش	–	–	–	–
بربادوس	–	–	–	–
بلجيكا	–	–	–	–
بليز	–	–	–	–
بنن	–	–	–	–
بوليفيا	–	–	–	–
البوسنة والهرسك	–	–	–	–
بوتسوانا	–	–	–	–
البرازيل	–	–	–	–
بلغاريا	–	–	–	–
بوركينا فاسو	–	–	–	–
كابو فيردي	–	–	–	–
كمبوديا	–	–	–	–
كندا	–	–	–	–
جمهورية أفريقيا الوسطى	–	–	–	–
تشاد	–	–	–	–
شيلي	–	–	–	–
كولومبيا	–	–	–	–
جزر القمر	46	–	–	46
الكونغو	73	–	–	73
جزر كوك	–	–	–	–
كوستاريكا	–	–	–	–
كوت ديفوار	–	–	–	–
كرواتيا	–	–	–	–
قبرص	–	–	–	–
الجمهورية التشيكية	–	–	–	–
جمهورية الكونغو الديمقراطية	–	–	–	–
الدانمرك	–	–	–	–
جيبوتي	–	–	–	–

الدول الأطراف	الباقي حتى 2022-12-31	مبالغ تجديد الموارد	المبالغ المحصلة	الباقي حتى 2023-12-31
دومينيكا	–	–	–	–
الجمهورية الدومينيكية	–	–	–	–
إكوادور	–	–	–	–
السلفادور	–	–	–	–
إستونيا	–	–	–	–
فيجي	–	–	–	–
فنلندا	–	–	–	–
فرنسا	–	–	–	–
غابون	–	–	–	–
غامبيا	–	–	–	–
جورجيا	–	–	–	–
ألمانيا	–	–	–	–
غانا	–	–	–	–
اليونان	–	–	–	–
غرينادا	–	–	–	–
غواتيمالا	–	–	–	–
غينيا	84	–	–	84
غيانا	–	–	–	–
هندوراس	–	–	–	–
هنغاريا	–	–	–	–
آيسلندا	–	–	–	–
أيرلندا	–	–	–	–
إيطاليا	–	–	–	–
اليابان	–	–	–	–
الأردن	–	–	–	–
كينيا	–	–	–	–
كيريباس				
لاتفيا	–	–	–	–
ليسوتو	–	–	–	–
ليبريا	–	–	–	–
ليختنشتاين	–	–	–	–
ليتوانيا	–	–	–	–
لكسمبرغ	–	–	–	–
مدغشقر	–	–	–	–
ملاوي	–	–	–	–
ملديف	–	–	–	–
مالي	–	–	–	–
مالطة	–	–	–	–
جزر مارشال	–	–	–	–
موريشيوس	–	–	–	–

الدول الأطراف	الباقي حتى 2022-12-31	مبالغ تجديد الموارد	المبالغ المحصلة	الباقي حتى 2023-12-31
المكسيك	–	–	–	–
منغوليا	–	–	–	–
الجبل الأسود	–	–	–	–
ناميبيا	–	–	–	–
ناورو	–	–	–	–
هولندا	–	–	–	–
نيوزيلندا	–	–	–	–
النيجر	–	–	–	–
نيجيريا	–	–	–	–
مقدونيا الشمالية	–	–	–	–
النرويج	–	–	–	–
بنما	–	–	–	–
باراغواي	–	–	–	–
بيرو	–	–	–	–
بولندا	–	–	–	–
البرتغال	–	–	–	–
جمهورية كوريا	–	–	–	–
جمهورية مولدوفا	–	–	–	–
رومانيا	–	–	–	–
سانت كيتس ونيفيس	–	–	–	–
سانت لوسيا	–	–	–	–
سانت فنسنت وجزر غرينادين	–	–	–	–
ساموا	–	–	–	–
سان مارينو	–	–	–	–
السنغال	–	–	–	–
صربيا	–	–	–	–
سيشيل	–	–	–	–
سيراليون	–	–	–	–
سلوفاكيا	–	–	–	–
سلوفينيا	–	–	–	–
جنوب أفريقيا	–	–	–	–
إسبانيا	–	–	–	–
دولة فلسطين	–	–	–	–
سورينام	–	–	–	–
السويد	–	–	–	–
سويسرا	–	–	–	–
طاجيكستان	–	–	–	–
تيمور-ليشتي	–	–	–	–
ترينيداد وتوباغو	–	–	–	–
تونس	–	–	–	–

الدول الأطراف	*الباقي حتى 2022-12-31*	*مبالغ تجديد الموارد*	*المبالغ المحصلة*	*الباقي حتى 2023-12-31*
أوغندا	–	–	–	–
المملكة المتحدة	–	–	–	–
جمهورية تنزانيا المتحدة	–	–	–	–
أوروغواي	–	–	–	–
فانواتو	–	–	–	–
فنزويلا	–	–	–	–
زامبيا	–	–	–	–
المجموع (123 دولة طرفا)	**203**	–	–	**203**

الجدول 5

المحكمة الجنائية الدولية–حالة الفائض النقدي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (باليورو)[1]

السنة الجارية	*2023*	*2022*
الاعتمادات		
متحصلات الاشتراكات المقررة	163,105,042	145,387,401
متحصلات إيرادات متنوعة	2,507,620	383,376
المرحّل/مشروع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات[2]	–	327,000
	165,612,662	**146,097,777**
التحملات		
المصروفات المصروفة	164,271,400	153,002,749
الالتزامات غير المصفاة	8,445,341	4,555,924
مخصص للالتزامات الضريبية الأمريكية	107,627	53,049
الاعتمادات المخصصة لقضايا المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية	884,793	349,936
المجموع التراكمي للإجازات السنوية وبدل إعادة توطين القضاة	218,000	233,000
	173,927,161	**158,194,658**
الفائض/(العجز) النقدي المؤقت	(**8,314,499**)	(**12,096,881**)
سحوبات صندوق الطوارئ (الجدول 2)	692,860	3,012,658
العجز النقدي للسنة السابقة	–	(10,780,545)
الفائض/(العجز) النقدي المؤقت بعد التسويات	(**7,621,639**)	(**19,864,768**)
التصرف في الفائض/(العجز) المؤقت للسنة السابقة		
الفائض/(العجز) المؤقت للسنة السابقة	(19,864,768)	(16,667,484)
متحصلات اشتراكات الفترة السابقة	23,142,829	5,026,692
الوفورات من التزامات الفترات السابقة أو من إلغائها	763,638	860,247
الفائض/(العجز) النقدي للسنة السابقة	**4,041,699**	(**10,780,545**)
تسوية الفائض/(العجز) المؤقت مع فائض/(العجز) الميزانية		
الفائض/(العجز) النقدي المؤقت	(**8,314,499**)	(**12,096,881**)
الاشتراكات المقررة المستحقة القبض	10,129,142	9,467,483

الأنصبة المقررة/تسوية بوروندي (حصة الدولة المنسحبة من قرض الدولة المضيفة)	143	143
الاشتراكات المقررة/الفرق بين مبلغ قرض الدولة المضيفة المدرج في الميزانية ومبلغ القرض الفعلي	(27)	(27)
متحصلات إيرادات متنوعة	(2,507,620)	(383,376)
فائض/(عجز) الميزانية (البيان الخامس)	(**692,860**)	(**3,012,658**)

[1] يشمل البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا.

[2] ICC-ASP/20/Res.1 ، الجزء سين.

الجدول 6

المحكمة الجنائية الدولية – حالة التبرعات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (باليورو)

الصندوق الاستئماني	الجهات المانحة	الرصيد المرحّل	التبرعات الواردة في عام 2023	التبرعات المسجلة في عام 2023	التبرعات المتقدّمة لعام 2023	التبرعات المؤجلة إلى 2024	الرصيد المستحق من الجهات المانحة	الرصيد المستحق للجهات المانحة	التحويلات بين الصناديق الاستئمانية	التحويلات إلى الصندوق الاستئماني للضحايا
بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون، 2019 -2020	المفوضية الأوروبية	–	–	–	–	–	–	1 073	–	–
المجموع الفرعي		**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**1 073**	**–**	**–**
بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون، 2020–2024	فرنسا	–	100 000	90 000	–	–	–	–	–	(10 000)
المجموع الفرعي		**–**	**100 000**	**90 000**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**(10 000)**
بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون / مشروع دعم الاتحاد الأوروبي للمحكمة الجنائية الدولية، 2022–2025	المفوضية الأوروبية	473 787	1 022 321	846 984	–	649 124	–	–	–	–
	هولندا	–	27 550	27 550	–	48	–	–	–	–
	بلدية لاهاي	–	5 000	5 995	–	–	–	–	995	–
	الصندوق الاستئماني للضحايا	–	10 000	10 000	–	–	–	–	–	–
المجموع الفرعي		**473 787**	**1 064 871**	**890 529**	**–**	**649 172**	**–**	**–**	**995**	**–**
اللغة الفرنسية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية	المنظمة الدولية للفرنكوفونية	–	14 377	19 715	–	–	5 338	–	–	–
المجموع الفرعي		**–**	**14 377**	**19 715**	**–**	**–**	**5 338**	**–**	**–**	**–**

التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية ومركز التعاون القانوني الدولي، 2020 -2023	مركز التعاون القانوني الدولي	–	10 169	14 305	–	–	4 136	–	–	–
المجموع الفرعي		**–**	**10 169**	**14 305**	**–**	**–**	**4 136**	**–**	**–**	**–**
تعزيز القدرات التكنولوجية والقدرات المتخصصة	النمسا	–	200 000	100 000	100 000	–	–	–	–	–
	بلجيكا	–	5 000 000	5 000 000	–	–	–	–	–	–
	كندا	–	1 370 936	1 370 936	–	–	–	–	–	–
	الجمهورية التشيكية	–	41 738	41 738	–	–	–	–	–	–
	الدانمرك	–	241 368	469 556	–	–	228 188	–	–	–
	المفوضية الأوروبية	6 068 363	–	1 853 915	–	4 214 448	–	–	–	–
	إيطاليا	375 000	125 000	500 000	–	–	–	–	–	–
	لاتفيا	–	150 000	150 000	–	–	–	–	–	–
	ليتوانيا	–	100 000	100 000	–	–	–	–	–	–
	لوكسمبورغ	–	100 000	100 000	–	–	–	–	–	–
	هولندا	–	5 060 000	5 060 000	–	–	–	–	–	–
	نيوزيلندا	–	563 000	563 000	–	–	–	–	–	–
	البرتغال	–	75 000	75 000	–	–	–	–	–	–
	إسبانيا	–	1 290 000	1 290 000	–	–	–	–	–	–
	السويد (هيئة الشرطة)	458 650	–	–	–	458 650	–	–	–	–

		المملكة المتحدة	1 200 000	448 175	1 648 175	–	–	–	–	–	–
المجموع الفرعي			**8 102 013**	**14 765 217**	**18 322 320**	**100 000**	**4 673 098**	**228 188**	**–**	**–**	**–**
التنوع الجغرافي، 2023-2025		هولندا	–	500 000	–	500 000	–	–	–	–	–
		المملكة المتحدة	–	202 570	–	–	202 570	–	–	–	–
المجموع الفرعي			**–**	**702 570**	**–**	**500 000**	**202 570**	**–**	**–**	**–**	**–**
الذكرى السنوية العشرون لنظام روما الأساسي، 2018		بلدية لاهاي	–	–	–	–	–	–	–	(995)	–
المجموع الفرعي			**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	(**995**)	**–**
برنامج مكتب المحكمة الجنائية الدولية المُطري في جمهورية أفريقيا الوسطى الخاص بالوصول إلى سبل الانتصاف، 2022-2023		كندا	19 489	–	19 489	–	–	–	–	–	–
		المملكة المتحدة	–	16 013	16 013	–	–	–	–	–	–
المجموع الفرعي			**19 489**	**16 013**	**35 502**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
تطوير مهارات المتدربين والمهنيين الزائرين		فرنسا	–	70 000	70 000	–	–	–	–	–	–
		قاضي المحكمة وموظفوها	–	10 370	10 370	–	–	–	–	–	–
المجموع الفرعي			**–**	**80 370**	**80 370**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
الصندوق الخاص للأمن، 2023-2025		استونيا	–	10 000	10 000	–	–	–	–	–	–
		فرنسا	–	500 000	500 000	–	–	–	–	–	–
المجموع الفرعي			**–**	**510 000**	**510 000**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**

برنامج مكتب المحكمة الجنائية الدولية القُطري في أوغندا الخاص بالوصول إلى سبل الانتصاف، 2024	هولندا	–	195 578	–	–	195 578	–	–	–	–
المجموع الفرعي		**–**	**195 578**	**–**	**–**	**195 578**	**–**	**–**	**–**	**–**
الصندوق الخاص لإعادة التوطين	بلجيكا	–	96 000	–	–	–	–	–	–	–
	لوكسمبورغ	–	35 000	–	–	–	–	–	–	–
المجموع الفرعي		**–**	**131 000**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
الزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين	النمسا	–	20 000	–	–	–	–	–	–	–
	فرنسا	–	20 000	–	–	–	–	–	–	–
	المملكة المتحدة	–	40 642	–	–	–	–	–	–	–
	موظفو المحكمة	–	633	–	–	–	–	–	–	–
المجموع الفرعي		**–**	**81 275**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين	أستراليا	–	607 155	–	–	–	–	–	–	–
	فنلندا	–	121 799	–	–	–	–	–	–	–
	فرنسا	–	316 320	–	–	–	–	–	–	–
	ألمانيا	–	199 007	–	–	–	–	–	–	–
	اليابان	–	–	139 891	–	139 891	–	–	–	–
	جمهورية كوريا	–	233 786	–	–	–	–	–	–	–
	إسبانيا		270 000	–	270 000					

	سويسرا	131 581	–	108 778	–	22 803	–	–	–	–
المجموع الفرعي		**131 581**	**1 748 067**	**1 726 736**	**270 000**	**22 803**	**139 891**	**–**	**–**	**–**
المجموع الفرعي	المملكة المتحدة	–	–	–	–	–	–	49 415	–	–
المجموع الفرعي		**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**49 415**	**–**	**–**
رعاية السفر إلى المؤتمرات الخارجية	جامعة كيس ويسترن ريزيرف (أوهايو)	–	5 024	5 024	–	–	–	–	–	–
	الأكاديمية الدبلوماسية في فيينا	–	320	320	–	–	–	–	–	–
	المدرسة الوطنية للقضاء (باريس)	–	352	352	–	–	–	–	–	–
	رابطة المحامين الجنائيين الأوروبيين (أمستردام)	–	322	322	–	–	–	–	–	–
	جامعة كوينز (كينغستون)	–	2 505	2 505	–	–	–	–	–	–
	رابطة أسبوع أسطول سان فرانسيسكو	–	6 952	6 952	–	–	–	–	–	–
	معهد الأمم المتحدة لآسيا والشرق الأقصى (طوكيو)	–	3 344	3 344	–	–	–	–	–	–
	جامعة فيينا	–	851	851	–	–	–	–	–	–
المجموع الفرعي		**–**	**19 439 177**	**19 670**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
مجموع التبرعات		**8 726 870**	**19 439 177**	**21 921 422**	**870 000**	**5 743 221**	**377 553**	**50 488**	**–**	**(10 000)**

الجدول 7

المحكمة الجنائية الدولية – حالة الصناديق الاستئمانية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (باليورو)

الصندوق الاستئماني	الجهات المانحة	الرصيد المرحّل	الإيرادات	المصروفات	المبالغ المستردة من الجهات المانحة	الرصيد المرحّل
بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون، 2019–2020	المفوضية الأوروبية	-	-	(1 073)	1 073	-
المجموع الفرعي		-	-	(1 073)	1 073	-
بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون، 2020–2024	فرنسا	59 845	90 000	8 372	-	141 473
	عائدات الفوائد	213	542	-	-	755
المجموع الفرعي		60 058	90 542	8 372	-	142 228
بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون / مشروع دعم الاتحاد الأوروبي للمحكمة الجنائية الدولية، 2022–2025	المفوضية الأوروبية	-	846 984	846 984	-	-
	هولندا	-	27 550	27 550	-	-
	بلدية لاهاي	-	5 995	5 995	-	-
	الصندوق الاستئماني للضحايا	-	10 000	10 000	-	-
	عائدات الفوائد	35	2 898	-	-	2 933
المجموع الفرعي		35	893 427	890 529	-	2 933
اللغة الفرنسية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية	المنظمة الدولية للفرنكوفونية	-	19 715	19 715	-	-
المجموع الفرعي		-	19 715	19 715	-	-
التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية والمؤسسة القضائية المتخصصة المنقولة في كوسوفو	المؤسسة القضائية المتخصصة المنقولة في كوسوفو	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي		-	-	-	-	-
التعاون بين المحكمة الجنائية ومركز التعاون القانوني الدولي 2020–2023	مركز التعاون القانوني الدولي	-	14 305	14 305	-	-
المجموع الفرعي		-	14 305	14 305	-	-
تعزيز القدرات التكنولوجية والقدرات المتخصصة	أستراليا	606 986	-	53 000	-	553 986
	النمسا	179 848	100 000	24 941	-	254 907
	بلجيكا	449 619	5 000 000	481 680	-	4 967 939
	بلغاريا	44 962	-	4 676	-	40 286
	كندا	-	1 370 936	394 809	-	976 127
	قبرص	53 954	-	4 676	-	49 278
	الجمهورية التشيكية	18 160	41 738	4 676	-	55 222
	الدانمرك	94 124	-	94 124	-	-
	الدانمرك	-	469 556	-	-	469 556
	المفوضية الأوروبية	-	1 853 915	1 853 915	-	-
	فنلندا	300 000	-	-	-	300 000
	فرنسا	449 619	-	40 529	-	409 090
	ألمانيا	899 239	-	79 500	-	819 739
	اليونان	62 947	-	6 235	-	56 712
	أيسلندا	89 924	-	7 794	-	82 130
	أيرلندا	899 239	-	79 500	-	819 739
	إيطاليا	-	500 000	43 647	-	456 353
	لاتفيا	89 924	150 000	21 824	-	218 100

	ليتوانيا	89 924	100 000	17 147	-	172 777
	لوكسمبورغ	-	100 000	9 353	-	90 647
	مالطا	22 481	-	1 559	-	20 922
	هولندا	-	5 060 000	447 383	-	4 612 617
	نيوزيلندا	384 038	563 000	84 177	-	862 861
	البرتغال	-	75 000	6 235	-	68 765
	رومانيا	89 924	-	7 794	-	82 130
	سلوفينيا	44 962	-	4 676	-	40 286
	إسبانيا	-	1 290 000	113 794	-	1 176 206
	السويد	165 600	-	14 029	-	151 571
	المملكة المتحدة	-	1 200 000	-	-	1 200 000
	المملكة المتحدة		448 175	20 704	-	427 471
	عائدات الفوائد	1 002	200 372	1 020	-	200 354
المجموع الفرعي		5 036 476	18 522 692	3 923 397	-	19 635 771
التنوع الجغرافي، 2023-2025	هولندا	-	-	-	-	-
	المملكة المتحدة	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي		-	-	-	-	-
الذكرى السنوية العشرون لنظام روما الأساسي، 2018	جمهورية كوريا	5 281	-	-	-	5 281
	بلدية لاهاي	996	(996)	-	-	-
	عائدات الفوائد	2	36	-	-	38
المجموع الفرعي		6 279	(960)	-	-	5 319
برنامج مكتب المحكمة الجنائية الدولية المُطري في جمهورية أفريقيا الوسطى الخاص بالوصول إلى سبل الانتصاف، 2022-2023	كندا	-	19 489	15 556	3 933	-
	المملكة المتحدة	-	16 013	16 013	-	-
المجموع الفرعي		-	35 502	31 569	3 933	-
تطوير مهارات المتدربين والمهنيين الزائرين	فرنسا	37 392,00	70 000	35 570	-	71 822
	ألمانيا	12 500,00	-	3 244	-	9 256
	أيرلندا	150 000,00	-	63 804	-	86 196
	قاضي المحكمة وموظفوها	41 825	10 370	20 223	-	31 972
	عائدات الفوائد	67	1 549	-	-	1 616
المجموع الفرعي		241 784,00	81 919	122 841	-	200 862
الصندوق الخاص للأمن، 2023-2025	استونيا	-	10 000	-	-	10 000
	فرنسا	-	500 000	-	-	500 000
المجموع الفرعي		-	510 000	-	-	510 000
الصندوق الخاص لإعادة التوطين	أستراليا	710 940	-	-	-	710 940
	بلجيكا	-	96 000	96 000	-	-
	الدانمرك	94 806	-	-	-	94 806
	فنلندا	155 567	-	-	-	155 567
	أيرلندا	351 140	-	-	-	351 140
	لوكسمبورغ	160 410	35 000	-	-	195 410
	هولندا	81 102	-	-	-	81 102
	المملكة المتحدة	106 939	-	-	-	106 939
	عائدات الفوائد	1 166	11 072	-	-	12 238
المجموع الفرعي		1 662 070	142 072	96 000	-	1 708 142
الزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين	النمسا	20 000	20 000	2 067	-	37 933
	فنلندا	40 000	-	-	-	40 000

	فرنسا	-	20 000	-	-	20 000
	ألمانيا	9 615	-	9 615	-	-
	أيرلندا	50 000	-	-	-	50 000
	مالي	15 214	-	-	-	15 214
	هولندا	4 651	-	-	-	4 651
	الفلبين	3 431	-	-	-	3 431
	سويسرا	8 726	-	2 076	-	6 650
	المملكة المتحدة	-	40 642,00	40 602	-	40
	موظفو المحكمة	2 756	633	-	-	3 389
	عائدات الفوائد	49	1 061	-	-	1 110
المجموع الفرعي		154 442	82 336	54 360	-	182 418
برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين	أستراليا	-	607 155	-	-	607 155
	فنلندا	90 751	121 799	114 039	-	98 511
	فرنسا	146 542	316 320	232 928	-	229 934
	ألمانيا	120 852	199 007	199 619	-	120 240
	اليابان	110 573	139 891	888	-	249 576
	جمهورية كوريا	273 428	233 786	184 505	-	322 709
	سويسرا	-	108 778	108 778	-	-
	عائدات الفوائد	408	7 812	-	-	8 220
المجموع الفرعي		742 554	1 734 548	840 757	-	1 636 345
أقل البلدان نمواً	فنلندا	20 651	-	17 062	-	3 589
	عائدات الفوائد	32	137	-	-	169
المجموع الفرعي		20 683	137	17 062	-	3 758
سفر أقل البلدان نمواً –تعيينات القضاة		-	-	-	-	-
المجموع الفرعي		-	-	-	-	-
الصندوق الاستئماني العام	جمهورية كوريا	10 549	-	-	-	10 549
	عائدات الفوائد	160	398	-	-	558
المجموع الفرعي		10 709	398	-	-	11 107
رعاية السفر إلى المؤتمرات الخارجية	جامعة كيس ويسترن ريزيرف (أوهايو)	-	5 024	5 024	-	-
	الأكاديمية الدبلوماسية في فيينا	-	320	320	-	-
	المدرسة الوطنية للقضاء (باريس)	-	352	352	-	-
	الرابطة الأوروبية للمحامين الجنائيين (أمستردام)	-	322	322	-	-
	جامعة كوينز (كينغستون)	-	2 505	2 505	-	-
	رابطة أسبوع أسطول سان فرانسيسكو	-	6 952	6 952	-	-
	معهد الأمم المتحدة لآسيا والشرق الأقصى (طوكيو)	-	3 344	3 344	-	-
	جامعة فيينا	-	851	851	-	-
المجموع الفرعي		-	19 670	19 670	-	-
مجموع التبرعات		7 935 090	22 146 303	6 037 504	5 006	24 038 883

*) من المتوقع تنفيذ الأموال المقدمة في عام 2023 في عام 2024

الوصف العام والغرض من الصناديق الاستئمانية لعام 2023 المفصح عنها في الجدول 7

1- تؤمّن العقود المبرمة مع المفوضية الأوروبية والجهات المانحة الأخرى بشأن *برنامج بناء الخبرات القانونية وتعزيز التعاون* الدعم المالي لتنفيذ المشاريع الفرعية الثلاثة التالية:

أ) *الحلقات الدراسية والمناسبات والتدريبات لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات وبناء القدرات الوطنية*: تتيح الفرص للممثلين والمهنيين القانونيين من الدول الأطراف وغير الأطراف في نظام روما الأساسي، بما في ذلك بلدان الحالات، لتطوير معارفهم حول المحكمة وكذلك لتبادل المعلومات المهمة لكل طرف معني، وبالتالي تعزيز قدرة المحكمة على تنفيذ ولايتها على أساس تحسين التعاون القضائي بين الدول؛ وتطوير معارف المهنيين القانونيين ومهاراتهم العملية، وبناء علاقات مع المحامين ورابطات المحامين والحفاظ عليها؛

ب) *برنامج المهنيين القانونيين*: تزويد المهنيين القانونيين من بلدان الحالات والبلدان التي تجري فيها المحكمة تحقيقات وأي بلد آخر من البلدان النامية، بفرص تطوير معارفهم القانونية وتعزيز القدرات الوطنية على التحقيق في الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة ومقاضاة مرتكبيها؛

ج) *قاعدة بيانات الخاصة بالأدوات القانونية*: تخضع لمسؤولية مكتب المدعي العام، وتيسّر تطوير القدرة على التحقيق في قضايا الجرائم الدولية الأساسية وملاحقة مرتكبيها قضائيا والفصل فيها، ولا سيما على الصعيد الوطني. وقد صُمّمت لمساعدة المهنيين القانونيين على العمل على الجرائم الدولية الأساسية على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي والتشريعات الوطنية ذات الصلة، من خلال توفير الوصول المجاني إلى المعلومات القانونية في القانون الجنائي الدولي، والموجزات القانونية لهذه المعلومات، والبرمجيات المتخصصة للعمل بهذه القوانين. وتتضمن المنصة أيضًا قاعدة بيانات سوابق المحكمة التي تسرد جميع قراراتها وأحكامها وتوفر تحليلًا موضوعيًا لشكل النتائج القانونية (مقتطفات من سوابق المحكمة ذات القيمة الفقهية).ويشكل المشروع الفرعي عنصراً هاماً في الجهود التي تبذلها المحكمة لتعزيز القدرات الوطنية وضمان تقديم المتهمين بارتكاب الجرائم المذكورة إلى العدالة وفقاً للمعايير الدولية.

تنبع هذه المشاريع الفرعية مجتمعة من الهدف العام للبرنامج المتمثل في المساهمة في مكافحة الإفلات من العقاب، عن طريق تعزيز نظام روما الأساسي وزيادة الدعم المقدّم إلى المحكمة، وأهدافها الفرعية المتمثلة في: (1) توسيع نطاق فهم المحكمة ونظام روما الأساسي بين الجهات الفاعلة الرئيسية، ولا سيما الدول الأطراف والمهنيين القانونيين، وتحقيق قدر أكبر من الدعم والتعاون من جانب الدول مع المحكمة؛ (2) تعزيز القدرات الوطنية في التعامل مع الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، ولا سيما في البلدان ذات الصلة بالحالات المعروضة على المحكمة، من خلال تعزيز مبدأ التكامل.

2- أنشئ الصندوق الاستئماني *للغة الفرنسية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية* في عام 2020 وبدأته الرئاسة بالتعاون مع *المنظمة الدولية للفرانكوفونية*. والهدف من ذلك هو المساعدة في تمويل وضع برامج تدريب على اللغة الفرنسية لفائدة القضاة على جميع المستويات (من المستوى A1 إلى المستوى C2) لتمكينهم من فهم المناقشات الشفوية في قاعة المحكمة والوثائق التي تصاغ باللغة الفرنسية أثناء الإجراءات،

وعند الاقتضاء، التواصل من دون ترجمة شفوية/ترجمة تحريرية. جرى توسيع الصندوق الاستئماني بشكل أكبر في عام 2022 لدمج وحدة عن اللغة الفرنسية القانونية والدبلوماسية، طورتها المنظمة الدولية للفرانكوفونية مع تخصيصها لاحتياجات المحكمة الجنائية الدولية في تعلم الفرنسية. وأتيحت هذه الوحدة عند المستوى B2 لكل الموظفين على نطاق المحكمة.

3- وأنشئ الصندوق الاستئماني *للتعاون بين المحكمة الجنائية الدولية والمؤسسة القضائية المتخصصة المنقولة في كوسوفو* على أساس مذكرة التفاهم المبرمة بين مكتب المدعي العام للمحكمة ومكتب المدعي الخاص التابع للمؤسسة القضائية المتخصصة، التي سيساعد مكتب المدعي العام بموجبها مكتب المدعي الخاص من خلال توفير الاستخراج التقني للبيانات من أجهزة الهاتف، بما في ذلك الهواتف النقالة. وسيدفع مكتب المدعي الخاص إلى مكتب المدعي العام جميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة المحددة المتكبدة نتيجة لتقديم الخدمات المتفق عليها.

4- أنشئ الصندوق الاستئماني *للتعاون في شمال أفريقيا لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر* ("التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية ومركز التعاون القانوني الدولي") على أساس مذكرة التفاهم المبرمة بين المحكمة ومركز التعاون القانوني الدولي في سياق مشروع مكافحة التهريب، الذي يركز على مقاضاة الأطراف الفاعلة الرئيسية في الشبكات الإجرامية النشطة في مجال تهريب البشر والاتجار بالبشر والجرائم الأخرى المتعلقة بالهجرة من بلدان القرن الأفريقي، عبر ليبيا إلى الاتحاد الأوروبي. ويشمل نطاق التعاون بين المحكمة والمركز، في جملة أمور، مشاركة موظفي مكتب المدعي العام في الاجتماعات مع الشركاء الخارجيين وتبادل المعلومات والخبرات لدعم المشروع. وفي المقابل، سيسدّد المركز للمحكمة تكاليف أعمال التحقيق الأساسية للمحكمة فضلا عن مصروفات مشاركة موظفي المحكمة في الاجتماعات المشتركة.

5- بناءً على طلب المدعي العام، أنشأ قلم المحكمة "الصندوق الاستئماني للأدوات التكنولوجية والدعم النفسي الاجتماعي والقدرات المتخصصة في جرائم العنف الجنسي والجرائم ضد الأطفال" (*"التعزيز التكنولوجي والقدرات المتخصصة"*) في 24 آذار/مارس 2022 عملا بالمادة 116 من نظام روما الأساسي. وأبلغ مكتب المدعي العام الدول الأطراف بالصندوق الاستئماني عن طريق مذكرة شفوية أصدرها في 7 آذار/مارس، حيث دعا فيها هذه الدول الأطراف إلى دعم المكتب من خلال توفير خبراء وطنيين على أساس الإعارة أو من خلال تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني. وتتيح المساعدة المقدمة من خلال الصندوق الاستئماني للمكتب إدارة جميع الحالات قيد التحقيق أو المحاكمة حاليًا بفعالية وتدعم عمل المكتب من خلال المجالات ذات الأولوية التالية:

- استخدام أدوات ومعدات تكنولوجية متقدّمة جديدة في جمع الأدلة وتحليلها ومعالجتها لغوياً من أجل إدخال تحسينات على الأدوات التكنولوجية لغايات جمع الأدلة ومعالجتها وتخزينها.
- وتوفير دعم نفسي اجتماعي معزّز للشهود والناجين فضلاً عن تدابير إضافية أوسع لحماية الشهود ودعمهم؛
- وتعزيز القدرات المحددة والمتخصصة فيما يتعلق بالتحقيقات في الجرائم الجنسية والقائمة على نوع الجنس والجرائم ضد الأطفال.

6- بناءً على طلب المدعي العام، أنشأ قلم المحكمة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023 "الصندوق الاستئماني لتقديم الدعم المالي للدول الأطراف في نظام روما الأساسي، والتي تندرج ضمن الاقتصادات النامية أو الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، والتي تتيح موظفين مجانًا لمكتب المدعي العام"("الصندوق الاستئماني *للتنوع الجغرافي*")، والهدف منه هو تقديم الدعم المالي لهذه الدول الأطراف. وأبلغ مكتب المدعي العام الدول الأطراف بالصندوق الاستئماني عن طريق مذكرة شفوية أصدرها في 1 كانون الأول/ديسمبر 2023، داعيًا جميع الدول الأطراف إلى تقديم المساعدة للمكتب من خلال المساهمة في الصندوق الاستئماني أو من خلال المساهمة بموظفين خبراء من خلال هذه الوسيلة. ويهدف الصندوق الاستئماني إلى جذب موظفين متخصصين من الدول الأطراف المؤهلة لدعم أنشطة واحتياجات المكتب المحددة في الحالات التي تخضع للتحقيق أو المحاكمة حاليًا. ومن خلال القيام بذلك، يسعى صندوق التنوع الجغرافي إلى تعزيز التنوع الإقليمي والثقافي واللغوي للقوى العاملة في المكتب، بما يتماشى مع أهدافه الاستراتيجية واحتياجاته التشغيلية.

7- يهدف الصندوق الاستئماني للاحتفال *بالذكرى العشرين لتأسيس نظام روما الأساسي* إلى زيادة الوعي العالمي بدور نظام روما الأساسي وأهميته، وزيادة الاعتراف العام به وتعزيز سرد إيجابي حقيقي يركز على الضحايا والناجين من أخطر الجرائم في العالم. وتحققت الأهداف من خلال عدد من المناسبات ووضعت في صيغتها النهائية بالتعاون مع الدول الأطراف. جرت الفعاليات المركزية في 16 و17 تموز/يوليو 2018 في المحكمة، بمشاركة مسؤولين رفيعي المستوى من دول الحالات التي تنظر فيها المحكمة وخبراء ومحاورين.

8- أتاح *مشروع مكتب المحكمة الجنائية الدولية الُقطري في جمهورية أفريقيا الوسطى الخاص بالوصول إلى سبل الانتصاف* الذي تموّله المفوضية الكندية العليا في ياوندي – (الكاميرون) تعزيز نطاق وتأثير/أثر الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في شهر كانون الثاني/يناير 2023 والتي جرى توفيرها في سياق الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وانطوى المشروع على زيارة قادة المجتمعات المحلية النافذين وممثلين عن المجتمع المدني للاهاي لمتابعة جلسات الاستماع في القضايا ذات الصلة بحالة جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي قضية بيكاتوم وإنغايسونا وقضية سعيد، ولمتابعة عروض قدّمتها مختلف أجهزة وأقسام المحكمة. وقد مكن المشروع من نشر أكبر قدر من المعلومات والتوعية ووصول المجتمعات المحلية المتضررة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى العدالة. وعلى نفس المنوال، أتاح المشروع التواصل مع السكان المحليين وإشراكهم في المضمار القضائي من خلال هيئات وقنوات مألوفة وموثوقة تعزز المصالحة والحوار المفتوح والملكية والتفاهم، وهيّأ معها بيئة قضائية أقل عدائية وأكثر إيجابية. كما ولّد المشروع دعماً أكبر للمحكمة وشجّع مشاركة المجتمعات المتضررة مشاركة نشطة (بدلاً من التفرّج وحسب) في الحوار القضائي.

9- أنشئ الصندوق الاستئماني *لتطوير المتدربين والمهنيين الزائرين* في عام 2017 لتمويل دورات تدريبية وفرص للمهنيين الزائرين من مواطني البلدان النامية الأطراف في نظام روما الأساسي. ويوفّر البرنامج للمشاركين فرصة للنمو الفكري وتطوير المعارف واكتساب المهارات المهنية القابلة للنقل. ويتولى تمويل الصندوق الاستئماني البلدان المانحة المهتمة والموظفون والمسؤولون المنتخبون.

10- يهدف *الصندوق الخاص للأمن* إلى توفير الأموال حصرياً لدعم قلم المحكمة في اعتماد جوانب أمنية مختلفة وتعزيزها وتحسينها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تعزيز المرافق الملموسة، وتحصين البنية الأساسية الرقمية، وحماية الموظفين، والحفاظ على المعلومات الحساسة، سواء في المقر الرئيسي أو في المكاتب الخارجية. ويسري الصندوق الخاص لفترة زمنية محددة (بحد أقصى ثلاث سنوات)، ولمشاريع محددة تكمل الأنشطة الممولة من خلال الميزانية العادية للمحكمة.

11- أنشئ *الصندوق الخاص لإعادة التوطين* في عام 2010 لمساعدة الدول الراغبة، والسلطات القادرة الأخرى، التي ترغب في قبول إعادة توطين الشهود والضحايا والأشخاص المعرضين للخطر بسبب الشهادات التي أدلوا بها أمام المحكمة، في أراضيها، ولكنها غير قادرة على صرف الأموال اللازمة. ويهدف الصندوق إلى زيادة عدد عمليات إعادة التوطين الفعالة وبناء قدرات الدول المحلية لحماية الأفراد المعاد توطينهم. ويتلقى الصندوق تبرعات من الدول والسلطات القادرة الأخرى ويغطي المصروفات المباشرة للأفراد المعاد توطينهم.

12- وأنشأت جمعية الدول الأطراف *الصندوق الاستئماني للزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين* داخل قلم المحكمة في عام 2011 بموجب قرارها ICC-ASP/8/Res.4. والغرض من ذلك هو تمويل الزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين من خلال التبرعات.

13- أنشئ الصندوق الاستئماني *لبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين* في عام 2015 لتوفير التعيينات المموّلة لمواطني الدول المشاركة الراعية و/أو البلدان النامية. ويتيح البرنامج فرصاً للفنيين الشباب لشغل وظائف في مستوى الدخول، على نفقة حكوماتهم، في محاولة لتعريفهم بالأعمال الداخلية للمحكمة والنظام القانوني الدولي ككل، بهدف تعزيز ملاءمتهم لشغل وظائف في المحكمة وغيرها من المنظمات الدولية والنظم الوطنية. يوفر البرنامج للمشاركين فرصة للتطوّر المهني وتطوير المهارات المهنية التي يمكن تطبيقها على مساراتهم المهنية.

14- أنشئ الصندوق الاستئماني *لأقل البلدان نمواً* في عام 2004 بموجب القرار ICC-ASP/2/Res.6 وعُدّل بموجب القرار ICC-ASP/4/Res.4. وتتولى أمانة جمعية الدول الأطراف إدارة الصندوق، وتشجع مشاركة مندوبي أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية في أعمال وأنشطة جمعية الدول الأطراف عن طريق تغطية تكاليف سفرهم ذهاباً وإياباً إلى مكان انعقاد دورة الجمعية على النحو الذي يحدّده الصندوق.

15- تأسّس الصندوق الاستئماني *لسفر المرشّحين من أقل البلدان نمواً إلى مكان المقابلات التي تُجريها اللجنة الاستشارية المعنية بتعيين القضاة* في عام 2020 بموجب القرار ICC-ASP/15/Res.5، المرفق الأول، 6(هـ). وتتولى أمانة جمعية الدول الأطراف إدارة الصندوق لتقديم المساعدة المالية للمرشّحين من أقل البلدان نمواً والدول النامية الأخرى، الذين ترشّحهم دولة طرف، لتغطية تكاليف سفرهم ذهاباً وإياباً إلى مكان المقابلات التي تجريها اللجنة الاستشارية المعنية بتعيين القضاة لدى المحكمة الجنائية الدولية على النحو الذي يحدّده الصندوق.

16- يتعلق الصندوق الاستئماني العام بالأموال التي قدمتها الجهات المانحة دون أغراض محددة والتي عُلق تنفيذها خلال عام 2023.

17- يغطّي صندوق *رعاية السفر إلى المؤتمرات الخارجية* تكاليف السفر والإقامة لمسؤولي المحكمة وغيرهم من المندوبين للمشاركة في المؤتمرات الخارجية والدورات التدريبية والمناسبات العامة، وتموّله جهات مانحة مختلفة. وتتمثّل الجهات الراعية بشكل رئيسي في الحكومات والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى والمنظمات الدولية غير الربحية.

تقرير المراجعة النهائي عن البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

BAI
BOARD OF AUDIT AND INSPECTION
REPUBLIC OF KOREA

جدول المحتويات

موجز عملي **100**
أولا– أهداف المراجعة ونطاقها ونهجها **102**
ثانياً– أبرز الأحداث المالية لعام 2023 ..... **103**
ثالثاً– الملاحظات والتوصيات **110**
1- المصروفات المتعلقة بالسفر 110
1-1 الموافقة والتصديق على خطة السفر الرسمية 111
1-2 التصديق بعد مغادرة السفر 113
1-3 طلب استرداد نفقات السفر 114
1-4 الفرق بين إعداد الميزانية والتنفيذ الفعلي 114
2- الصندوق الاستئماني لمكتب المدعي العام 117
2-1 ملاءمة تنفيذ الصندوق الاستئماني 118
2-2 إنشاء نظام المراقبة والملاحظات لصندوق الاستئماني 120
2-3 تعزيز الرقابة الداخلية اللازمة فيما يتعلق بتأثير الصندوق الاستئماني على الميزانية العادية 121
3- تحسين إدارة الأصول وأساليب الجرد المادي 123
ثانياً– متابعة توصيات السنوات السابقة **125**
1- [ICC-2017-1] حقوق التصويت للدول المتأخرة في سداد الاشتراكات (المادة 112 من نظام روما) 125
2- [ICC-2021-3] التعليمات الإدارية بشأن علاوة المنصب الخاص 126
3- [ICC-2021-4] تحويل الأموال 126
4- [ICC-2021-5] ضوابط أنظمة SAP 126
5- [ICC-2022-1] استعراض النظام الأساسي والإداري للموظفين 127
6- [ICC-2022-2] الخطوة بشأن التوظيف 127
7- [ICC-2022-3] إدارة المنح التعليمية 127
خامساً – شكر وتقدير **128**
التذييلات **129**

التذييل 1: متابعة التقرير بشأن إدارة الموارد البشرية تموز/يوليو (2018) 129

التذييل 2: متابعة التقرير المتعلق بإدارة عملية الميزانية تموز/يوليو (2019) 130

التذييل 3: متابعة التقرير المتعلق بالموظفين المؤقتين لعام 2022 132

التذييل 4: متابعة التقرير المتعلق بالمساعدة القانونية لعام 2023 136

التذييل 5: رد المحكمة على نتائج المراجعة والتوصيات الواردة في المسودة 140

موجز عملي

عُين مجلس المراجعة والتفتيش في جمهورية كوريا في الاجتماع العام الرابع لجمعية الدول الأطراف المنعقد في 16 كانون الأول/ديسمبر 2020 كمراجع خارجي لدى المحكمة الجنائية الدولية والصندوق الاستئماني للضحايا لمدة أربع سنوات تبدأ من السنة المالية 2021.

ولإنجاز مهمة المراجعة هذه كمراجع خارجي، أجرينا مراجعة مؤقتة من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2023 لفهم عمليات المحكمة الجنائية الدولية وبيئتها وتحديد عوامل الخطر المختلفة التي ستحدد تركيز جهود فريق المراجعة. وأجرينا مراجعة نهاية العام لمدة ثلاثة أسابيع في أيار/مايو 2024، مع التركيز على تنفيذ إجراءات المراجعة لاختبار مدى ملاءمة القيود اليومية والتقديرات المحاسبية، إلى جانب التحقق من الأدلة المتعلقة بالمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية.

وبناءً على مراجعتنا، قدمنا رأي مراجعة غير معدل على البيانات المالية للمحكمة بخصوص السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، من خلال استنتاج أنها تعرض بشكل عادل، من جميع النواحي المادية، الوضع المالي والأداء المالي والتغيرات في الأصول الصافية والتدفقات النقدية ومقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كما أضفنا شرحًا أكثر تفصيلاً بشأن المسائل التي تتطلب اهتمام جمعية الدول الأطراف.

ونتيجة للمراجعة، زاد إجمالي الأصول بمقدار 4,470 ألف يورو، وانخفض إجمالي الخصوم بمقدار 3,554 ألف يورو، وزاد صافي الأصول بمقدار 8,024 ألف يورو. بينما زاد إجمالي المصروفات بمقدار 17,016 ألف يورو، وزاد إجمالي الإيرادات بمقدار 31,241 ألف يورو، مما أدى إلى التحول نحو الربحية مقارنة بالفترة السابقة. وترد فيما يلي بعض التغييرات الملحوظة في إجمالي الأصول الصافية خلال العام: زاد النقد وما يعادل النقد بمقدار 23,835 ألف يورو بسبب سداد دولة معينة للمستحقات الباقية وجمع التبرعات. وانخفضت الحسابات المستحقة القبض بمقدار 15,461 ألف يورو بسبب سداد دولة معينة للمستحقات الباقية. وتراجعت الممتلكات والمنشآت والمعدات بمقدار 6,916 ألف يورو بسبب الإهلاك السنوي. وتراجعت الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة بمقدار 8,223 ألف يورو، ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض المساهمات المقررة المستحقة القبض المستلمة مسبقا.

كما قمنا بفحص مصروفات السفر وتنفيذ الصندوق الاستئماني لمكتب المدعي العام، مما يعكس مصالح جمعية الدول الأطراف، وأوصينا بتوفير مبالغ من الميزانية والقيام بتحسينات تشغيلية.

وفيما يتعلق بمصروفات السفر، وجدنا حالات حيث لم يتم التصديق على خطط السفر قبل 30 يومًا من المغادرة وفقًا لإجراءات التشغيل القياسية، حيث هناك حالات شهدت انطلاق الرحلات قبل التصديق في عليها في الأنظمة والتطبيقات والمنتجات في معالجة البيانات (أنظمة SAP)، وحالات تشهد تأخر مطالبات تقرير مصروفات السفر لفترة طويلة بعد انتهاء السفر، وحالات تشهد وجود تناقضات بين رحلات العمل المخطط لها وتنفيذها الفعلي. لهذا أوصينا بإجراء تحسينات في هذه المجالات.

وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني لمكتب المدعي العام، لاحظنا انخفاض معدل الإنفاق بشكل مهول فأوصينا بإجراء تحسينات في الإنفاق. كما أوصينا بإنشاء نظام لتقييم أداء مصروفات هذا الصندوق وإبداء الملاحظات بشأنه.

وبالإضافة إلى ذلك، أوصينا بتعديل نظام إدارة الأصول وتوقيت الجرد المادي.

وفيما يتعلق بمتابعة التوصيات السابقة، فقد وردت سبع توصيات بشأن البيانات المالية في تقرير المراجعة. ونلاحظ أنه على الرغم من الجهود المتواصلة التي بذلتها المحكمة، نُفذت إحدى التوصيات جزئيًا، ولم تُنفذ خمس توصيات كليا.

ونود أن نعرب عن عميق امتناننا لجميع أعضاء المحكمة الذين قدموا يد المساعدة والعون أثناء المراجعة.

أولا- أهداف المراجعة ونطاقها ونهجها

1- لقد راجعنا البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية (المحكمة) وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمادة 12 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، بمافي ذلك الاختصاصات الإضافية التي تنظم مراجعة حسابات المحكمة الجنائية الدولية .

2- وكان الهدف من المراجعة هو التأكد بقدر معقول من خلو البيانات المالية ككل من أي تضارب سواء أكان ذلك بسبب الغش أم الخطأ، وبالتالي تمكين المراجع الخارجي من إبداء رأي مفاده أن البيانات المالية تعرض بشكل عادل، في جميع الجوانب الجوهرية، الوضع المالي للمحكمة، وأدائها المالي، وأي تغيرات في صافي الأصول، وتدفقاتها النقدية، ومقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للسنة المالية 2023.

3- وترد الاختصاصات الإضافية التي تحكم عمل مراجع الحسابات الخارجي في المرفق 6 للنظام المالي والقواعد المالية، الذي ينص على أن الاستخدام غير اللائق لأموال المحكمة وأصولها الأخرى وأية مصروفات لا تتفق مع نية جمعية الدول الأطراف (الجمعية) يجب أن تعُرض على نظر جمعية الدول الأطراف.

4- وتتضمن البيانات المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بيان الوضع المالي، وبيان الأداء المالي، وبيان التغييرات في صافي الأصول، وبيان التدفقات النقدية، ومقارنة بين الميزانية والبيانات الفعلية، وملاحظات عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ.

5- وأرفقت المحكمة ببياناتها المالية مجموعة من سبعة جداول (الجداول من 1 إلى 7) تقدم معلومات إضافية لا تدخل في نطاق هذه المراجعة. وأكّد فريق المراجعة أن هذه الجداول متسقة مع البيانات المالية، لكن من دون ممارسة ما قد يلزم من الحرص الواجب بشأنها .

6- وتألفت عملية المراجعة من مرحلتين :

1- مراجعة مؤقتة للحسابات، تركز على فهم أنشطة الرقابة في المحكمة وبيئتها وتنفيذ عمليات تفتيش على إجراءات الرقابة الداخلية المختلفة، في الفترة من 20 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023؛

2- مراجعة نهائية للحسابات، تركز على الحصول على الأدلة بشأن المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية وتقديم الملاحظات فيما يتعلق بالإدارة المالية للمحكمة، في الفترة من 13 إلى 29 أيار/مايو 2024.

7- ونوقشت ملاحظات وتوصيات المراجعة مع شعبة الخدمات الإدارية في فريق قلم المحكمة. وعُقد الاجتماع النهائي مع رئيس قسم الشؤون المالية ورئيس قسم الموارد البشرية، وحدة عمليات الموارد البشرية، ورئيس وحدة إدارة المرافق، ومسؤول أنظمة SAP في 29 أيار/مايو 2024.

8- وتلقى المراجع الخارجي رسالة التمثيل التي تؤكد على دقة البيانات موقعة من قبل قلم المحكمة بتاريخ 3 تموز/يوليو.

9- ونحن ندلي هنا برأي غير معَدَّل بشأن البيانات المالية للمحكمة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

ثانياً- أبرز الأحداث المالية لعام 2023

الوضع المالي

10- بلغ إجمالي الأصول 240.123 مليون يورو في عام 2023، بزيادة قدرها حوالي 4.470 مليون يورو (1.9 في المائة) بمقارنة بعام 2022 حيث بلغت 235.653. وكان هذا الارتفاع راجعًا بشكل أساسي إلى ارتفاع النقد وما يعادل النقد.

11- وارتفع مستوى النقد وما يعادل النقد بمقدار 23.835 مليون يورو، ويرجع ذلك أساسًا إلى سداد البرازيل لاشتراكاتها المقررة غير المسددة عن السنوات السابقة والتي بلغت 22.089 مليون يورو، واستلام مساهمات مقدمة بقيمة 10.148 مليون يورو تتعلق باشتراكات عام 2024، بالإضافة إلى المساهمات في الصناديق الاستئمانية. وتتعلق الحسابات المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية، والتي يبلغ مجموعها 28.090 مليون يورو، بشكل أساسي بالمستحقات من الدول الأطراف. ويبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة في الميزانية العادية 27.694 مليون يورو (40.707 مليون يورو في نهاية عام 2022)، والتي لا تزال عند مستوى مرتفع.

12- وتُعرض فيما يلي حالة الاشتراكات المقررة غير المسددة في الفترة من عام 2007 إلى عام 2023.

الجدول 1- حالة الاشتراكات المقررة غير المسددة في الفترة من عام 2007 إلى عام 2023 (بآلاف اليورو)

السنة	المساهمات المقررة (*B*)	المبالغ المحصلة في السنة الحالية (*B*)	المبالغ المحصلة في السنة الحالية/المساهمة المقررة	الباقي في السنة الحالية اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر (*C=A-B*)	المبالغ المحصلة في السنة السابقة	الباقي من السنوات السابقة اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر (*D*)	مجموع الباقي من السنوات السابقة اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر (*E=C+D*)
2007	88,872	83,021	93	5,851	9,672	2,298	8,149
2008	90,382	90,077	100	305	7,896	252	557
2009	96,230	95,469	99	761	225	332	1,093
2010	103,623	97,849	94	5,774	612	481	6,255
2011	103,608	101,222	98	2,386	5,849	406	2,792
2012	108,800	102,640	94	6,160	2,382	409	6,569
2013	112,040	105,381	94	6,659	6,248	321	6,980
2014	118,706	110,672	93	8,034	525	6,455	14,489
2015	125,598	112,959	90	12,639	6,343	8,147	20,786
2016	138,786	124,726	90	14,060	16,440	4,345	18,405
2017	144,587	126,353	87	18,234	5,592	12,813	31,047

السنة	المساهمات المقررة (*B*)	المبالغ المحصلة في السنة الحالية (*B*)	المبالغ المحصلة في السنة الحالية/المساهمة المقررة	الباقي في السنة الحالية اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر (*C*=*A*-*B*)	المبالغ المحصلة في السنة السابقة	الباقي من السنوات السابقة اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر (*D*)	مجموع الباقي من السنوات السابقة اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر (*E*=*C*+*D*)
2018	147,432	132,092	90	15,340	25,266	5,782	21,122
2019	148,135	133,724	90	14,411	9,761	11,361	25,772
2020	148,726	130,651	88	18,075	5,445	20,327	38,402
2021	148,259	133,763	90	14,496	16,630	21,771	36,267
2022	154,855	145,387	94	9,467	5,027	31,240	40,707
2023	173,234	163,105	94	10,129	23,143	17,565	27,694

المصدر: تقارير المراجعة السابقة، وقائمة الحسابات المستحقة القبض المتبقية المقدمة من قبل المحكمة.

13- وفيما يلي أهم الاشتراكات المقررة غير المسددة في الميزانية العادية اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

الجدول 2. أكبر ثلاث اشتراكات مقررة الباقية حسب المبلغ اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (بالآف اليورو)

الدول الأطراف	الباقي من السنوات السابقة	الباقي من سنة 2023	مجموع الباقي من السنوات السابقة اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر
المكسيك	-	3,968	3,968
فنزويلا	13,413	658	14,071
الأرجنتين	3,538	2,337	5,875
المجموع الفرعي	16,952	6,963	23,915
(٪)	٪97	٪69	٪86
المجموع (43)	17,565	10,129	27,694

المصدر: البيانات المالية للمحكمة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

14- بحلول نهاية عام 2023، لم تسدد 43 دولة طرفًا (مقارنة بـ 41 دولة في عام 2022) اشتراكاتها المقررة بالكامل. وبشكل عام، تمثل الدول الأطراف الثلاث ما يقارب 86 في المائة من إجمالي الرصيد الباقي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

15- ولم يكن لدى المكسيك أي اشتراكات باقية قبل عام 2022، لكنها فشلت في سداد الاشتراك المقرر لعام 2023 البالغ 3.968 مليون يورو في عام 2023. وتراكمت لدى فنزويلا مبالغ غير مدفوعة لعدة سنوات. وتمثل اشتراكاتها الباقية المتعلقة بالسنوات السابقة (13.4 مليون يورو) 95 في المائة من إجمالي المبلغ المستحق عليها (14.1 مليون يورو). وفي الواقع، لم تدفع أي اشتراك مقرر منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2018. ودفعت الأرجنتين اشتراكات قدرها 0.5 مليون يورو في عام 2023، تاركة اشتراكا مقررا قدره 5.88 مليون يورو اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. واستُلمت اشتراكات مقدمة تبلغ حوالي 10.1 مليون يورو في عام 2023 عن عام 2024.

16- ونتيجة لاعتماد المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 41، عدلت المحكمة تقديرها لمخصص الاشتراكات المقررة المستحقة القبض حيث أقرت المحكمة مخصص الخسائر الاستئمانية المتوقعة فيما يتعلق بالمستحقات الواجب دفعها من الدول الأطراف بناءً على نمط الدفع التاريخي (مصفوفة مخصص المستحقات المتأخرة كإجراء عملي - AG199) بما في ذلك جميع الاشتراكات المقررة المستحقة القبض من الدول الأطراف. وطُبق معدل الخسارة الاستئمانية المتوقعة المحسوب بنسبة 1.19٪ على التقييمات للفترة 2020-2023 وإضافته إلى المبلغ الكامل المستحق لعام 2019 والسنوات السابقة. واعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وحسب هذه المصفوفة تم الإقرار بمخصص لخسارة الائتمان المتوقعة بما يقارب 16.4 مليون يورو (13.7 مليون يورو اعتبارًا من نهاية عام 2022).

17- وتمثل الممتلكات والمنشآت والمعدات 137.914 مليون يورو، أو 57.4 في المائة من إجمالي الأصول. وحُسب الإهلاك للمباني الدائمة على مدار عام كامل بمبلغ 6.855 مليون يورو في عام 2023، وهو ما يفسر انخفاض مبلغ هذا المكوّن.

18- وتتوافق حقوق الاسترداد مع التغطية التي يوفرها المؤمِّن (أليانز قبل عام 2020 وأكسا من عام 2020 إلى آذار/مارس 2021) لحقوق القضاة المكتسبة في معاشات التقاعد والعجز التي ساهمت المحكمة فيها لتغطية معاشات تقاعدهم بعد انتهاء الخدمة. ومع سريان حزمة المكافآت الجديدة للقضاة، تم إيقاف خطة المعاشات التقاعدية هذه اعتبارًا من 11 آذار/مارس 2021. ورغم ذلك يُحفظ حق المحكمة في الاسترداد لأنها دفعت لأليانز وأكسا على التوالي حقوق المعاش التقاعدي للقضاة الذين خدموا حتى الآن قبل إيقاف خطة المعاشات التقاعدية. واعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، زادت القيمة الدفترية لحق الاسترداد فيما يتعلق بالالتزام ذي الصلة بمقدار 0.06 مليون يورو مقارنة بنهاية العام السابق بسبب زيادة القيمة العادلة الناجمة عن تغير الواقع المعاش المتعلق بمعدل الوفيات.

19- وتتكون الخصوم بشكل أساسي من الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين وقرض الدولة المضيفة لتمويل المباني الدائمة والإيرادات المؤجلة.

20- وتنقسم الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين أيضًا إلى الخصوم المتداولة وغير المتداولة كما يلي:

(أ) تُدرج المرتبات والمستحقات والإجازات السنوية والاستحقاقات الأخرى طويلة الأجل واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة المستحقة في غضون عام واحد في الخصوم المتداولة (12.131 مليون يورو)؛

(ب) وتتضمن الخصوم غير المتداولة يتوافق الإجازات السنوية، والخصوم طويلة الأجل للمحكمة مثل استحقاقات انتهاء الخدمة، ومعاشات القضاة، والتأمين الصحي بعد الخدمة (55.737 مليون يورو).

21- واستُلم القرض من الدولة المضيفة لتمويل مشروع المباني الدائمة. وقد بلغ 63.069 مليون يورو في نهاية عام 2023، مقارنة بمبلغ 65.047 مليون يورو في نهاية عام 2022. ولا يوجد تغيير في مبلغ معاش القرض وشروط اتفاقية القرض.

22- وتتألف الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة، التي يبلغ مجموعها 23.053 مليون يورو، بشكل أساسي من الاشتراكات المقررة المحصلة مقدمًا (10.148 مليون يورو)، والتبرعات المتعلقة بالتزامات الأداء بما يتماشى مع المعيار المحاسبي الدولي 23 حيث يؤجل الاعتراف بإيرادات التبرعات حتى تفي المحكمة بالتزامات الأداء المتفق عليها (5.743 مليون يورو)، والتبرعات المستلمة مقدما قبل الانتهاء من الترتيبات التعاقدية لاستخدامها (0.870 مليون يورو)، وفواتير السلع والخدمات المتعلقة بعمليات المحكمة التي لم تُستلم بعد عند إغلاق الحسابات المالية (4.732 مليون يورو)، بالإضافة إلى 1.560 مليون يورو في شكل فائدة سنوية على القرض المستحق في 1 شباط/فبراير 2024.

23- وتشكل الأصول الصافية، التي تبلغ 80.987 مليون يورو (72.963 مليون يورو في عام 2022)، حقوق الملكية الصافية للمحكمة. وبالمقارنة بالعام السابق، فقد زادت بنسبة 11.0٪ بشكل أساسي بسبب انخفاض الخصوم وزيادة الأصول. ويُفصّل في المكونات المختلفة للأصول الصافية في البيان الثالث - " بيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية" باستخدام العناصر التالية:

(أ) رصيد إيجابي قدره 31.026 مليون يورو (مقارنة بـ 51.446 مليون يورو في نهاية عام 2022) ضمن الأرصدة الأخرى للصندوق العام، أحد مكونات الصندوق العام؛

(ب) وظل مبلغ احتياطي صندوق رأس المال العامل كما هو في عام 2022 بمبلغ إيجابي قدره 11.540 مليون يورو؛

(ج) وانخفض المبلغ إيجابي الذي كان قدره 2.229 مليون يورو في عام 2022 ضمن احتياطي صندوق الطوارئ إلى 1.536 مليون يورو في عام 2023 بسبب التكاليف غير المتوقعة وغير القابلة للتجنب المرتبطة بالقضايا والحالات في أوكرانيا؛

(د) وكانت حقوق الملكية إيجابية بمقدار 11.993 مليون يورو من الأموال المتبقية من الصندوق العام، والتي تشمل حقوق الملكية الإيجابية للصندوق بخصوص التزامات استحقاقات الموظفين (0.595 مليون يورو)، وإعادة قياس خطط ما بعد انتهاء الخدمة المتعلق بها (7.356 مليون يورو)، والفائض النقدي (4.042 مليون يورو)؛

(هـ) وكانت حقوق الملكية إيجابية فيما يتعلق بالصناديق الاستئمانية الأربعة عشر التي مُولت من خلال التبرعات المقدمة للمحكمة (لا ينبغي الخلط بينها وبين الصندوق الاستئماني للضحايا، وهو كيان منفصل يُعد بياناته المالية الخاصة)، بإجمالي 24.892 مليون يورو. وبفضل الصندوق الاستئماني الجديد "للتعزيز التكنولوجي والقدرات المتخصصة" الذي أُنشأ حديثًا في عام 2022، زاد رصيد الصندوق الاستئماني بشكل كبير مقارنة بالعام السابق.

الأداء المالي

24- ارتفعت الإيرادات الإجمالية للمحكمة بمقدار 31.241 مليون يورو حيث قفزت من 159.886 مليون يورو في عام 2022 إلى 191.127 مليون يورو في عام 2023، ويرجع ذلك أساسًا إلى زيادة (10.4٪) قدرها 15.754 مليون يورو في الاشتراكات المقررة التي وافقت عليها الجمعية العامة، وزيادة

كبيرة (152.8٪) قدرها 13.275 مليون يورو في التبرعات (ترتبط بشكل أساسي بالاشتراكات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني للتعزيز التكنولوجي والقدرات المتخصصة)، وزيادة كبيرة (3,607.3٪) قدرها 1.984 مليون يورو في الإيرادات المالية بسبب الزيادة المستقرة في سعر الفائدة وزيادة تدفقات الاشتراكات.

25- ويرد فيما يلي شرح تفاصيل الصندوق الاستئماني لمكتب المدعي العام:

(أ) في آذار/مارس 2022، أنشأ مكتب المدعي العام صندوقه الاستئماني (الأدوات التكنولوجية والدعم النفسي الاجتماعي والقدرات المتخصصة في جرائم العنف الجنسي والجرائم ضد الأطفال)، للاستجابة بفعالية للتحقيقات أو المحاكمات الجارية من خلال توفير الموارد اللازمة في الوقت المناسب. وستُستخدم الأموال لجلب الموظفين المتخصصين والمعدات التي لا يمكن أن تتحملها الميزانية العادية؛ وسيُستخدم الصندوق بشكل خاص لتوفير معدات الكمبيوتر لجمع الأدلة وتحليلها، والعلاج النفسي وحماية الشهود، فضلاً عن إجراء التحقيقات في العنف الجنسي والجرائم ضد الأطفال.

(ب) في عام 2023، بلغت الإيرادات المؤجلة من عام 2022 ما مجموعه 8.102 مليون يورو، ووصل المبلغ المستلم حديثًا في عام 2023 إلى 14.765 مليون يورو، وبلغت المبالغ المستحقة القبض من الجهات المانحة 228 ألف يورو. وخلال نفس العام، أقرت المحكمة بتحقيق بمبلغ 18.322 مليون يورو كإيرادات، وأقرت بمبلغ 4.773 مليون يورو كإيرادات مؤجلة. وقد ساهمت المفوضية الأوروبية وبلجيكا وهولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة وكندا بأعلى المبالغ في الصندوق الاستئماني لمكتب المدعي العام.

(ج) اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغ إجمالي مبلغ الاشتراكات المتعهد بها للصندوق الاستئماني لمكتب المدعي العام. 32.272 مليون يورو، ومن المقرر تخصيصها للمجالات ذات الأولوية على النحو التالي: 17.999 مليون يورو (59٪) للتكنولوجيا المتقدمة، و4.792 مليون يورو (16٪) للدعم النفسي الاجتماعي وحماية الشهود، و7.513 مليون يورو (25٪) لجرائم الجنسية والقائمة على نوع الجنس والجرائم ضد الأطفال. وتُستبعد تكلفة دعم البرنامج من هذه المخصصات.

(د) خلال مراجعة عام 2024، أجرى المراجع الخارجي استعراضا يركز على مدى ملاءمة تنفيذ الصندوق الاستئماني لمكتب المدعي العام، ونظام تقييم الأداء وإبداء الملاحظات لإدارة الصندوق، وعلاقته بالميزانية العادية.

26- وبلغ إجمالي مصروفات المحكمة في عام 2023 ما مجموعه 180.791 مليون يورو، وهو ما يمثل زيادة قدرها 17.016 مليون يورو عن إجمالي المصروفات البالغة 163.775 مليون يورو في عام 2022. وفيما يلي مصادر المصروفات في عام 2023:

الشكل 1: المصروفات حسب المصدر، 2023

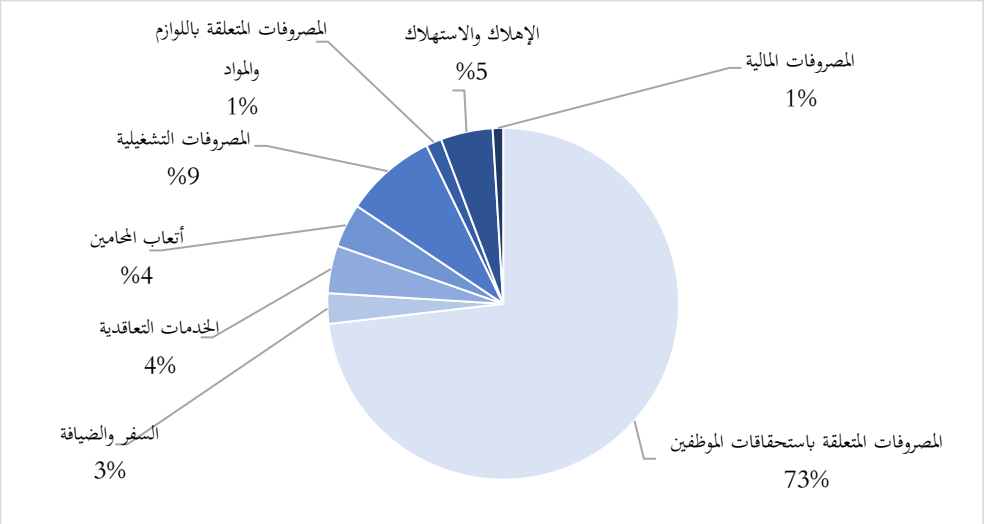

الجدول 3. التغييرات في المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين في الفترة 2022-2023 (بالآف اليورو)

	السنة المالية 2023	السنة المالية 2022	*الفرق*	*الفرق (٪)*
مرتبات القضاة	4,008	3,623	385	10.6
مرتبات وبدلات القضاة	1,645	1,437	208	14.5
مرتبات الموظفين	68,736	64,500	4236	6.6
مستحقات وبدلات الموظفين	33,896	29,914	3982	13.3
المساعدة المؤقتة	24,003	20,364	3639	17.9
المجموع	**132,288**	**119,838**	**12,450**	**10.4**

المصدر: البيانات المالية للمحكمة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

27- وارتفعت تكاليف موظفي المحكمة بنسبة 10.4 في المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022، عكس الزيادة الطفيفة بنسبة 5.5 في المائة في الفترة من عام 2021 إلى عام 2022. وارتفع إجمالي مبلغ المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين إلى 132.288 مليون يورو مقارنة بمبلغ 119.838 مليون يورو في عام 2022. وتُفسر الزيادة في إجمالي المرتبات على النحو التالي:

(أ) لم يطرأ أي تغيير في عدد القضاة خلال عام 2023. وترتبط الزيادة في مرتبات القضاة أيضًا بزيادة في جدول مرتبات الموظفين في النظام الموحد للأمم المتحدة؛

(ب) وزادت مرتبات الموظفين بمقدار 4.236 مليون يورو مقارنة بعام 2022. ويرتبط هذا بشكل أساسي بزيادة في جدول مرتبات الموظفين في النظام الموحد للأمم المتحدة؛

(ج) وتمثل المساعدة المؤقتة، التي تشمل في الغالب المساعدة المؤقتة العامة والمساعدة المؤقتة الخاصة، جزءًا صغيرًا من تكاليف الموظفين، ولكنها زادت باستمرار منذ عام 2019، حيث شكلت 18.1 في المائة من إجمالي تكاليف الموظفين في عام 2023 (17.0 في المائة في عام 2022، و15.9 في المائة

في عام 2021، و14.7 في المائة في عام 2020 مقارنة بنسبة 14.3 في المائة في عام 2019)، وهو ما يبين استخدام المحكمة الموارد المرنة (الموظفون المؤقتون) بشكل كبير.

28- وتشكل المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين (القضاة والموظفون) ومصروفات التشغيل التي تمثل مجتمعة 81.6 في المائة من إجمالي المصروفات الفئتين الهامتين بالنسبة للمحكمة. ويعرض الشكل 2 أدناه مقارنة لمدة ثلاث سنوات بين التكاليف غير المتعلقة بالموظفين حسب الفئة:

الشكل 2: مقارنة المصروفات لمدة ثلاث سنوات (بآلاف اليورو)

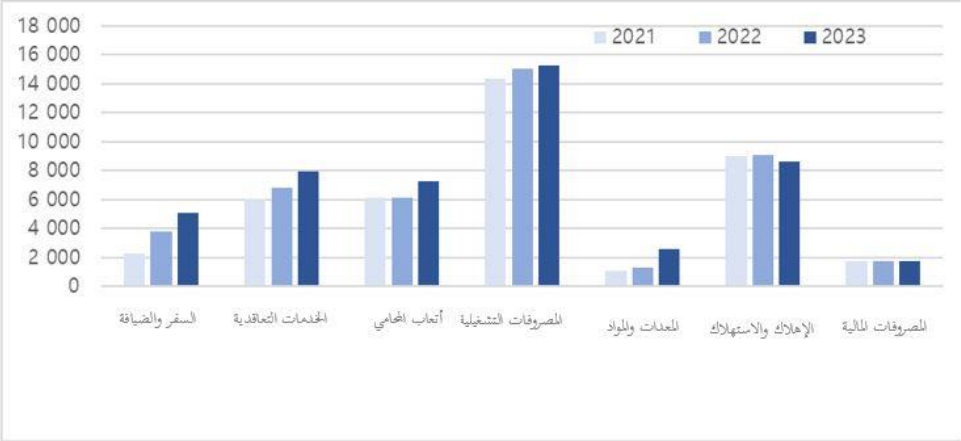

المصدر: البيانات المالية للمحكمة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

29- في حالة المصروفات غير المتعلقة بالعمالة، زادت المصروفات المتعلقة بالسفر والضيافة بشكل كبير بدءًا من عام 2021 بسبب التخفيف من آثار كوفيد-19، كما زادت أيضًا المصروفات المتعلقة بالخدمات التعاقدية و المصروفات التشغيلية.

30- وزادت المصروفات المتعلقة بالسفر والضيافة بمقدار 1.253 مليون يورو في عام 2023 مقارنة بعام 2022. وهذه زيادة كبيرة بنسبة 32.9٪ مقارنة بعام 2022 بسبب ارتفاع تكاليف كل مهمة بعد الوباء بالإضافة إلى تأثير التكاليف التضخمية. ونشر مكتب المدعي العام عددًا كبيرًا من المهام في عام 2023 لإجراء مهام تحقيقية في عدد من بلدان الحالات، وخاصة فيما يتعلق بالأوضاع في أوكرانيا والسودان وميانمار / بنغلاديش وليبيا، حيث يمكن أن تكون تكاليف المهمة أعلى من المتوسط بسبب التدابير الأمنية والتشغيلية المطلوبة في حالات الصراع.

31- وزادت مصروفات الخدمات التعاقدية بمقدار 1.116 مليون يورو في عام 2023، في المقام الأول بسبب زيادة قدرها 0.667 مليون يورو صُرفت على الاستشاريين والمقاولين الأفراد. وتشهد الخدمات الاستشارية في مكتب المدعي العام زيادة مطردة بسبب الحاجة إلى قدرات تقنية محددة، بما في ذلك خبراء الطب الشرعي للمشاركة في الفحوصات الجنائية وجمع الأدلة الجنائية، وتقديم المشورة بشأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني في البلدان التي تُجرى فيها التحقيقات، وتقديم المشورة المتخصصة بشأن العمليات السرية.

32- وزادت المصروفات المتعلقة باللوازم والمواد بمقدار 1.290 مليون يورو مقارنة بعام 2022 لتصل إلى 2.595 مليون يورو. وترجع الزيادة أساسا إلى تراخيص البرمجيات المشتراة بموجب الصندوق الاستئماني لمكتب المدعي العام (Relativity، Microsoft).

33- وبشكل عام، زادت كل من الإيرادات والمصروفات مقارنة بعام 2022، لكن الزيادة في الإيرادات كانت أعلى من زيادة المصروفات، مما أدى إلى تحول من عجز قدره 3.889- مليون يورو إلى فائض قدره 10.336 مليون يورو.

ثالثاً- الملاحظات والتوصيات

1- المصروفات المتعلقة بالسفر

34- تسببت جائحة كوفيد-19 في عامي 2021 و2022 في اضطراب كبير في الرحلات المنتظمة. وبعد الجائحة، أعادت المحكمة تنظيم الرحلات لأغراض تشغيلية. وظل حجم المصروفات المتعلقة بالسفر يتزايد على مدار السنوات الثلاث الماضية. وخلال مناقشة ميزانية عام 2024، في لجنة الميزانية والميزانية والجمعية العامة للمحكمة، قيل إن هناك حاجة إلى استعراض وتحسين مصروفات وسياسات المحكمة الرسمية المتعلقة بالسفر بشكل شامل.

الشكل 3: مقارنة المصروفات لمدة ثلاث سنوات (بآلاف اليورو)

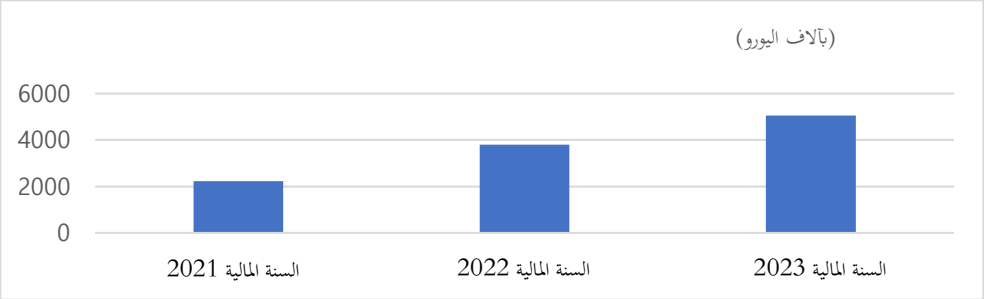

المصدر: البيانات المالية للمحكمة من 2021 إلى 2023.

35- وقد غيرت المحكمة منهجية حساب أسعار تذاكر الطيران المدرجة في الميزانية لتعكس نتائج المناقشات التي جرت في جمعية الدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر 2023، كما قامت بمراجعة الإجراءات التشغيلية القياسية المتعلقة بالسفر الرسمي.

36- وبناءً على المعلومات الأساسية المذكورة أعلاه، أجرى المراجع الخارجي في السنة المالية 2023 استعراضا شاملا على نظام تنفيذ المصروفات المتعلقة بالسفر في المحكمة، بما في ذلك التخطيط والموافقة على السفر وإصدار الشهادات الخاصة وتسوية تقارير المصروفات المتعلقة بالسفر.

الشكل 4: سير عملية السفر في أنظمة SAP

المصدر: راجع الوثائق الرسمية للمحكمة.

1-1 الموافقة والتصديق على خطة السفر الرسمية

37- وفقًا للإجراءات التشغيلية القياسية المتعلقة بالسفر الرسمي 3-1،[1] يجب إدراج جميع خطط السفر الرسمي لأداء مهام المحكمة ضمن وحدة أنظمة SAP المناسبة (بما في ذلك الرحلات التي لا تكلف المحكمة الجنائية الدولية شيئًا). وحيثما أمكن، يجب الموافقة والتصديق على الرحلة قبل 30 يومًا على الأقل من تاريخ السفر.

38- وبشكل عام، تسير أسعار السفر في منحنى تصاعدي كلما اقترب موعد المغادرة. وفي هذا الصدد، يعتقد المراجع الخارجي أنه يمكن تقليل نفقات السفر عن طريق شراء تذاكر الطيران بعد الموافقة والتصديق عليها قبل 30 يومًا من تاريخ السفر وفقًا للإجراءات التشغيلية القياسية 3-1.

39- ومع ذلك، نتيجة لتحليل تفاصيل السفر الرسمي في السنة المالية 2023، خلص المراجع الخارجي أنه من بين 2,160 حالة من إجمالي حالات السفر لأداء مهام المحكمة، تمت الموافقة على 230 حالة فقط (10.6٪) والتصديق عليها قبل 30 يومًا من موعد السفر وفقًا للإجراءات التشغيلية القياسية، مما يعني تدني مستوى الامتثال للإجراءات التشغيلية القياسية.

[1] إجراءات التشغيل القياسية المتعلقة بالسفر الرسمي 3-1 (تم تحديثها في 16 نيسان/أبريل 2024). يجب إدراج جميع طلبات السفر الرسمي في وحدة السفر في أنظمة SAP، بما في ذلك السفر بدون تكلفة لأداء مهام المحكمة ما عدا السفر اليومي داخل هولندا (انظر القسم الفرعي 6-12). ومن المتوقع ترتيب جميع الرحلات بأسرع ما يمكن لضمان التخطيط الفعال والفعالية من حيث التكلفة. ويجب إدراج خطة السفر في أنظمة SAP قبل 30 يومًا على الأقل من السفر الذي يمكن التنبؤ به (بما في ذلك السفر في إجازة لزيارة البلد الأم، والسفر لزيارة الأسرة، والسفر للحصول على منحة تعليمية، والسفر في إجازة راحة واستجمام، والتعيين وظيفة أو نهاية الخدمة والسفر للتدريب والمؤتمرات) و15 يومًا قبل بدء السفر الذي لا يمكن التنبؤ به إلى حد ما، وخاصة السفر في مهمة.

الشكل 5: فترة التصديق على إجمالي عدد الرحلات

الجدول 4–فترة التصديق لإجمالي عدد الرحلات

إجراءات التشغيل القياسية المتعلقة بالسفر الرسمي 3-1	*فترة التصديق على السفر*	*مجموع عدد الرحلات*		*السفر في مهمة أو لأشياء أخرى*		*السفر لزيارة البلد الأم*	
		العدد	*النسبة*	*العدد*	*النسبة*	*العدد*	*النسبة*
	المجموع	*2,160*	*٪100*	*2,134*	*٪100*	*26*	*٪100*
الامتثال	30 يوما قبل السفر	230	٪10.6	220	٪10.3	10	٪38.5
عدم الامتثال	من 16 إلى 29 يوما قبل السفر	248	٪11.5	247	٪11.6	1	٪3.8
	من 15 يوما إلى 6 أيام قبل السفر	628	٪29.1	627	٪29.4	1	٪3.8
	5 أيام قبل السفر	1,054	٪48.8	1,040	٪48.7	14	٪53.9

المصدر: البيانات التي أعادت المحكمة تجميعها وإنشاءها.

40- وقد أوضحت المحكمة أنه نظرًا لأن العديد من مهام مكتب المدعي العام ليس من السهل التنبؤ بها، وأن مثل هذه الرحلات تشكل جزءًا كبيرًا من جميع الرحلات، فقد كان من الصعب الامتثال لإجراءات التشغيل القياسية المتعلقة بالسفر الرسمي 3-1. ومع ذلك، خلص المراجع الخارجي أنه حتى في حالة السفر في إجازة لزيارة البلد الأم، وهو أمر يمكن التنبؤ به بدرجة كبيرة، كان معدل الامتثال لإجراءات التشغيل القياسية 3-1 منخفضًا بنسبة 38.5٪ (10 حالات من إجمالي 26 حالة).

41- وقبل كل شيء، لا يزال معدل الامتثال لإجراءات التشغيل القياسية 3-1 منخفضًا. وعلى الرغم من أن النسخة المنقحة من هذه الإجراءات تقسم فترة التصديق إلى 30 يومًا أو 15 يومًا حسب نوع السفر، إلا أن المراجع الخارجي يرى أنه من الصعب تحسين توقيت التخطيط والموافقة والتصديق على السفر ما لم يكن هناك إجراء ثابت لضمان امتثال المسافر للنظام.

42- **التوصية 1. يوصي المراجع الخارجي بأن تقوم المحكمة بإعداد تدريب منتظم للمسافرين وتقديم نظام لقياس عدم الامتثال والإبلاغ عنه للإدارة العليا. وسيساعد هذا النظام في زيادة مستوى الامتثال للإجراءات التشغيلية القياسية لضمان انخفاض نفقات السفر من خلال الموافقة والتصديق على السفر في الوقت المناسب.**

2-1 التصديق بعد مغادرة السفر

43- وفقًا لإجراءات التشغيل القياسية المتعلقة بالسفر والنظام المالي والقواعد المالية، يُوافق ويُصدّق على خطة السفر في أنظمة SAP، وبعد أن يصدق مسؤول التصديق على تقرير المصروفات المتعلقة بالسفر في أنظمة SAP، تشرع وحدة السفر في شراء التذاكر، ويدفع قسم المالية مبلغ مسبق خاص بالسفر إلى الحساب المصرفي للمسافر. لذلك، إذا لم يُصدق على تقرير المصروفات المتعلقة بالسفر في أنظمة SAP، فلا يمكن لوحدة السفر وقسم المالية المضي قدمًا في دفع نفقات السفر في أنظمة SAP.

44- ونتيجة لتحليل تفاصيل التصديق على السفر في السنة المالية 2023، خلص المراجع الخارجي أن 260 حالة، أو حوالي 12٪ من إجمالي 2160 رحلة، تم التصديق عليها في أنظمة SAP بعد تاريخ السفر، وهو ما يخالف المعمول به.

الفترة	*عدد الرحلات*	٪
في غضون 5 أيام من تاريخ السفر	119	٪45.8
من 6 إلى 15 يومًا من تاريخ السفر	64	٪24.6
من 16 إلى 30 يومًا من تاريخ السفر	37	٪14.2
من 31 إلى 251 يومًا من تاريخ السفر	40	٪15.4
المجموع	**260**	٪**100.0**

المصدر: البيانات التي أعادت المحكمة تجميعها وإنشاءها.

45- وأوضحت المحكمة أنه في حالة حظر بند الميزانية وعدم إمكانية الموافقة عليه في أنظمة SAP ، تتلقى وحدة السفر بريدًا إلكترونيًا مفاده التصديق على السفر من مسؤول التصديق، وتدفع أولاً ثمن تذكرة الطيران ببطاقة ائتمان وحدة السفر. ويُدرج بند الميزانية في أنظمة SAP لاحقًا. ومع ذلك، فهذا يقع في حالات نادرة جدا.

46- ويرى المراجع الخارجي أن الرقابة الداخلية المتعلقة بتنفيذ السفر الرسمي في أنظمة SAP غير كافية حيث يمثل التصديق اللاحق على السفر الرسمي في أنظمة SAP ٪12 من جميع الرحلات في السنة المالية 2023. لذلك، يرى المراجع الخارجي أنه يجب وضع خطط السفر في وقت مبكر لضمان تخصيص ميزانية السفر بشكل صحيح فيSAP، ويجب أن ينعكس ذلك في تخطيط الميزانية وتخصيصها لضمان استمرار تنفيذ عملية التصديق على السفر بشكل صحيح.

47- **التوصية 2. يوصي المراجع الخارجي بأن تُعد المحكمة تدابير لتعزيز إجراءات الرقابة ذات الصلة، مثل تخصيص ميزانية السفر، لتقليل حالات الموافقة على ميزانية السفر أو التصديق عليها بعد تاريخ السفر.**

1-3 طلب استرداد نفقات السفر

48- وفقًا للفقرة 12-1 من الإجراءات التشغيلية القياسية المتعلقة بالسفر الرسمي ومذكرة قلم المحكمة (27 تموز/يوليو 2010)، يجب على المسافر تقديم طلب السفر لتسوية المدفوعات المقدمة التي تلقاها الموظفون أو غير الموظفين بسبب السفر الرسمي، في غضون 15 يومًا من انتهاء السفر.

49- نتيجة لتحليل فترات طلبات استرداد نفقات السفر للسنة المالية 2022 والسنة المالية 2023، كان معدل الامتثال لفترة تقديم طلبات استرداد نفقات السفر51.5٪ (2,636 من أصل 5,122 حالة)، وكان معدل فشل طلبات استرداد نفقات السفر في الامتثال للموعد النهائي 48.5٪ (2,486 من أصل 5,122 حالة). وعلى وجه الخصوص، كان معدل فترة تقديم طلبات استرداد نفقات السفر التي تزيد عن 180 يومًا 5.5٪.

(حالة نموذجية) قام "أ" بتسوية الدفعة المقدمة بقيمة 9,328 يورو في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بعد 171 يومًا من انتهاء رحلة العمل في 29 أيار/مايو 2023.

50- وفي عام 2022، بلغ عدد حالات السفر الرسمي غير المسددة بحلول نهاية عام 2022 ما مجموعه 294 حالة، مع عدم تسوية الدفعة المقدمة بقيمة 141,569 يورو. وفي عام 2023، بلغ عدد حالات السفر الرسمي غير المسددة بحلول نهاية عام 2023 ما مجموعه 234 حالة، مع عدم تسوية الدفعة المقدمة بقيمة 275,710 يورو.

(حالة نموذجية) قام "ب" بسداد دفعة مقدمة قدرها 6,411يورو في 22 و24 آذار/مارس، بعد 180 يومًا من انتهاء رحلة العمل في 9 و23 تشرين الأول/أكتوبر، بعد تاريخ البيانات المالية (31 و23 كانون الأول/ديسمبر).

51- يرى المراجع الخارجي أن المحكمة قادرة على زيادة نجاعة الضوابط الداخلية وكفاءة استخدام الموارد من خلال الالتزام بالموعد النهائي لتقديم طلبات استرداد نفقات السفر.

52- **التوصية 3. يوصي المراجع الخارجي بأن تعمل المحكمة على تعزيز الرقابة الداخلية من خلال اعتماد نظام لرصد عدم الامتثال والإبلاغ عنه إلى الإدارة العليا من أجل تحسين الامتثال للموعد النهائي لتقديم طلبات استرداد نفقات السفر.**

1-4 الفرق بين إعداد الميزانية والتنفيذ الفعلي

53- وفقاً للمادة 112 من نظام روما والبند 3 من النظام المالي والقواعد المالية، تتم عملية إعداد ميزانية المحكمة بشكل عام على النحو التالي:

(أ) يعد قلم المحكمة الميزانية المقترحة لكل فترة مالية بالتشاور مع هيئات المحكمة الأخرى، المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ج) من المادة 34 من نظام روما الأساسي.

(ب) ويحدد سرد الميزانية، حيثما أمكن، الأهداف الملموسة والنتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء الرئيسية للفترة المالية.

(ج) ويرصد قلم المحكمة تحقيق الأهداف وإنجاز الخدمات خلال الفترة المالية، ويقدم في سياق الميزانية المقترحة التالية تقريراً عن الأداء الفعلي المتحقق.

(د) وتنظر لجنة الميزانية والمالية في الميزانية البرنامجية المقترحة. وتحيل تعليقاتها وتوصياتها إلى جمعية الدول الأطراف. وتنظر الجمعية في الميزانية البرنامجية المقترحة وتبت فيها.

54- ويرى المراجع الخارجي أن المحكمة يجب أن تعد ميزانيتها بدقة من خلال تحديد الأنشطة الضرورية الفعلية لضمان استخدام الموارد المحدودة بفعالية، وتمويل الأنشطة المطلوبة بشكل كافي، وتجنب النفقات غير الضرورية. ونظرًا لأن الميزانية تخضع لموافقة جمعية الدول الأطراف، فمن الضروري احترام تفاصيل الميزانية المعتمدة والالتزام بها أثناء التنفيذ.

55- ونتيجة لتحليل ميزانية السفر الرسمية وتفاصيل التنفيذ للسنة المالية 2023، كشف المراجع الخارجي، كما هو موضح في الجدول 4 أدناه، أن ميزانيات السفر الرسمية لكل إدارة والنفقات الفعلية أظهرت تناقضات كبيرة.

56- وأوضحت المحكمة أنه يجب الانتباه إلى وقوع بعض الاختلافات عن المخطط له بسبب التغييرات في المتطلبات التشغيلية والتي ترتبط أحيانًا بقيود بنود الالتزامات الأخرى غير السفر. فمثلا في حالة عدم تنفيذ خطط السفر كلية، فمن السهل جدا إلغاء السفر لأداء مهمة بدلاً من إلغاء عقد ثابت قائم سلفا، فعندما تنشأ الحاجة إلى إعادة تحديد الأولويات أو استيعاب متطلبات جديدة، يُحتمل جدا تغيير تكاليف السفر بين الخطط والتنفيذ، خاصة إذا وُضعت الخطط قبل عام ونصف من التنفيذ. ويُسمح إلى حد ما بحدوث درجة معينة من التباين بين التخطيط والتنفيذ. ففي عام 2023، استوعبت المحكمة أنشطة صندوق الطوارئ، جزئيًا من خلال خفض أولوية السفر في بعض الأقسام. وعلى نحو مماثل، في حالة الإفراط في تنفيذ مهمات السفر، أي عندما يقدم أحد الأقسام بعض خطط السفر لأداء المهام وتقوم لجنة الميزانية والمالية أو جمعية الدول الأطراف بخفض الموارد المخصصة لهذه المهام، عند قيامها بتخفيضات شاملة لجميع القطاعات والبنود، ينتهي الأمر بالقسم إلى إعادة تحديد الأولويات بتفضيل مهام السفر على الأنشطة الأخرى إذا كانت المهام ضرورية. ولابد من التأكيد مرة أخرى أن درجة معينة من التباين مسموح بها.

الجدول 7. الفرق بين مبلغ الميزانية والتنفيذ الفعلي حسب القسم (أعلى 5، أسفل 5) (يورو)

البرنامج الفرعي	*الميزانية (الميزانية البرنامجية السنوية) (APB)* (A)	*التنفيذ الفعلي* (B)	*الفرق* (A-B)	*معدل التنفيذ*
وحدة الشؤون الجنسانية والأطفال	20,000	2,246	17,754	٪11.2
قسم دعم المحامين	45,900	6,108	39,792	٪13.3
موظفو التطوير والتخطيط	67,300	11,102	56,198	٪16.5
مكتب الشؤون الخارجية	25,000	5,936	19,064	٪23.7

مكتب مدير شعبة خدمات الإدارة	10,400	2,591	7,809		٪24.9
قسم الطب الشرعي	30,000	101,940	71,940	-	٪339.8
قسم الخدمات العامة	3,400	13,348	9,948	-	٪392.6
قسم الخدمات اللغوية	10,000	54,632	44,632	-	٪546.3
قسم إدارة المعلومات والمعرفة	10,000	75,464	65,464	-	٪754.6
قسم المعلومات العامة والتوعية	1,200	17,703	16,503	-	٪1475.3

المصدر: البيانات التي أعادت المحكمة تجميعها وإنشاءها.

57- وينبغي وضع خطة مفصلة لضمان تنفيذ الميزانية فعليًا باتباع تفاصيل الميزانية. ومع ذلك، خلص المراجع الخارجي أن ميزانية نفقات السفر البالغة 20,000 يورو المخطط لها بموجب البرنامج الفرعي SP2640 لم تتضمن وصفًا لسبب أو غرض محدد من تخطيط الميزانية. وقد يتسبب هذا الوصف الغامض في تحديات في التنفيذ ويؤدي إلى انخفاض معدلات التنفيذ، كما هو موضح في الجدول 7.

الجدول 8–مقارنة بين تفاصيل إعداد الميزانية والتنفيذ الفعلي للبرنامج الفرعي SP2640

البرنامج الفرعي	*الميزانية البرنامجية السنوية للسنة المالية 2023*						*التنفيذ الفعلي*
	نقطة المغادرة	*نقطة الوصول*	*متوسط أسعار تذاكر الطيران*	*مجموع التكاليف*	*الوصف (الحدث)*	*التبرير (السبب)*	
SP2640	أمستردام	كوكس بازار	2,170	20,000	زيادة أنشطة جمعية الدول الأطراف/مكتب المدعي العام	زيادة ميزانية أنشطة جمعية الدول الأطراف/مكتب المدعي العام بمبلغ 20 ألف يورو	2246

58- وبالإضافة إلى ذلك، ورغم أنه كان من المتوقع أن تُعقد اجتماعات الجمعية العامة في نيويورك في عام 2023، فقد حددت بعض الإدارات نقاط المغادرة والوصول في مواقع غير مرتبطة بنيويورك أثناء إعداد الميزانية لحضور اجتماعات الجمعية العامة. ومن هذه الحالات، خلص المراجع الخارجي أن المحكمة بحاجة إلى استخدام بيانات أكثر صحة ودقة لتحديد ميزانية السفر.

الجدول 9–مقارنة بين تفاصيل إعداد الميزانية والتنفيذ الفعلي للبرنامج الفرعي SP2640

البرنامج الفرعي	*نقطة المغادرة*	*نقطة الوصول*	*متوسط أسعار تذاكر الطيران*	*مجموع التكاليف*	*الوصف (الحدث)*	*التبرير (السبب)*
SP4400	بوينس آيرس	أمستردام	7,045	22,300	حضور الممثلين الدائمين للدول الأطراف دورة الجمعية العامة للدول الأطراف	حضور الممثلين الدائمين للدول الأطراف دورة الجمعية العامة للدول الأطراف في نيويورك

SP6100	باماكو	أمستردام	5,670	45,200	الجمعية العامة للدول الأطراف والمجلس	الجمعية العامة للدول الأطراف في نيويورك
SP6100	تالين	أمستردام	1,565	20,600	الجمعية العامة للدول الأطراف والمجلس	الجمعية العامة للدول الأطراف في نيويورك

المصدر: البيانات التي أعادت المحكمة تجميعها وإنشاءها.

59- يرى المراجع الخارجي أنه إذا نفذت المحكمة ميزانية سفر تختلف عن الميزانية التي جمعية الدول الأطراف، فقد يؤدي ذلك إلى إضعاف سيطرتها على الميزانية، وإعاقة الأنشطة المخطط لها، ويؤدي إلى تخصيص غير فعال للموارد من خلال القيام بأنشطة غير مخطط لها.

60- **التوصية 4. يوصي المراجع الخارجي بأن تقوم المحكمة باستعراض خطط العام المقبل بشكل شامل وتحسين عملية صياغة ميزانية السفر من خلال عكس الخطط المتوقعة لضمان إعداد ميزانية السفر بكفاءة وفعالية.**

2- الصندوق الاستئماني لمكتب المدعي العام

61- أنشأ قلم المحكمة الصندوق الاستئماني لمكتب المدعي العام ("المكتب") للتعزيز التكنولوجي والقدرات المتخصصة ("الصندوق" أو "الصندوق الاستئماني") في 24 آذار/مارس 2022. وهو صندوق يرمي إلى تلبية احتياجاته العاجلة من الموارد والسماح له بمعالجة جميع الحالات قيد التحقيق أو المحاكمة بشكل فعال.

62- ويُمول الصندوق من خلال تبرعات الدول الأطراف وأُنشأ في البداية ليسري لفترة تشغيلية مدتها ثلاث سنوات (من 22/04/01 إلى 25/03/31). واعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، جمع الصندوق الاستئماني 32.272 ألف يورو من 28 دولة طرف والمفوضية الأوروبية. وتُستخدم هذه المساهمات لدعم عمل المكتب في مجالات الأولوية التالية: (أ) استخدام الأدوات والمعدات التكنولوجية المتطورة الحديثة لجمع وتحليل ومعالجة لغة الأدلة؛ (ب) وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي المعزز للشهود والناجين، بالإضافة إلى تدابير واسعة لحماية ودعم الشهود؛ و(ج) وتعزيز القدرات المخصصة والمتخصصة فيما يتعلق بالتحقيقات في الجرائم الجنسية والقائمة على نوع الجنس والجرائم ضد الأطفال.

63- وخلال مداولات الميزانية لعامي 2023 و2024، أعربت بعض الدول الأطراف عن الحاجة إلى إجراء استعراض شامل لتنفيذ الصندوق مما يرفع الميزانية العادية. لذلك، أجرى المراجع الخارجي استعراضا للتحقق بشكل أساسي من ملاءمة تنفيذ الصندوق ونظام تقييم الأداء وإبداء الملاحظات لإدارة الصندوق، وعلاقته بالميزانية العادية.

2-1 ملاءمة تنفيذ الصندوق الاستئماني

64- وفقًا للمادة 4-7 (إعداد خطة التكلفة) من المبادئ التوجيهية لإنشاء الصناديق الاستئمانية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية (ICC/PRESD/G/2004/002)، المشار إليها فيما يلي باسم "التوجيه الرئاسي")، فإن وضع خطة التكلفة لجميع الصناديق الاستئمانية شرط أساسي لبدء العمليات. وبناءً على ذلك، خطط المكتب لتخصيص 32,272ألف يورو في شكل اشتراكات، دفعتها 28 دولة طرفًا والمفوضية الأوروبية اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، عبر ثلاثة مجالات ذات أولوية على النحو التالي.

الجدول 10-التوزيع حسب المجال ذي الأولوية (المبالغ النقدية بالآلاف)

النفقات المتوقعة(*)	*30,304* **يورو**	*100٪*
1- التكنولوجيا المتقدمة	17,999 *يورو*	59٪
2- الدعم النفسي والاجتماعي وحماية الشهود	4,792 *يورو*	16٪
3- الجرائم الجنسية والقائمة على نوع الجنس والجرائم ضد الأطفال	7,513 *يورو*	25٪

(*) *المبلغ المخصص لأنشطة المجالات ذات الأولوية، والموظفين، والمشتريات. ولا يشمل تكاليف دعم البرامج.*

المصدر: الدورة الرابعة والأربعون للجنة الميزانية والمالية (CBF/44/15).

65- ووفقًا لمقترح إنشاء صندوق استئماني، فإن الغرض من هذا الصندوق هو معالجة الاحتياجات العاجلة للموارد المتعلقة بالخبرات المتخصصة من خلال، على سبيل المثال، تعيين خبراء أو شراء أدوات أو معدات متقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 4-9 (الرقابة على التنفيذ) من التوجيه الرئاسي على أنه من مسؤولية مسؤول التصديق التأكد من أن النفقات تتم وفقًا للنظام المالي والنظامان الأساسي والإداري لموظفي المحكمة. ولذلك، يجب على المكتب أن يسعى جاهداً لضمان تنفيذ الصندوق الاستئماني بسلاسة وفعالية.

66- واستعرض المراجع الخارجي حالة تنفيذ الصندوق الاستئماني خلال فترة المراجعة. ونتيجة لذلك، أكد على أنه اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، عند النقطة التي انقضت فيها حوالي 60٪ من الفترة التشغيلية الأصلية للصندوق، بلغت نفقات الصندوق 4,470 ألف يورو بمعدل تنفيذ 13.8٪. وحتى عند تضمين المبلغ الملتزم بإنفاقه، بلغ مجموع المصروفات من الصندوق 7,101 ألف يورو فقط (22.0٪).[2]

الجدول 11-نظرة عامة على الصندوق الاستئماني لمكتب المدعي العام (المبالغ النقدية بالآلاف)

إجمالي المبلغ المتعهد به	2,272 يورو

[2] من إجمالي المبلغ الذي تم التعهد به حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 البالغ 32,272,000 يورو، تم التعهد بمبلغ 11,069,381 يورو من النمسا وبلجيكا والدانمرك وهولندا في جمعية الدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر 2023. ولم يكن من الممكن إنفاق هذا المبلغ الإضافي أو الالتزام به في كانون الأول/ديسمبر 2023. وباستثناء مبلغ 11 مليون يورو، فإن معدل تنفيذ الصندوق الائتماني هو 21.1%. وإذا أخذنا في الاعتبار المبلغ الملتزم بإنفاقه، فإن معدل التنفيذ هو 33.5%.

إجمالي المبلغ المستلم(*)	28,423 يورو
المبلغ المنفق	4,470 يورو (13.8%)
المبلغ المنفق أو الملتزم بإنفاقه	7,101 يورو (22.0%) (**)

(*) باستثناء المساهمة العينية البالغة 428,299 يورو من شركة مايكروسوفت.

(**) إجمالي النفقات والالتزامات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 بما في ذلك الدفعات المقدمة وطلبات الشراء.

المصدر: الدورة الرابعة والأربعون للجنة الميزانية والمالية (CBF/44/15).

67- وعلى وجه الخصوص، تعهدت المفوضية الأوروبية في كانون الأول/ديسمبر 2022 بالتبرع بمبلغ 7,250 ألف يورو لمكتب المدعي العام، مع فترة تنفيذ متفق عليها مدتها 18 شهرًا (من 22/12/15 إلى 24/06/14). ومع ذلك، اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغ المبلغ المنفق 2,077 ألف يورو (28.6٪)، مما يرجح عدم استخدام المساهمة بالكامل في الإطار الزمني الأصلي. ونتيجة لذلك، مدد مكتب المدعي العام والمفوضية الأوروبية فترة التنفيذ لمدة 6 أشهر من خلال تعديل العقد، مما يشير إلى أن التنفيذ لا يسير كما هو مخطط له.

68- وبناءً على ذلك، حدد المراجع الخارجي سببين يعيقان تنفيذ الصندوق الاستئماني بسلاسة خلال فترة المراجعة الميدانية.

69- أولاً، أوضح مكتب المدعي العام أن التأخير في المشتريات والتوظيف هي الأسباب الرئيسية لنقص الإنفاق من الصندوق الاستئماني. وعلى عكس الميزانية العادية المخصصة للأنشطة المتكررة والمتوقعة، فإن الصندوق الاستئماني، كونه موارد تُنفق لمرة واحدة، يواجه عدم القدرة على التنبؤ بالعمليات. ويرجع ذلك إلى المهام الجديدة المتعلقة بالمشتريات والتوظيف، والتي قد تستغرق سنة واحدة كحد أقصى لإكمالها. وعلاوة على ذلك، وبسبب مشاكل السيولة الناجمة عن ارتفاع مستوى المتأخرات في الاشتراكات المقررة، نفذ قلم المحكمة تدابير صارمة لخفض التكاليف، بما في ذلك تأخير وإلغاء عمليات التوظيف. ونتيجة لذلك، هناك نقص في الموظفين للتعامل مع عمليات المشتريات والتوظيف، مما يتسبب في نهاية المطاف في مزيد من التأخير في تنفيذ أنشطة الصندوق الاستئماني.

70- ثانيًا، إن قرار قلم المحكمة السابق بالتنازل عن نصف تكلفة دعم البرنامج يجعل تنفيذ الصندوق الاستئماني صعبًا. وتُكسب تكلفة دعم البرنامج، وهي اشتراك في النفقات العامة لتنفيذ الأنشطة، جراء الأموال التي أُنفقت أثناء التنفيذ. لذلك، إذا بلغ إجمالي النفقات المتعلقة بالأنشطة الممولة من خلال الصندوق الاستئماني 1،000،000 يورو في عام معين، يُوفر إجمالي 65،000 يورو (6.5٪) لمكتب المدعي العام كتكلفة دعم البرنامج لدعم تنفيذ تلك الأنشطة. وتُقتطع الموارد اللازمة لدعم تنفيذ الصندوق الاستئماني من الميزانية العادية من الميزانية العادية، ويتحملها لاحقًا الصندوق الاستئماني لتكاليف دعم البرنامج عندما يُجمع ما يكفي من تكاليف الدعم للبرنامج وتُعالج المخصصات المقدمة له. وفي حين تُحدد تكاليف دعم البرنامج بشكل عام عند 13% من الأموال المستخدمة (وهو المعدل الذي تطبقه الأمم المتحدة)، فإن القرار الذي اتخذه قلم المحكمة السابق أدى إلى خفض تكاليف دعم البرنامج عند 6.5%

للصندوق الاستئماني. وهذا يقلل من قدرة الدعم لدى قلم المحكمة ويؤثر سلبًا في نهاية المطاف على تنفيذ الصندوق الاستئماني.

71- وأكد المكتب أنه لرفع معدل تنفيذ الصندوق، يبذل فريق الصندوق الاستئماني جهودًا مختلفة مثل إجراء عمليات فحص التنفيذ مع أصحاب المصلحة المعنيين من خلال الاجتماعات الأسبوعية والاستفادة من لوحات معلومات الصندوق الاستئماني لتتبعه ورصده. وبالإضافة إلى ذلك، تسهر الفِرق المشاركة في تنفيذ الصندوق الاستئماني على تنقيح الخطط وتعديلها مرارا وتكرارًا، وتحديدًا كل 4 إلى 5 أشهر، من أجل الاستجابة للاحتياجات المتغيرة بسرعة والحالات الناشئة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال قضية ضعف الأداء في تنفيذ الصندوق دون حل، مما يشير إلى تأخير في تحقيق الغرض المقصود من الصندوق المتمثل في معالجة الاحتياجات العاجلة للموارد. وفي هذا الصدد، ينبغي للمكتب أن يضع تدابير تحسين لزيادة معدل تنفيذ الصندوق الاستئماني.

72- **التوصية 5. يوصي المراجع الخارجي بأن يضع مكتب المدعي العام تدابير تحسينية لزيادة معدل تنفيذ الصندوق الاستئماني، مع مراعاة الوقت المطلوب لعمليات التوظيف والمشتريات، فضلاً عن القيود المفروضة على الموارد بسبب خفض تكاليف دعم البرنامج.**

2-2 إنشاء نظام المراقبة والملاحظات لصندوق الاستئماني

73- لتحقيق الأهداف السياسية للصندوق بشكل فعال، من الضروري إجراء رصد منتظم لعملياته وتقديم ملاحظات حول النتائج. ومن خلال عملية الرصد والملاحظات، يجب تحسين سياسات وإجراءات الصندوق بشكل مستمر.

74- ووفقًا البند 3-3 من المادة 3 من النظام المالي والقواعد المالية، يجب أن يحدد سرد الميزانية أهدافًا ملموسة ونتائج متوقعة ومؤشرات أداء رئيسية للفترة المالية. [...] ويرصد قلم المحكمة تحقيق الأهداف وإنجاز الخدمات خلال الفترة المالية، ويقدم في سياق الميزانية المقترحة التالية تقريراً عن الأداء الفعلي المتحقق. وبالنسبة للميزانية العادية، أُجري رصد منتظم وفقًا للبند المذكور أعلاه.

75- ولذلك، خلال فترة المراجعة، فحص المراجع الخارجي ما إذا كانت إجراءات الرصد سارية على الصندوق الاستئماني لمكتب المدعي العام لضمان تحقيق أهدافه.

76- أولاً، أجرى مكتب المدعي العام اجتماعات أسبوعية وشهرية لرصد حالة تنفيذ الصندوق الاستئماني. ومن خلال هذه الاجتماعات، استعرض المكتب حالة الاشتراكات ومعدل تنفيذ الصندوق حسب المجالات ذات الأولوية والقضايا المعلقة المتعلقة بالصندوق، كما قدم ملاحظاته بشأن نتائج الاستعراض. ومع ذلك، ركزت هذه الإجراءات على رصد الصندوق الاستئماني من منظور مالي، بدلاً من تقييم ما إذا كانت أهداف الصندوق قد تحققت.

77- ثانياً، قدم مكتب المدعي العام تقارير إلى أربعة جهات مانحة (فنلندا والدانمرك ولوكسمبورغ والمفوضية الأوروبية) التي طلبت على وجه التحديد تقريراً إضافياً عن اشتراكاتها من خلال اتفاقيات ثنائية مع مكتب

المدعي العام. وقد استعرض المراجع الخارجي التقارير المقدمة إلى فنلندا والمفوضية الأوروبية، وأكد أنها وضعت أهدافاً محددة واستخدمت مؤشرات ملموسة لتقييم ما إذا كانت هذه الأهداف قد تحققت.[3] كما تم التأكيد على أن هذا التقييم أُجري فقط على المجال الأول ذي الأولوية (التكنولوجيا المتقدمة)، والتي خصصت لها فنلندا والمفوضية الأوروبية اشتراكتهما على وجه التحديد. ومع ذلك، يرى المراجع الخارجي أنه ينبغي إعداد مثل هذه التقارير حول جميع مجالات الأولوية على أساس منتظم، وإتاحتها لجميع الجهات المانحة البالغ عددها 29 جهة قدمت تبرعات لمكتب المدعي العام.

78- ولتعزيز الكفاءة التشغيلية للصندوق الاستئماني، ينبغي لمكتب المدعي العام أن يتجاوز مجرد تقديم تحديثات مالية حول تنفيذ الصندوق أو تقديم تقارير مخصصة بناءً على طلبات الجهات المانحة. وينبغي للمكتب أن ينشئ نظام رصد يتضمن أهدافاً سياسية واضحة لكل مجال ذي أولوية، ومؤشرات تقييم محددة، وآلية إبداء التعليقات على النتائج. وينبغي تنفيذ عملية الرصد بشكل منتظم، على أن تكون النتائج متاحة لجميع الجهات المانحة، من أجل تحقيق أهداف الصندوق الاستئماني في نهاية المطاف.

79- **التوصية 6. يوصي المراجع الخارجي بأن ينشئ مكتب المدعي العام نظاماً لرصد تحقيق أهداف الصندوق الاستئماني بشكل دوري وتقديم تعليقات بشأن تحقيق أهداف الصندوق الاستئماني.**

3-2 تعزيز الرقابة الداخلية اللازمة فيما يتعلق بتأثير الصندوق الاستئماني على الميزانية العادية

80- وفقاً للمادة 116 من نظام روما الأساسي، تُعد التبرعات، التي تشكل موارد الصندوق الاستئماني، أموالاً إضافية للميزانية العادية. وفي هذا الصدد، لا ينبغي للاشتراكات المقدمة إلى الصندوق والأنشطة المنفذة باستخدامها أن تؤدي إلى التزامات مالية فيما يتصل بالميزانية العادية (مقترح إنشاء صندوق استئماني). وقد أكدت كل من لجنة الميزانية وجمعية الدول الأطراف مراراً وتكراراً أن الصندوق الاستئماني لا ينبغي أن يفرض أي عبء مالي على الميزانية العادية، مثل تحميل المحكمة مسؤولية إضافية (ICC-ASP/21/15 ،CBF/39/12).

81- ووفقًا للبند 7-2 من المادة 7 من النظام المالي والقواعد المالية، فإن قبول التبرعات التي تنطوي بشكل مباشر أو غير مباشر على مسؤولية مالية إضافية للمحكمة يتطلب موافقة مسبقة من جمعية الدول الأطراف. ونظرًا لهدف هذا النظام، فإذا كان هناك قلق حول تأثير الصندوق الاستئماني وأنشطته ماليًا على الميزانية العادية، فمن الضروري استعراض مدى ملاءمة هذا التأثير المالي قبل تنفيذ الصندوق والإبلاغ عن النتائج إلى هيئات الرقابة مسبقًا، من أجل إدارة العبء المالي الذي قد يفرضه الصندوق الاستئماني على الميزانية العادية داخليًا.

82- واستعرض المراجع الخارجي ما إذا كانت هناك إجراءات رقابة داخلية قائمة فيما يتعلق بالتأثير المالي للصندوق الاستئماني على الميزانية العادية خلال فترة المراجعة الميدانية.

---

[3] على سبيل المثال، حددت التقارير المرحلية المتعلقة باشتراكات المفوضية الأوروبية، والتي كانت مخصصة للمجال الأول ذي الأولوية (التكنولوجيا المتقدمة)، الهدف العام المتمثل في "تعزيز عملية الأدلة الرقمية وتكاملها لدى المكتب" واستخدمت مؤشر "حجم الأدلة الرقمية التي يحتفظ بها المكتب ويعالجها" لتقييم تحقيق هذا الهدف.

83- ومنذ عام 2022، أبرم المكتب عقدًا لمدة خمس سنوات لاستخدام برمجية RelativityOne، والذي يسري من 1 تموز/يوليو 2022 إلى 30 حزيران/يونيو 2027، برسوم تعاقدية تبلغ حوالي 2.5 مليون دولار. وبالتالي، فإن استخدامه يمتد إلى ما بعد تاريخ انتهاء صلاحية تشغيل الصندوق الاستئماني في الأول من نيسان/أبريل 2025. وأشار المكتب إلى أنه بعد انتهاء فترة العقد، ستُدمج تكاليف ترخيص هذه البرمجية في الميزانية العادية للمحكمة الجنائية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، وقع المكتب عقدًا لمدة ثلاث سنوات لاستخدام برنامج Microsoft Azure، من 1 تموز/يوليو 2023 إلى 30 حزيران/يونيو 2026، برسوم تعاقدية تبلغ حوالي 1.2 مليون دولار، مما يمدد أيضًا استخدامه إلى ما بعد تاريخ انتهاء صلاحية تشغيل الصندوق الاستئماني. وأوضح المكتب أن تكاليف الترخيص المستقبلية لبرمجية Microsoft Azure ستُدمج أيضًا في الميزانية العادية. وبالتالي، هناك قلق من أن الأنشطة التي يمولها الصندوق الاستئماني قد تستمر في التأثير على الميزانية العادية في الأمد البعيد حتى بعد انتهاء صلاحية الصندوق الاستئماني.

84- وقد تكون مثل هذه الزيادة في الميزانية العادية حتمية بعد انتهاء عمليات الصندوق الاستئماني. ومع ذلك، إذا كان هناك تأثير مالي متوقع على الميزانية العادية، فمن الضروري وضع إجراءات الاستعراض الداخلي مسبقا لتقييم المدة والمبلغ قبل التنفيذ ومشاركة النتائج مع أصحاب المصلحة المعنيين. ومع ذلك، يبدو أن مكتب المدعي العام لم يضع بعد مثل هذه الإجراءات المنهجية بشكل كامل.

85- أولاً، تعقد المحكمة حاليًا اجتماعًا للجنة استعراض المشتريات لاستعراض مدى كفاية المشتريات فيما يخص النفقات التي تتجاوز 50,000 يورو. ومع ذلك، ذكر تقرير لجنة استعراض المشتريات الصادر في 25 تموز/يوليو 2022، بشأن برمجية RelativityOne، فقط خلفية المشتريات، ومدى كفاية فترة الشراء والمبلغ، ووجود خيارات بديلة محتملة. ولم يتضمن نتائج تحليل التأثير المالي الطويل الأجل لتنفيذ برمجية RelativityOne على الميزانية العادية للمحكمة.

86- ثانيًا، قدم مكتب المدعي العام تقريرين إلى لجنة الميزانية والمالية بشأن الحصول على برمجيات هامة تهدف إلى تعزيز تكنولوجيات التحقيق (الدورتان التاسعة والثلاثون والحادية والأربعون للجنة الميزانية والمالية). ومع ذلك، لم يذكر التقرير الصادر عن الدورة التاسعة والثلاثين (CBF/39/13) بشكل مباشر تأثير الحصول على البرمجيات على الميزانية العادية للمحكمة. وذكر التقرير الصادر عن الدورة الحادية والأربعين (CBF41/04S01) تأثير الحصول على برمجيات هامة مثل RelativityOne و Microsoft Azure على الميزانية العادية؛ ومع ذلك، فقد صيغ هذا التقرير استجابةً لاستفسارات من لجنة الميزانية والمالية في أيار/مايو 2023، بعد إبرام العقود وتنفيذ البرمجيات.

87- وحدد المراجع الخارجي الحالات التي قد يفرض فيها الصندوق الاستئماني أعباء مالية مستقبلية على الميزانية العادية. ومع ذلك، فقد لوحظ عدم وضع إجراءات منهجية لتقييم الآثار المالية طويلة الأجل على الميزانية العادية أثناء مرحلة الشراء، ولم تُقدم التقارير إلى هيئات الرقابة مثل لجنة الميزانية والمالية مسبقا قبل التنفيذ. وهذا يكشف عن الحاجة إلى إجراءات رقابة داخلية أكثر تنظيماً.

88- **التوصية 7. يوصي المراجع الخارجي بأن يضع مكتب المدعي العام إجراءات رقابة داخلية لتحليل التأثير المحتمل للصندوق الاستئماني على الميزانية العادية أثناء مرحلة مراجعة التنفيذ والإبلاغ عن النتائج إلى هيئات الرقابة مثل لجنة الميزانية والمالية وجمعية الدول الأطراف مقدمًا.**

3- تحسين إدارة الأصول وأساليب الجرد المادي

89- وفقًا لـ "التعليمات الإدارية بشأن إدارة الممتلكات والأصول" الصادرة عن المحكمة والقواعد الأخرى ذات الصلة، تعامل المحكمة الأصول التي تقدر قيمتها بمبلغ 1,000 يورو أو أكثر لكل وحدة في وقت تملكها مع صلاحية متوقعة لمدة عام واحد أو أكثر باعتبارها "ممتلكات غير قابلة للاستهلاك" وتدرجها في رأس المال، وتعامل الأصول التي تقل قيمتها عن مبلغ 1,000 يورو وتنطوي على مخاطر أعلى من المعتاد للسرقة أو الضياع، مثل الهواتف الذكية والكمبيوتر المحمول، باعتبارها "أصول خاصة" وتُسجل باعتبارها نفقات في الفترة المالية الحالية.

90- وبمجرد تملك الأصول (الممتلكات غير القابلة للاستهلاك والأصول الخاصة)، تقوم المحكمة بوضع علامات عليها باستخدام الباركود، ومسحها ضوئيًا بشكل فردي، ووضع معلومات مفصلة ورقم الأصل في سجل أصول جمعية الدول الأطراف.

91- وتعين المحكمة مستخدمي الأصول كأمناء، وتعهد إليهم بإدارة الأصول، وتعين أمينًا منفصلًا يشرف على العناصر المشتركة. ويُكلف الأمناء بعرض قائمة الأصول المخصصة لهم، وتحديد الأصول وتسجيل حالة إدارة الأصول في أداة "أصولي" (My Assets) على صفحة الإنترنت في الشبكة الداخلية.

92- وفي المقابل، تتولى وحدة اللوجستيات والنقل التابعة لقسم الخدمات العامة المسؤولة عن إدارة الممتلكات في المحكمة. ويشكل ثلاثة موظفين فريق الجرد تحت إشراف رئيس وحدة اللوجستيات والنقل، ويقومون بإجراء جرد مادي سنوي (نصف سنوي للمكاتب الميدانية) فيما يتعلق بالأصول (الممتلكات غير القابلة للاستهلاك والأصول الخاصة) لضمان الرقابة المناسبة على ممتلكات المحكمة.

93- وفي هذا الصدد، خلال فترة الجرد المادي كل عام، يرسل قسم الخدمات العامة بريدًا إلكترونيًا إلى جميع الموظفين، يطالبهم بتأكيد حيازة وحالة العناصر المخصصة لهم على أداة "أصولي" (My Assets). وخلال نهاية فترة الجرد، تُرسل تذكيرات للمستخدمين الذين لم يقوموا بإجراء جرد مادي بعد، ولم يؤكدوا العناصر الخاصة بهم على أداة "أصولي" من أجل المساعدة في تقليل عبء العمل الناتج عن الجرد المادي. وبالنسبة لأولئك الذين تلقوا البريد الإلكتروني، فيلزمهم تأكيد دقة واكتمال قوائم الأصول الخاصة بهم من خلال النقر على مربع الرسالة "أؤكد أن الأصول المذكورة أعلاه تقع تحت حيازتي أو مسؤوليتي". وإذا كانت القائمة غير صحيحة أو غير مؤكدة، فإن المستخدمين ينقرون على مربع الرسالة "قائمة الأصول المذكورة أعلاه غير صحيحة" ويبلغون عن التناقضات في مربع التعليق.

الشكل 6–لقطة شاشة لأداة "أصولي" (My Assets)

94- بعد ذلك، تقوم لجنة الجرد بإجراء جرد مادي من خلال زيارة المكاتب والمواقع الأخرى للتحقق من موقع وحالة الأصول، ومسح الباركود، ومقارنتها بالقائمة الموجودة في سجل الأصول وأداة "أصولي".

95- وإذا خلصت نتيجة الجرد المادي أن الأصول مفقودة، فيجب على الأمناء الإبلاغ عن الخسارة إلى قسم الأمن. ويجوز لهيئة مسح الممتلكات التوصية بشطب الأصول التي تم تأكيد فقدها أو سرقتها أو تلفها.

96- وخلصت نتيجة المراجعة الخارجية أن الجرد المادي للمحكمة لعام 2023 أجراه ثلاثة أعضاء من موظفي المحكمة من 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 إلى 30 كانون الثاني/يناير 2024، وتم التحقق من 6,726 من أصل 8,453 أصلًا مسجلاً (79.57٪)، ولم يتم تأكيد وجود وحالة 1,727 أصل (20.43٪). وتُبذل جهود إضافية للتحقق بشكل مستمر بعد فترة الجرد المادي. واعتبارًا من أيار/مايو 2024، لم يتم التحقق ماديا من 1,114 أصل.

97- ويرجع السبب وراء هذا الوضع على عدم فعالية طريقة إدارة الأصول الحالية القائمة على الباركود لإجراء جرد للمخزون المادي، والتي تتطلب المسح اليدوي للباركود الخاص بكل أصل. فإذا غاب مستخدمو الأصول بسبب الإجازة أو رحلة العمل، تتأخر عملية الجرد بسبب الحاجة إلى إعادة جدولة الزيارة عبر البريد الإلكتروني.

98- كما خلص قسم الخدمات العامة عبر تحليل داخلي أن الأمناء لا يتحققون من حيازة وحالة العناصر المخصصة لهم في أداة "أصولي" لأن مستخدمي الأصول لا ينقلون بشكل صحيح سلطة الإدارة إلى مستخدمي أصول آخرين عندما يكونون في إجازة طويلة (في مهمة، في إجازة، مرض، إلخ).

99- وحدد قسم الخدمات العامة الأسباب وراء عدم تأكيد الأمناء على وجود وحالة أصولهم على أداة "أصولي"، وهي الغياب الطويل الأمد (المهام، الإجازات، المرض) أو قضايا أخرى.

100-واعتبارًا من أيار/مايو 2024، لا يزال قسم الخدمات العامة يحاول تحديد "الممتلكات غير القابلة للاستهلاك" غير المتحقق منها عبر الجرد المادي لعام 2023. ونتيجة لذلك، فإن نظام إدارة الأصول الحالي غير فعال، مما يؤدي إلى قضاء قدر مفرط من الوقت في الجرد المادي لعام 2023 وانخفاض معدلات استخدام أداة "أصولي". وعلى النقيض من ذلك، تستخدم إدارة الأصول باستخدام تقنية تحديد الهوية بموجات الراديو (RFID) التردد اللاسلكي لمسح عناصر متعددة في وقت واحد دون اتصال مباشر، مما يجعلها أكثر كفاءة من الباركود وتسمح بالجرد المادي حتى من مسافة بعيدة.

101- وفحص المراجع الخارجي 1,114 أصلًا لم يتم التحقق منها. وعليه، خلص أن 416 أصلًا هي "ممتلكات غير قابلة للاستهلاك" (القيمة الدفترية 69,695 يورو)، و728 أصلًا هي "أصول خاصة" (قيمتها السعرية 392,709 يورو). وأُدرجت بالفعل "الأصول الخاصة" كمصروفات ولكن بعض "الممتلكات غير القابلة للاستهلاك" قد تتطلب شطبًا بناءً على نتيجة التحقق الإضافي. وينبغي للمحكمة أن تدرك أهمية وضع التدابير، وذلك للتأكد من أن نتائج الجرد المادي تنعكس في البيانات المالية للسنة المالية المعنية لتوفير معلومات مالية دقيقة.

102- **التوصية 8. يوصي المراجع الخارجي بأن تضع المحكمة خطة لتحسين أساليب إدارة الأصول بكفاءة، بما في ذلك الجرد المادي، وزيادة معدل استخدام أداة "أصولي" حتى يتمكن الأمناء من استخدامها بفعالية.**

103- **التوصية 9. يوصي المراجع الخارجي بأن تضع المحكمة إجراءات الرقابة الداخلية، لضمان انعكاس نتائج الجرد المادي في البيانات المالية في الوقت المناسب.**

ثانياً- متابعة توصيات السنوات السابقة

104- قام المراجع الخارجي باستعراض تنفيذ التوصيات المعلقة، وقد وردت سبع توصيات في تقرير المراجعة بشأن البيانات المالية للمحكمة.

رقم التوصية	موضوعها	منفذة	منفذة جزئيا	غير منفذة
ICC-2017-1	حقوق التصويت للدول المتأخرة في في سداد الاشتراكات (المادة 112 من نظام روما)			X
ICC-2021-3	التعليمات الإدارية بشأن علاوة المنصب الخاص			X
ICC-2021-4	تحويل الأموال			X
ICC-2021-5	ضوابط أنظمة SAP		X	
ICC-2022-1	استعراض النظام الأساسي والإداري للموظفين			X
ICC-2022-2	الخطوة بشأن التوظيف			X
ICC-2022-3	إدارة المنح التعليمية	X		

1- [ICC-2017-1] حقوق التصويت للدول المتأخرة في سداد الاشتراكات (المادة 112 من نظام روما)

105- من أجل تعزيز عملية تحصيل متأخرات الاشتراكات، يوصي مراجع الحسابات الخارجي السابق بألا يسمح للدول الأطراف المتأخرة في سداد اشتراكاتها بالنسبة لسنتين منصرمتين كاملتين إلا عند الالتزام بجدول تسديد المبالغ المستحقة، وفقا لشروط المادة 112 من نظام روما الأساسي.

106- وقُدمت هذه التوصية في عام 2017 وما زالت قيد التنفيذ. ورغم ترحيب الجمعية بالمبادئ التوجيهية لخطط السداد التي وضعتها المحكمة، يبدو أن جوهر القضية التي تفرض عقوبة حرمان الأعضاء من حقوق التصويت لا يتم تنفيذه.

2- [ICC-2021-3] التعليمات الإدارية بشأن علاوة المنصب الخاص

107- أوصى المراجع الخارجي بإعداد تعليمات إدارية بشأن علاوة المنصب الخاص تحدد تاريخ بدء السداد، مع مراعاة نظام الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

108- وفي ضوء الأولويات السياسية الأخرى، ولا سيما التعليمات الإدارية بشأن ترسيم الموظفين واختيارهم، والتدابير الخاصة المؤقتة، فإن المحكمة ليست في وضع يسمح لها بالإشارة إلى موعد سريان علاوة المنصب الخاص. وقد لاحظت الحاجة إلى ذلك، ومع ذلك، ستُضاف علاوة المنصب الخاص إلى قائمة العلاوات التي يتعين معالجتها. ولم تحدد المحكمة تاريخًا لاستكمال تنفيذ التوصية.

3- [ICC-2021-4] تحويل الأموال

109- أوصى المراجع الخارجي فيما يتعلق بتحويل الأموال بأن تضع المحكمة بوضوح معايير تحديد المبالغ ليوافق عليها قلم المحكمة أو المدعي العام.

110- وتوافق المحكمة على التحويلات التي تزيد عن 200,000 يورو فقط؛ ويراجع مدير البرنامج أو البرنامج الفرعي التحويلات التي تقل عن هذه العتبة ويوافق عليها قسم الميزانية، ولكن لا يتولى كبار المسؤولين استعراضها أو الموافقة عليها. واستعرضت فريق الميزانية العامل التابع للمحكمة قضية العتبة في الربع الأول من عام 2024. ومع ذلك، سادت آراء متباينة في الاستعراض، مما استلزم إجراء المزيد من المناقشات الداخلية للتوضيح. وبالتالي، لا تزال اعتبارات المراجع الخارجي فيما يتعلق بتطبيق المعايير قيد المراجعة والمناقشة الداخلية. وتتوقع المحكمة أن يكون تاريخ الانتهاء في الربع الرابع من عام 2024.

4- [ICC-2021-5] ضوابط أنظمة SAP

111- أوصى المراجع الخارجي بأن تقصر المحكمة النفاذ الواسع لأنظمة SAP على عدد صغير من مشغليها ومديري التطبيقات؛و إيجاد طرق للتخفيف من خطر نشر البرنامج والتلاعب في إعداده بشكل غير مصرح به؛ وتنفيذ حل لضمان توفر سجل كامل لتغيير بيانات أنظمة SAP. كما أوصينا المحكمة بإجراء استعراض حول النفاذ إلى أنظمة SAP سنويًا أو ربع سنويًا.

112- وصنفت المحكمة التوصيات المتعلقة بأنظمة SAP في المراجعة السابقة في عام 2023 إلى إجمالي 17 توصية، وأجرى المراجع الخارجي المراجعة لتحديد ما إذا كانت التوصيات قد نُفذت أم لا. ومن بين العناصر السبعة عشر، هناك 8 توصيات مصنفة على أنها "قيد التنفيذ" أي أنها لا تزال تتطلب فحوصات التنفيذ.

113- وأشارت المحكمة إلى عدم إحراز تقدم إضافي للإبلاغ عنه فيما يتعلق بهذه التوصية منذ آخر مرة تم فيها الإبلاغ. لذلك، قام المراجع الخارجي بتقييم حالة تنفيذ هذه التوصية على أنها "منفذة جزئيًا".

114- وفي تقرير المتابعة الأخير بشأن التنفيذ، أشارت المحكمة الجنائية الدولية إلى أن التوصيات ستُنفذ بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. ومع ذلك، فقد مر عام دون أي تنفيذ، وأُجل تاريخ الإنجاز المبلغ عنه سابقًا إلى الربع الرابع من عام 2024، نظرًا للجهود اللازمة لتنفيذ التدابير التخفيفية للتوصيات الثمانية قيد التنفيذ. وبناءً على ذلك، طلب المراجع الخارجي من المحكمة الجنائية الدولية إعطاء الأولوية وتسريع تنفيذ هذه التوصية.

5- [ICC-2022-1] استعراض النظام الأساسي والإداري للموظفين

115- أوصى المراجع الخارجي بأن تقوم المحكمة بإجراء استعراض شامل للنظام الأساسي والإداري للموظفين والمبادئ التوجيهية مع مراعاة الغرض من قاعدة المحكمة 3-1 لتكون متوافقة مع النظام الأساسي والإداري للموظفين في الأمم المتحدة من أجل تعزيز كفاءة ميزانية تكاليف الموظفين.

116- وترفض المحكمة التوصية بأن يوازي نظامها بالكامل نظام الأمم المتحدة، مؤكدة استقلاليتها في وضع النظام الإداري الذي يلبي احتياجاتها التنظيمية المحددة مع التوافق مع مبادئ الأمم المتحدة. وبالتالي، قرر المراجع الخارجي أن التوصية لم يتم تنفيذها.

6- [ICC-2022-2] الخطوة بشأن التوظيف

117- أوصى المراجع الخارجي بأن تعدل المحكمة مبادئها التوجيهية من أجل تعزيز الشفافية ونزاهة تحديد خطوات التوظيف الأولي.

118- ووفقًا للمحكمة، فإن التعليمات الإدارية بشأن اختيار الموظفين هي التعليمات الإدارية الثانية ذات الأولوية لعام 2024، بعد ترسيم الموظف، بهدف التنفيذ بحلول نهاية عام 2024. وتتوقع المحكمة أن يكون تاريخ الانتهاء في الربع الرابع من عام 2024. وعليه، قرر المراجع الخارجي أن التوصية لم يتم تنفيذها.

7- [ICC-2022-3] إدارة المنح التعليمية

119- أوصى المراجع الخارجي بأن تضع المحكمة إجراءات تتضمن أحكامًا لتعزيز إدارة سُلَف المنح التعليمية، مثل المواعيد النهائية المحددة لمطالبات التسوية والحد من السُلف اللاحقة في حالة عدم التسوية السابقة.

120- وأكد المراجع الخارجي أن المحكمة نفذت التوصية. وقد قبلت المحكمة التوصية وبدأت في تعديل سير عملها. ويتضمن هذا التعديل ضمان تسوية سُلف المنح التعليمية في غضون ثلاثة أشهر بعد نهاية العام الدراسي. وبالإضافة إلى ذلك، تطلب تسوية أي سُلف مستحقة لأعضاء هيئة التدريس الذين ينتقلون بين الوكالات كجزء من عملية إبراء الذمة، وفي نهاية العام الدراسي حسب الضرورة.

121- ونظرًا لوجود المزيد من التوصيات قيد التنفيذ مقارنة بالتوصيات المنفذة بالفعل، فسيتم إجراء مراجعات الحسابات بشكل مستمر.

خامساً – شكر وتقدير

122- يود المراجع الخارجي أن يعرب عن خالص امتنانه لأعضاء المحكمة وقسم خدمات الإدارة، وخاصة قسم المالية، وقسم الموارد البشرية، وقسم الميزانية، وقسم الخدمات العامة، وفريق أنظمة SAP، على تعاونهم ودعمهم أثناء المراجعة.

انتهت ملاحظات المراجعة.

التذييلات

التذييل 1: متابعة التقرير بشأن إدارة الموارد البشرية تموز/يوليو (2018)

رقم التوصية	موضوعها	التوصيات المتبقية	منفذة	منفذة جزئيا	غير منفذة
HR–2018–1	المساواة بين الجنسين	من أجل معالجة مسألة (عدم) المساواة بين الجنسين في المحكمة الجنائية الدولية، يوصي المراجع الخارجي بأن تتخذ المحكمة، على أساس دراسة يعدها قسم الموارد البشرية، تدابير ا إضافية لزيادة تمثيل الموظفات على مستويات أرفع، مثل العمل ببرنامج التوجيه أو تعيين جهة اتصال للنساء.		X	

التوصية HR–2018–1 (المساواة بين الجنسين) مُنفذَّة تنفيذا جزئيا. تدرس المحكمة/قلم المحكمة حاليًا سياسة إضافية بشأن التدابير الخاصة بالإناث أثناء عمليات التوظيف لسد فجوة عدم المساواة بين الجنسين. وستُجرى المشاورات بشأن هذه السياسة الإضافية بالتوازي مع التعليمات الإدارية لاختيار الموظفين.

التذييل 2: متابعة التقرير المتعلق بإدارة عملية الميزانية تموز/يوليو (2019)

رقم التوصية	موضوعها	التوصيات المتبقية	منفذة	منفذة جزئيا	غير منفذة
BS–2018–8	الموافقة المشاريع المتعددة السنوات	ضمانا للاتساق المبسَّط بين الموافقة على موافقة جمعية الدول الأطراف على المشاريع الاستثمارية المتعددة السنوات وقرارات الميزانية السنوية ذات الصلة، يوصي المراجع الخارجي المحكمة بأن تقدم إلى جمعية الدول الأطراف مقترحا لتوسيع نطاق المجالات المشمولة بالحساب المتعدد على السنوات الخاص حاليا باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات بحيث: (أ) يمكن استخدامه كآلية متعددة الأغراض ومتعددة السنوات تسمح بنقل موارد الميزانية العادية غير المنفقة إلى قائمة من المشاريع الاستثمارية الهامة الأخرى المتعددة السنوات التي وافقت عليها جمعية الدول الأطراف؛ ويوصي (ب) بتصميم قواعد مناسبة، تضمن الفصلَ القاطعَ بين الاعتمادات المخصصة لكل مشروع معتمد وتقدي مَ تقرير سنوي إلى جمعية الدول الأطراف		X	
BS–2018–9	العجز في السيولة	تفاديا للعواقب المالية وتلك المتعلقة بالسمعة في حال حدوث عجز في السيولة، يوصي المراجع الخارجي بأن تفوّض جمعية الدول الأطراف بعض المسؤولية إلى المكتب، من أجل: (أ) أن يعلن، في الوقت المحدد (أي بمنح مدة معقولة، مثل أسبوعين/ثلاثة أسابيع، سيتعين تحديدها تحديدا أدق، قبل أن يمثل المال النقدي المتاح المتوقع مدة تقل عن شهر واحد من المدفوعات القياسية)، أن المحكمة وافقت موافقة استثنائية على استخدام صندوق الطوارئ، و/أو، في حالة عدم توفر النقد بالقدر الكافي في الصندوق، للتفاوض مسبق على اعتماد خط مالي؛ (ب) السماح للمحكمة باستخدام أي من هذين التسهيلين أو كليهما بفعالية، ولكن فقط عندما يصبح من الواضح أنه لا يمكن تفادي أزمة السيولة ((على سبيل المثال ،عندما لا يتبقى إلا يوم واحد أو يومين فقط من النقد)، ومن الضروري أيضا تحديد هذا التأخير أيضا إلى تحديدا دقيقا جدا مسبقا)؛ (ج) وتقديم تقرير عن هذا الوضع فورا إلى الدول الأطراف بشأن كل من القرارين السابقين.		X	

تعتبر التوصية BS–2018–8 (الموافقة على المشاريع متعددة السنوات) منفذة جزئيا. أشارت لجنة المالية والميزانية في دورتها الثالثة والثلاثين أن الخبرة المكتسبة في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات ستكون ذات قيمة لا تقدر بثمن قبل توسيعها لتشمل مشاريع أخرى وتعديل النظام المالي والقواعد المالية، إذا لزم الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، تحسن وضع السيولة لدى المحكمة بشكل كبير مع سداد بعض الاشتراكات غير المسددة الكبيرة في عام 2023، بما في ذلك سداد 6.9 مليون يورو في كانون الأول/ديسمبر 2023.

تعتبر التوصية BS 2018–9 (نقص السيولة) منفذة جزئيا. تواصل الدول الأطراف النظر في مسألة السيولة في سياق التيسير السنوي الذي يقوم به الفريق العامل في لاهاي بشأن الميزانية، بما في ذلك فيما

يتعلق بتقييم وتنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في استعراض الخبراء المستقلين الذي أجري في عام 2020.

التذييل 3: متابعة التقرير المتعلق بالموظفين المؤقتين لعام 2022

رقم التوصية	موضوعها	التوصيات المتبقية	منفذة	منفذة جزئيا	غير منفذة
TP–2022–1	الميزانية	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بإجراء دراسة لتحسين مدى ملاءمة وشفافية ميزانية المساعدة المؤقتة العامة، والتي ستشمل استعراض مدى أهمية وجود وظائف شاغرة طويلة الأجل لتقديم المساعدة المؤقتة العامة، دون الحد من قدرة المحكمة على معالجة احتياجات التوظيف المتقلبة.			X
TP–2022–2	الميزانية	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بتحديد ما إذا كان من الضروري تطبيق معدلات الشواغر القياسية على وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي تم تمديدها بعد السنة التقويمية، حسب وصية لجنة الميزانية والمالية في عام 2014، لضمان أن يعكس مستوى تمويل المساعدة المؤقتة العامة متطلبات التوظيف بدقة.			X
TP–2022–3	الميزانية	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بإنشاء خط ميزانية منفصل للمقاولين الأفراد.	X		
TP–2022–4	الميزانية	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بما يلي: (أ) وضع خطة إما لإدراج وظائف المساعدة المؤقتة العامة الحالية من الفئة "باء" و"جيم" في ميزانية البرنامج المقترحة أو إيقافها بعد استعراض احتياجاتها التشغيلية وتقديم الخطة إلى لجنة الميزانية والمالية وجمعية الدول الأطراف للموافقة عليها، مع تزويدها بتقارير التقدم المحرز كل عام؛ (ب) والامتناع عن الممارسة التي تنطوي على إنشاء أو استمرار وظائف المساعدة المؤقتة العامة "غير المعتمدة" (وظائف الفئة "باء" و"جيم") في المستقبل واستخدام المساعدة المؤقتة الخاصة بدلاً من ذلك لمعالجة احتياجات التوظيف التي تقل عن سنة تقويمية والتي تكون غير متوقعة أو غير متنبأ بها عند اقتراح الميزانية.			X
TP–2022–5	الميزانية	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بإجراء استعراض شامل لوظائف المساعدة المؤقتة العامة الحالية لتحديد الوظائف التي يلزم تحويلها إلى وظائف ثابتة، والتي يجب أن تحل تدريجياً محل الوظائف الثابتة التي لم تعد هناك حاجة إليها ويجب إلغاؤها.	X		
TP–2022–6	الميزانية	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بتنفيذ إصلاح سياسة المساعدة المؤقتة العامة المقترحة في عامي 2015 و2017، وإصدار تعليمات إدارية بشأن مدة وتمديد التعيينات المحددة المدة الممولة من المساعدة المؤقتة العامة.			X
TP–2022–7	الميزانية	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بما يلي: (أ) تقديم تقرير سنوي بقائمة الوظائف الشاغرة التي تغطيها المساعدة المؤقتة الخاصة إلى لجنة الميزانية والمالية، وذلك لضمان عدم الاحتفاظ بوظائف المساعدة المؤقتة الخاصة لفترة أطول من المدة اللازمة لشغل الوظائف الشاغرة أو استبدال الموظفين في إجازة ممتدة؛ (ب) وتقديم تقرير إلى لجنة الميزانية والمالية بقائمة وظائف المساعدة المؤقتة الخاصة التي تم تمديدها بشكل استثنائي لأكثر من عام واحد؛ (ج) والامتناع عن الممارسة التي تنطوي على تمديد التعيينات قصيرة الأجل لأكثر من عام واحد دون أسباب مبررة للتمديد منصوص عليها في التعليمات الإدارية بشأن التعيينات قصيرة الأجل.		X	
TP–2022–8	التمثيل الجغرافي	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بإدراج الموظفين الفنيين في الوظائف المعتمدة ضمن المساعدة المؤقتة العامة عند تحديد أهداف التمثيل الجغرافي وإبلاغ جمعية		X	

	العادل والتوازن بين الجنسين	الدول الأطراف بالتقدم الذي يجب إحرازه في التمثيل الجغرافي على أساس المقارنة بالأهداف إذا تم تشغيل وظائف المساعدة المؤقتة العامة لفترة الخدمة متعددة السنوات كما هي الحال اليوم.	
TP-2022-9	التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بما يلي: (أ) تشكيل لجنة تسعى إلى تنوع الأقاليم في التعيينات، حيثما أمكن؛ (ب) السعي إلى تحقيق نتائج ذات مغزى نحو التمثيل الجغرافي العادل من خلال استخدام أساليب مختلفة مثل وضع قواعد لإعطاء الأولوية للمرشحين من الدول الأطراف غير الممثلة أو غير الممثلة بشكل كاف في عملية التوصية من خلال تعيين المديرين استجابة لطلبات تعيين المرشحين من القوائم.	X

تعتبر التوصيتان TP-2022-1-9 و TP-2022-2 منفذتين. ذكرت المحكمة أن هاتين التوصيتين لا تنطبقان كأداة ميزانية للمحكمة فيما يتعلق بوظائف المساعدة المؤقتة العامة للأسباب التالية:

أ) تجدر الإشارة إلى أن معدل الشواغر المتعلق بالوظائف الثابتة يُطبق عالميًا وعلى جميع الوظائف الثابتة حسب البرنامج الرئيسي، وليس بعد استعراض كل وظيفة على حدة. وتشكل هذه أداة ميزانية عالية المستوى استنادا إلى الافتراض أنه إذا كانت جميع الوظائف مطلوبة تشغيليًا لمدة 12 شهرًا، مع الأخذ في الاعتبار العدد الحالي للوظائف الشاغرة في المنظمة، فمن غير المرجح أن يتم طلب الأموال للعام بأكمله لشغل جميع الوظائف. ويُعرّف معدل الشواغر على أنه أداة ميزانية لمنع الإفراط في الميزانية دون استعراض الحالة التشغيلية/الموارد البشرية لكل وظيفة. وعلى النقيض من ذلك، يُعاد تقييم وظائف المساعدة المؤقتة العامة بشكل فردي على أساس سنوي في المحكمة، أثناء إعداد ميزانية البرنامج المقترحة بناءً على المعايير المحددة: الأهمية والحاجة المستمرة للوظيفة. وبعد هذا التقييم والتأكيد على الحاجة المستمرة للوظيفة، يُحدد ما إذا كان المنصب مشغولاً أم شاغرًا وتُتخذ القرارات التالية في الميزانية:

- تُخصص عادةً ميزانية لوظيفة المساعدة المؤقتة العامة الجديدة لمدة 6 أشهر فقط، لتلبية احتياجات التوظيف الفردية المتوقعة.
- تُخصص ميزانية لوظيفة المساعدة المؤقتة العامة التي ما تزال هناك حاجة إليها ولكنها شاغرة في وقت إعداد ميزانية العام التالي بناءً على مرحلة التوظيف التي وصل إليها المنصب في وقت إعداد الميزانية. وإذا كان من المتوقع الانتهاء من عملية التوظيف بحلول بداية العام التالي، على سبيل المثال، فستُخصص ميزانية للوظيفة لمدة 12 شهرًا. وإذا كان من المتوقع الانتهاء من التوظيف في مارس من العام التالي، فستُخصص ميزانية له لمدة 9 أشهر بدلاً من ذلك: ستُخصص ميزانية للوظيفة المطلوبة بناءً على التاريخ المتوقع لبدء الخدمة (EOD)، وهذا يعني أن الميزانية تُخصص للوظيفة بناءً على أشهر العمل المتوقعة.
- قد يتم التعيين في الوظيفة المشغولة لمدة تصل إلى 12 شهرًا إذا كان من المتوقع طلب استمرار الوظيفة للعام بأكمله. وعلى عكس الوظائف الثابتة، يعد هذا تقييمًا فرديًا، وإذا لم تكن هناك حاجة إلى المنصب لمدة عام كامل، فستُخصص ميزانية له لعدد أقل من الأشهر.

ب) تجدر الإشارة إلى أنه كجزء من تقييم وظيفة المساعدة المؤقتة العامة واستنادًا إلى معايير المحكمة لتحويل المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة ثابتة، عندما تلبي وظيفة المساعدة المؤقتة العامة المعايير ويُطلب تحويلها، فإن الوظائف المحولة الجديدة المقترحة ستخضع لمعدل الشواغر المطبق على الوظائف الثابتة. وباتباع النهج المذكور أعلاه، تهدف المحكمة إلى تقديم مقترح الميزانية الأكثر دقة بخصوص تكاليف المساعدة المؤقتة العامة، وبالتالي فإن التوصية بتطبيق معدل الشواغر على المساعدة المؤقتة العامة غير قابلة للتطبيق لأنها لن تضمن إتاحة ميزانية كافية لوظائف المساعدة المؤقتة العامة المستمرة.

تُعتبر التوصية التوصية 3-2022-TP منفذة. أُضيف خط الميزانية المنفصل الموصى به للمقاولين الأفراد في ميزانية البرنامج المقترحة لعام 2024.

تعتبر التوصيتان 4-2022-TP و6-2022-TP منفذتين. من المقرر أن تُطبق سياسة الترسيم في المنصب في الأول من كانون الثاني/يناير 2025. وستُناقش أي آثار محتملة لسياسة المساعدة المؤقتة العامة في المحكمة بمجرد إصدار سياسة الترسيم في المنصب وإجراء استعراض شامل للإطار التعاقدي.

تُعتبر التوصية 5-2022-TP منفذة. يتم حاليا استعراض جميع وظائف المساعدة المؤقتة العامة الحالية بشكل شامل سنويًا على مستوى المحكمة. وقد أجرت المحكمة في عام 2023 استعراضا شاملا لوظائف المساعدة المؤقتة العامة الحالية التي تمت الموافقة عليها في ميزانية البرنامج لعام 2023، وقيمت كل وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة وحددت ما إذا كان ينبغي استمرارها أو إعادة نشرها أو إلغاؤها أو تحويلها إلى وظيفة ثابتة في العام التالي. وأشارت المحكمة إلى أن المراجع الخارجي استعرض السجل الداخلي الأولي في أنظمة SAP فيما يتعلق بالمدد المتوقعة وتبرير طلبات المساعدة المؤقتة العامة المؤدية إلى هذه التوصية. غير أنه ستُقدم المبررات النهائية والشاملة لجميع الوظائف المستمرة أو المنشورة أو المحولة في ميزانية البرنامج المقترحة لعام 2024 أو في الملحق التصويبي حسب الاقتضاء.

تُعتبر التوصية 7-2022-TP منفذة جزئيا. تدرس المحكمة حاليًا أتمتة عملية وضع أداة الإبلاغ عن وظائف المساعدة المؤقتة الخاصة التي تتجاوز عامًا واحدًا من خلال أداة MyHR بدلاً من المذكرات. وعلاوة على ذلك، فالمحكمة على استعداد لتناقش مع لجنة الميزانية والمالية النسق الذي يودون به تلقي أي معلومات إضافية بشأن وظائف المساعدة المؤقتة الخاصة التي تتجاوز عامًا واحدًا إذا لم يكن معيار الإبلاغ كافيًا في هذا الصدد.

تُعتبر التوصية 8-2022 TP (التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين) منفذة جزئيا. لابد للمحكمة أن تتبع الصيغة المحددة في حساب النطاقات المرغوبة ويجب أن تبلغ وفقًا لذلك على ألا تشمل هذه النطاقات وظائف المساعدة المؤقتة العامة. وكجزء من حلقة العمل الواسعة حول التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين على مستوى المحكمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قدمت المحكمة تقييمًا إيجابيًا أوليًا فيما يتعلق بإدراج الموظفين الفنيين في وظائف المساعدة المؤقتة العامة المعتمدة عند تحليل البيانات وتحديد أهداف التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين في المستقبل. وستنظر المحكمة في عام 2024 في الخيارات والحلول المتعلقة بهذا المقترح وتبلغ عن جدواه في تقرير العام المقبل حول إدارة الموارد البشرية.

تُعتبر التوصية TP 2022-9 (التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين) منفذة جزئيا. في حين تسعى المحكمة جاهدة إلى تحقيق التنوع بين الأقاليم في تشكيل لجانها، لا يزال هناك نقص في التمثيل من الدول الأطراف غير الممثلة أو غير الممثلة بشكل كاف في بعض عمليات التوظيف. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر إصدار تعليمات إدارية حول اختيار الموظفين في الربع الرابع من عام 2024.

التذييل 4: متابعة التقرير المتعلق بالمساعدة القانونية لعام 2023

رقم التوصية	موضوعها	التوصيات المتبقية	منفذة	منفذة جزئيا	غير منفذة
LA–2023–1	تقييم العوز	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بإعداد تدابير لضمان احترام المبادئ التالية مع ضمان حماية حقوق المتهمين بموجب نظام روما المضمون ودون المساس بسرعة المحاكمة: (أ) ليكونوا مؤهلين للحصول على مساعدة قانونية، يجب على الأفراد الذين يسعون للحصول عليها التقدم بطلب في هذا الصدد؛ (ب) ويجب أن تخضع جميع المساعدات القانونية، بما في ذلك المؤقتة، للجهات المرخص لها؛ (ج) وعندما تظهر نتائج تقييم العوز الموثوقة، يجب أخذها في الاعتبار عند اتخاذ قرارات المساعدة القانونية.		X	
LA–2023–2	تقييم العوز	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بما يلي: (أ) وضع عملية تحقق لتقييم العوز؛ (ب) وتحديد الإدارة المسؤولة عن الإشراف على عمل تقييم العوز في السجل بصورة واضحة.		X	
LA–2023–3	تقييم العوز	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بما يلي: (أ) وضع إجراءات إدارية واضحة وتقسيم المهام لاسترداد أموال المساعدة القانونية المدفوعة زيادة عن اللزوم؛ (ب) وإبلاغ أي متهم يثبت حصوله على مساعدة قانونية على الرغم من امتلاكه لأصول وأخذ رأيه في الأمر، والسعي بنشاط إلى اتخاذ تدابير لاسترداد أموال المساعدة القانونية المدفوعة زيادة عن اللزوم من خلال التقدم بطلب فوري إلى الدائرة أو الرئاسة للحصول على أمر استرداد إذا استأنف المدعى عليه.		X	
LA–2023–4	تقييم العوز	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بإيجاد سبل لحث الدول الأطراف على التعاون بشكل أكبر في عملية تقييم العوز، على سبيل المثال، من خلال إدراج أحكام محددة في الإطار القانوني المتعلق بنظام المساعدة القانونية.		X	
LA–2023–5	تعيين محامي	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بما يلي: (أ) تعديل الإجراءات التشغيلية القياسية المتعلقة بتقييم الطلبات المقدمة للتعيين كمحامي لإدراجها في قائمة المحامين من أجل ضمان تقييم الأهلية بشكل أفقي والإشراف على القرار النهائي من قبل طرف ثالث؛ (ب) وتنقيح نظام الاستعراض بمساعدة قسم خدمات إدارة المعلومات لتعزيز عملية الاستعراض المستقل التي تمنع اللجان الفردية من الاطلاع على نتائج تقييم اللجان الأخرى.	X		
LA–2023–6	تعيين محامي	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بما يلي: (أ) تنفيذ عملية رصد للتأكد من توافر المحامين لضمان الاتصال بكل معين كمحامي؛ (ب) إيجاد طريقة لضمان تحديث معلومات الاتصال بالمحامين المعينين في قائمة المحامين بشكل دوري لتزويد المرشحين بفرصة عادلة للتعيين كمحامي.		X	

رقم التوصية	موضوعها	التوصيات المتبقية	منفذة	منفذة جزئيا	غير منفذة
LA–2023–7	تعيين محامي	يوصي المراجع الخارجي قلم المحكمة، كبند قياسي في تقاريره عن التمثيل القانوني للممثلين القانونيون للضحايا المقدمة إلى الدوائر، بتقديم خيارات ذات صلة إلى جانب آثارها المالية على ميزانية المحكمة بقدر ما يمكن حسابها.		X	
LA–2023–8	الميزانية	يوصي المراجع الخارجي المحكمة باستخدام العملية الداخلية الواجبة عند تحويل ميزانية المساعدة القانونية وضمان الإبلاغ الدقيق عن النفقات الفعلية لميزانية المساعدة القانونية المخصصة للدفاع أو الضحايا على التوالي في تقرير أداء الميزانية السنوي الذي سيُعرض على جمعية الدول الأطراف.	X		
LA–2023–9	الميزانية	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بتقليص ممارسة تغطية تكاليف المساعدة القانونية من ميزانيات مختلفة، وحيثما يكون من الضروري استخدام فئات ميزانية أخرى لأغراض المرونة، يجب على المحكمة توفير قاعدة كأساس من أجل الاستفادة من أموال المساعدة القانونية من فئات الميزانية الأخرى.	X		
LA–2023–10	الميزانية	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بتعيين وتشغيل مفوضي المساعدة القانونية (أو اللجنة المشتركة للمساعدة القانونية وفقًا لسياسة المساعدة القانونية الجديدة) كهيئة إشرافية مستقلة من أجل ضمان الشفافية والموضوعية في استخدام ميزانية المساعدة القانونية.	X		

تُعتبر التوصية LA–2023–1 منفذة جزئيا. أ) يحافظ نظام المساعدة القانونية المعدّل على شرط أن يتقدم المدعى عليه بطلب للحصول على المساعدة القانونية التي تدفعها المحكمة؛ ب) قرر فريق إدارة قلم المحكمة في وقت سابق من هذا العام العمل على تفويض السلطة من قلم المحكمة إلى المديرين. واتُّفق على أن تتضمن هذه الوثيقة تفويض السلطة بشأن قرارات تقييم العوز إلى مدير شعبة الخدمات القضائية؛ ج) بدأت عملية التوظيف لشغل منصب مسؤول تقييم العوز داخل قسم دعم المحامين في المحكمة. وقد تلقت اللجنة الاستشارية المعنية بالتصنيف المعلومات اللازمة المطلوبة للمضي قدمًا في عملية التوظيف. وتشكل عملية التوظيف في هذا المنصب أحد أولويات قلم المحكمة، ومن المتوقع الانتهاء منها بحلول نهاية عام 2024. وبمجرد اكتمال عملية التوظيف، سيكون قسم دعم المحامين في وضع أفضل للحصول على نتائج تقييم العوز وأخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات بشأن المساعدة القانونية.

تُعتبر التوصية LA–2023–2 منفذة جزئيا. سيُنشأ منصب جديد اسمه موظف تقييم العوز داخل قسم دعم المحامين، تحت إشراف رئيس وحدة المساعدة القانونية ورئيس قسم دعم المحامين، اللذين يضمنان تقديم التقارير المناسبة إلى مدير شعبة الخدمات القضائية لاتخاذ القرار.

تُعتبر التوصية LA–2023–3 منفذة جزئيا. انطلقت عملية استرداد المساعدة القانونية من جميع الأشخاص المعنيين. وستوضع الإجراءات ذات الصلة بعد تعيين موظف تقييم العوز. وستشمل هذه الإجراءات آليات متطورة لضمان استرداد المساعدة القانونية المدفوعة بشكل غير عادل في الوقت المناسب من جميع الأشخاص المعنيين بتدخل من الرئاسة، عند الاقتضاء.

تُعتبر التوصية LA–2023–4 منفذة جزئيا. رحبت جمعية الدول الأطراف بموجب "قرار بشأن التعاون" (ICC-ASP/22/Res.5)، الذي اعتُمد بالإجماع في 14 كانون الأول/ديسمبر 2023، بإنشاء

المنصة الرقمية بهدف تشجيع التعاون بين الدول وتعزيز قدرة الدول على التعاون مع المحكمة وزيادة الوعي بولاية المحكمة ومتطلبات التحقيقات المالية واسترداد الأصول. والمنصة الرقمية للتعاون عبارة عن منصة تفاعلية آمنة وضعها الميسرون المشاركون للتعاون بالتشاور مع الدول الأطراف وجهات التنسيق التابعة للمحكمة لأغراض التعاون.

وأُعيد في 18 نيسان/أبريل 2024 توزيع استبيان بين الدول الأطراف بغرض جمع معلومات محددة عن الإجراءات التي تتبعها إدارات كل منها استجابة لطلبات التعاون من المحكمة، بشكل عام، وتلك المتعلقة بشكل خاص بتحديد وتجميد ومصادرة السلع والأصول المالية. ودُعيت الدول الأطراف لتقديم ردودها قبل 1 تموز/يوليو 2024. وسيتمكن قلم المحكمة من تقديم مزيد من التحديثات بشأن هذه المسألة بعد الاجتماع الرابع لتيسير التعاون في أيلول/سبتمبر 2024.

تُعتبر التوصية LA-2023-5 منفذة. أ) نُقح الإجراء التشغيلي القياسي لتقييم الطلبات المقدمة للإنضمام إلى قائمة المحامين. ب) تم تحديث سير العمل في النظام الذي يضمن التقييم الأفقي للطلبات وفقًا لذلك.

تُعتبر التوصية LA-2023-6 منفذة جزئيا. أ) يجري قلم المحكمة حملات منتظمة (مرة واحدة على الأقل في السنة) لتحديث تفاصيل الاتصال بالمحامين في قائمة المحامين. ويقوم قلم المحكمة حاليًا بمناقشة إطار تعاون محتمل مع نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، والذي من شأنه، من بين أمور أخرى، أن يوفر ضمانة إضافية بأن تفاصيل الاتصال بالمحامين محدثة. وفي سياق تعيينات المحامين، يتصل قلم المحكمة بكل محامي معين في قائمة المحامين لتأكيد توافره. ويبذل قلم المحكمة جهودًا إضافية للاتصال بالمحامين المعينين، عندما يعتبر ذلك ضروريًا (على سبيل المثال عندما لا يكون عنوان البريد الإلكتروني صالحًا) وممكنًا. ب) سيتطلب نظام المساعدة القانونية المعدّل إثبات المتطلبات المراد إدراجها في قائمة المحامين كل خمس سنوات. وفي حالة عدم تقديم مثل هذا الإثبات، سيتم تعليق المحامي من القائمة حتى يتم تقديم هذا الإثبات باستثناء المحامي الذي ينوب عن عميل في تلك المرحلة الزمنية. وتجري مناقشة تنفيذ هذا التعديل.

تُعتبر التوصية LA-2023-7 منفذة جزئيا. لا يزال الإجراء التشغيلي القياسي بشأن التعاون بين قسم مشاركة الضحايا وتعويضهم وقسم دعم المحامين في مرحلة وضع اللمسات النهائية. ويهدف قسم دعم المحامين إلى توضيح أن التقارير المتعلقة بالممثلين القانونيون للضحايا المقدمة إلى الدوائر ستوفر خيارات إلى جانب تركها آثار المالية على ميزانية المحكمة (بقدر ما يمكن حسابها).

تُعتبر التوصية LA-2023-8 منفذة. يتبع قلم المحكمة العملية والنظام الداخلي المعمول بهما لتحويل أموال المساعدة القانونية وضمان إعداد تقارير دقيقة عن النفقات الفعلية من ميزانية المساعدة القانونية المخصصة للدفاع والضحايا. ووردت التحويلات ذات الصلة في تقرير الأداء بشأن المساعدة القانونية CBF-44-10، المؤرخ 7 آذار/مارس 2024.

تُعتبر التوصية LA-2023-9 منفذة. يتيح نظام المساعدة القانونية المعدّل الموارد على أساس مفهوم تكوين الفريق، وثلاثة برامج مختلفة (الفقرة 55 من سياسة المساعدة القانونية المعدّلة). وتُخصص الموارد داخل البرنامج على أساس المدفوعات الإجمالية التي يديرها قلم المحكمة. ولا يتم ترحيل الموارد غير المستخدمة في إطار البرنامجين 1 و2 المخصصة لمدة عام واحد إلى العام التالي. كما تتوقع سياسة المساعدة القانونية المعدّلة بعض القيود على استخدام الموارد في إطار البرنامج 3 (انظر الفقرة 93 من المعدّلة). وبشكل عام، توفر هذه التغييرات المزيد من القدرة على التنبؤ بالميزانية. كما ينظر قسم دعم المحامين في بعض التحسينات الإضافية في إدارة ميزانية المساعدة القانونية (أي تخصيص خطوط منفصلة لبرامج مختلفة) وستجري مشاورات مع قسم الميزانية بشأن الجدوى.

تُعتبر التوصية LA-2023-10 منفذة. نفذ نظام المساعدة القانونية المعدّل تعيين اللجنة المشتركة للمساعدة القانونية التي تتولى، من بين أمور أخرى، وظيفة هيئة الرقابة. ويتم ضمان الرقابة على الميزانية من خلال إشراك رئيس قسم الميزانية في اللجنة المشتركة للمساعدة القانونية.

التذييل 5: رد المحكمة على نتائج المراجعة والتوصيات الواردة في المسودة

التوصية 1

التوصية 1 (مسودة): يوصي المراجع الخارجي بأن تقوم المحكمة بإعداد تدريب منتظم للمسافرين وتقديم نظام لقياس عدم الامتثال والإبلاغ عنه للإدارة العليا. وسيساعد هذا النظام في زيادة مستوى الامتثال للإجراءات التشغيلية القياسية لضمان انخفاض نفقات السفر من خلال الموافقة والتصديق على السفر في الوقت المناسب.
رأي المحكمة: **1- يرجى تقديم رد بشأن ما إذا كانت المحكمة توافق على التوصية أم لا.** تم قبولها **2- يرجى تقديم آراء إضافية بشأن التوصية، إذا لزم الأمر.** كما هو موضح، فإن غالبية رحلات المحكمة تتعلق بمهام تشغيلية ولا يمكن التنبؤ بها بسبب طبيعة الأنشطة القضائية والادعاءية للمحكمة. وتؤثر العديد من العوامل على تخطيط المهام التشغيلية، مثل متطلبات التأشيرة للوصول إلى البلدان المعنية أو التنسيق السياسي والأمني الدولي، مما سيؤدي حتماً إلى شراء بعض التذاكر في اللحظة الأخيرة. وستنفذ المحكمة نظامًا لتحسين الامتثال في هذا المجال أو العمل.

التوصية 2

التوصية 2 (مسودة): يوصي المراجع الخارجي بأن تُعد المحكمة تدابير لتعزيز إجراءات الرقابة ذات الصلة، مثل تخصيص ميزانية السفر، لتقليل حالات الموافقة على ميزانية السفر أو التصديق عليها بعد تاريخ السفر.
رأي المحكمة: **1- يرجى تقديم رد بشأن ما إذا كانت المحكمة توافق على التوصية أم لا.** تم قبولها **2- يرجى تقديم آراء إضافية بشأن التوصية، إذا لزم الأمر.** لأسباب تشغيلية، تدرك المحكمة أهمية وجود عدد قليل من الرحلات التي تُعالج خارج النظام، بشكل استثنائي ولكن دائمًا بموافقة مسؤول التصديق. وستعمل المحكمة على تنفيذ التدابير اللازمة للحد من عدد الرحلات المعتمدة خارج النظام.

التوصية 3

التوصية 3 (مسودة): يوصي المراجع الخارجي بأن تعمل المحكمة على تعزيز الرقابة الداخلية من خلال اعتماد نظام لرصد عدم الامتثال والإبلاغ عنه إلى الإدارة العليا من أجل تحسين الامتثال للموعد

النهائي لتقديم طلبات استرداد نفقات السفر.
رأي المحكمة: **1- يرجى تقديم رد بشأن ما إذا كانت المحكمة توافق على التوصية أم لا.** تم قبولها **2- يرجى تقديم آراء إضافية بشأن التوصية، إذا لزم الأمر.** لا شيء

التوصية المحذوفة

التوصية 4 (مسودة): يوصي المراجع الخارجي بأن تُدرج المحكمة استخدام أميال الطيران المتراكمة من تذاكر الطيران التي تم شراؤها بموارد المحكمة في الإجراءات التشغيلية القياسية، وإعداد خطة استخدام محددة.
رأي المحكمة: **1- يرجى تقديم رد بشأن ما إذا كانت المحكمة توافق على التوصية أم لا.** لا تتفق المحكمة مع هذه التوصية. **2- يرجى تقديم آراء إضافية بشأن التوصية، إذا لزم الأمر.** إنها توصية مهمة ستؤثر على العديد من جوانب موظفي المحكمة وغير الموظفين على حد سواء، ووحدة السفر، والمتطلبات السياسية والقانونية، فضلاً عن السياسات والنظام (SAP) وما إلى ذلك. ولا ينبغي الاستهانة بالقضية. فقد تعاونت المحكمة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكيل السفر لدى المحكمة ومستشاري السفر الذين استعرضوا سياسة السفر، ونصح كل هؤلاء الخبراء الثلاثة في مجال السفر بعدم تنفيذ المحكمة هذه السياسة.

التوصية 4

التوصية 4 (مسودة): يوصي المراجع الخارجي بأن تقوم المحكمة باستعراض خطط العام المقبل بشكل شامل وتحسين عملية صياغة ميزانية السفر من خلال عكس الخطط المتوقعة لضمان إعداد ميزانية السفر بكفاءة وفعالية.
رأي المحكمة: **1- يرجى تقديم رد بشأن ما إذا كانت المحكمة توافق على التوصية أم لا.** لا تتفق المحكمة مع هذه التوصية. **2- يرجى تقديم آراء إضافية بشأن التوصية، إذا لزم الأمر.** يلزمنا التمييز بين ثلاث عمليات: 1) إعداد الميزانية، 2) واستعراض الميزانية/الموافقة عليها، 3) وتنفيذ الميزانية. وتخضع جميع العمليات للإطار القانوني للمحكمة، بما في ذلك النظام المالي والقواعد المالية. وتضع المحكمة ميزانيات للموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة المتوقعة وفقاً النظام المالي والقواعد المالية المعمول

بها لإعداد الميزانية. وتضع المحكمة افتراضات ميزانيتها لتحديد الأنشطة المتوقعة والقابلة للقياس، بما في ذلك احتياجات السفر. وعند التركيز على ميزانية السفر، فإن نسبة صغيرة فقط من الرحلات يمكن التنبؤ بها بدرجة عالية (على سبيل المثال: جمعية الدول الأطراف في نيويورك أو بعض الاجتماعات مع زملاء من الأمم المتحدة). وتخضع غالبية خطط ميزانية السفر لدرجة معينة من التقلب لأنها تشير إلى الأنشطة القضائية والادعاء العام، والتي تتأثر بالعديد من التطورات، بما في ذلك تلك التي تقع خارج سيطرة المحكمة. فعلى سبيل المثال، قد يؤثر الوضع الأمني أو مستوى التعاون في بلد معين بشكل كبير على القدرة على السفر كما هو مخطط له في الأصل (في كلا الاتجاهين). وتضع المحكمة ميزانيات للسفر الأقل قابلية للتنبؤ بناءً على معايير معينة وخبرة تم اكتسابها في السنوات الماضية.

تقوم لجنة الميزانية والمالية باستعراض الميزانية المقترحة وتوافق عليها جمعية الدول الأطراف. وخلال هذه العملية، من المرجح جدًا تغيير الموارد، وفي معظم الأحيان يتم تخفيضها. وتُطبق التخفيضات بشكل عام دون الخوض في التفاصيل كثيرًا، مما يترك للمحكمة حرية إعادة ترتيب الخطط وإعادة توزيع الموارد لتلبية الاحتياجات التشغيلية. وفيما يتعلق ببند ميزانية السفر، قامت لجنة الميزانية والمالية و/أو جمعية الدول الأطراف بتخفيضات متكررة على مستوى بند ميزانية السفر لكل برنامج رئيسي في العديد من المناسبات، في حين أن بند ميزانية السفر لكل برنامج رئيسي ينتج عن توحيد خطط السفر على مستوى البرامج والبرامج الفرعية. ونتيجة لذلك، تُفقد العلاقة المباشرة بين الخطط التفصيلية للميزانية المقترحة والأموال المتاحة بعد الموافقة على الميزانية. وفي بعض المناسبات الأخرى، تُطبق التخفيضات على مستوى المخصصات الإجمالية لكل برنامج رئيسي وترك الأمر لرؤساء هاته البرامج الرئيسة لتحديد أي بند ميزانية ضمن ميزانية البرامج الرئيسة يجب تطبيق التخفيض عليه.

وأخذا في الاعتبار ما ورد أعلاه ودرجة تقلب الأنشطة القضائية والادعاءية للمحكمة، فإن النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة تسمح بالمرونة من خلال إعادة توزيع الموارد بين خطوط الميزانية المختلفة داخل كل برنامج رئيسي طالما لم يتم تجاوز المستوى الإجمالي للتخصيصات التي وافقت عليها جمعية الدول الأطراف لكل برنامج رئيسي. ولا يسمح النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة بنقل الأموال بين البرامج الرئيسية. وبالنظر إلى: أ) أن خطط السفر الأولية تتأثر عادةً بتخفيضات الميزانية المذكورة أعلاه؛ ب) وأن غالبية الرحلات تخضع لدرجة عالية من التقلب الذي يميز الأنشطة القضائية والادعاءية؛ ج) وأن عوامل أخرى قد تؤثر على خطط السفر الأكثر قابلية للتنبؤ (على سبيل المثال: تأثرت خطط سفر بعض موظفي المحكمة بعبء العمل الإضافي الناجم عن الهجوم الإلكتروني العام الماضي)، فإن توصية المراجعين بأن "تقوم المحكمة باستعراض خطط العام المقبل بشكل شامل وتحسين عملية صياغة ميزانية السفر من خلال عكس الخطط المتوقعة لضمان إعداد ميزانية السفر بكفاءة وفعالية" تستند إلى افتراضات غير واقعية ونظرية. وعلاوة على ذلك، يركز المراجعون فقط على عملية إعداد الميزانية دون النظر إلى تأثير عملية استعراض الميزانية/الموافقة عليها على الخطط الأولية والواقع الذي تواجهه المحكمة أثناء تنفيذ الميزانية.

التوصية 5

التوصية 5 (مسودة): يوصي المراجع الخارجي بأن يضع مكتب المدعي العام تدابير تحسينية لزيادة معدل تنفيذ الصندوق الاستئماني، مع مراعاة الوقت المطلوب لعمليات التوظيف والمشتريات، فضلاً عن القيود المفروضة على الموارد بسبب خفض تكاليف دعم البرنامج.

رأي المحكمة:

1- يرجى تقديم رد بشأن ما إذا كانت المحكمة توافق على التوصية أم لا.
تم قبولها

2- يرجى تقديم آراء إضافية بشأن التوصية، إذا لزم الأمر.
تعمل المحكمة على اتخاذ تدابير لزيادة تنفيذ الصندوق الاستئماني. ومع ذلك، فإن المحكمة ملزمة بتطبيق الإطار التنظيمي الحالي للمحكمة. وفي حين يضمن هذا إدارة سليمة للأموال العامة، فإنه يتطلب أيضًا الامتثال الصارم للإجراءات التي يمكن أن تكون معقدة وتنطوي على وظائف مختلفة في جميع أنحاء المحكمة. وهذا له تأثير على الوقت اللازم لإتمام المشاريع التي تستخدم أموال الصندوق الاستئماني. وبالإضافة إلى ذلك، لا تتناسب قدرة وظائف المحكمة المعنية مع عبء العمل المطلوب منها معالجته. وبدون موارد إضافية، فإن أي تحسين حقيقي للعمليات يكاد يكون مستحيلاً. ووفقًا للاختصاصات، لا يمكن تمويل سوى الموارد المشاركة بشكل مباشر في تنفيذ إجراءات الصندوق الاستئماني (على سبيل المثال: مهندسو برمجية Azure، المحللون، خبراء الطب الشرعي، إلخ) باستخدام الاشتراكات الأساسية. ولا يمكن للموارد التي تدعم التنفيذ (على سبيل المثال: التمويل، المشتريات، الموارد البشرية، إلخ) الاعتماد إلا على تكاليف دعم البرنامج المتاحة حاليًا لمكتب المدعي العام فقط. وبالتالي، لا يمكن لقلم المحكمة الاعتماد إلا على الموارد المتاحة في الميزانية العادية ولا يمكن طلب مبالغ إضافية إلا من خلال الميزانية العادية. وقد شُرحت القضايا المتعلقة بتكاليف دعم البرنامج بالتفصيل خلال الاجتماعات مع المراجع. وفي المحصلة النهائية، في حين تلتزم المحكمة بزيادة معدل تنفيذ الصندوق الاستئماني من خلال تدابير ملموسة (على سبيل المثال: تحديث خطط التكلفة لكل مجال ذي أولوية بانتظام، ومشاركتها، ورصدها لاتخاذ إجراءات تصحيحية)، فإنه لن يحدث تغيير فعال في وتيرة التنفيذ إلا بإضافة موارد تمكن من سير عمل الدعم عبر المحكمة.

التوصية 6

التوصية 6 (مسودة): يوصي المراجع الخارجي بأن ينشئ مكتب المدعي العام نظاماً لرصد تحقيق أهداف الصندوق الاستئماني بشكل دوري وتقديم تعليقات بشأن تحقيق أهداف الصندوق الاستئماني.

رأي المحكمة:

1- يرجى تقديم رد بشأن ما إذا كانت المحكمة توافق على التوصية أم لا.
"تم قبولها في الصيغة المنقحة التي اعتمدها المراجعون (انظر البريد الإلكتروني بتاريخ 2024/07/09).
"التوصية 6. يوصي المراجع الخارجي بأن ينشئ مكتب المدعي العام نظامًا لرصد تحقيق أهداف الصندوق الاستئماني بشكل دوري وتقديم تعليقات بشأن تحقيق أهداف الصندوق الاستئماني".

2– يرجى تقديم آراء إضافية بشأن التوصية، إذا لزم الأمر.

يود مكتب المدعي العام — حسب ما تمت مناقشته خلال جلسات المراجعة – أن يشير إلى أن البيانات المالية المراجعة هي المتطلب التنظيمي الوحيد المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية والنظام المالي والقواعد المالية والذي تقبله الغالبية العظمى من الجهات المانحة في الاتفاقيات التي وقعتها. وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت التقييمات بالفعل على أساس منتظم، مع تقديم تقارير إلى كل من الدورتين السنويتين للجنة الميزانية والمالية (عادة ما يتم مشاركة هذه التقارير مع الدول الأطراف) وتقارير مخصصة للجهات المانحة التي طلبت تقارير محددة في الاتفاقيات الموقعة.

التوصية 7

التوصية 7 (مسودة). يوصي المراجع الخارجي بأن يضع مكتب المدعي العام إجراءات رقابة داخلية لتحليل التأثير المحتمل للصندوق الاستئماني على الميزانية العادية أثناء مرحلة مراجعة التنفيذ والإبلاغ عن النتائج إلى هيئات الرقابة مثل لجنة الميزانية والمالية وجمعية الدول الأطراف مقدمًا.

رأي المحكمة:

1– يرجى تقديم رد بشأن ما إذا كانت المحكمة توافق على التوصية أم لا.

تم قبولها

2– يرجى تقديم آراء إضافية بشأن التوصية، إذا لزم الأمر.

كان الصندوق الاستئماني لمكتب المدعي العام الذي أُنشأ في آذار/مارس 2022 هو الأداة التي اعتمدها مكتب المدعي العام للبحث عن القدرات المطلوبة بشدة لمواجهة التحديات غير المسبوقة. وامتثالاً لأحكام نظام روما الأساسي، طلب المدعي العام – من خلال مذكرة شفوية – من الدول الأطراف تقديم تبرعات لتعزيز وظائف مكتبه في مجالات محددة كانت تعاني في ذلك الوقت من نقص حاد في الموارد. وكان لهذا تأثير سلبي كبير على قدرة مكتب المدعي العام على الاستجابة بفعالية للطلب الموجه إليه. وقد فهمت الدول الأطراف الطبيعة الاستثنائية للطلب وقدمت مساهمات سخية للصندوق الاستئماني. كما قام قلم المحكمة السابق السيد بيتر لويس في اجتماع رسمي بشرح نطاق وطبيعة الصندوق الاستئماني – فضلاً عن امتثاله للإطار التنظيمي للمحكمة – للفريق العامل في لاهاي. وأوضح قلم المحكمة أن بعض المشاريع التكنولوجية التي ستُنفذ في إطار الصندوق الاستئماني الجديد قد يكون لها تأثير على المدى الطويل وستُدرج تكلفتها في مقترحات الميزانية المستقبلية لتوافق عليها الجمعية. وفي وقت الاجتماع، كان من المستحيل تحديد هذا التأثير بدقة إذ أُنشأ الصندوق الاستئماني للتو وبالتالي سيعتمد نطاق المشاريع على الاشتراكات التي سيتم تلقيها في النهاية.

كما تمت مناقشة المشروع التكنولوجي الرئيسي المخطط تنفيذه في إطار الصندوق الاستئماني (أي: برمجية Relativity One والانتقال إلى النظام السحابي) داخليًا في مجلس حوكمة إدارة المعلومات بين الأجهزة (IMGB) في حزيران/يونيو 2022. وقد تم تأييد المشروع، ووافق أعضاء المجلس على تضمين التكلفة المستقبلية للمشروع في مقترح السنة (السنوات) عندما ستُستنفد أموال الصندوق الاستئماني.

وتعلمت المحكمة من هذه التجربة وهي تقوم الآن بإجراء عملية تنطوي على تحديد التكلفة الإجمالية لكامل دورة حياة المنتجات فيما يتعلق بالمشاريع ذات الطبيعة التكنولوجية/البنيوية والتي قد يكون لها تأثير طويل الأجل على المتطلبات المالية المستقبلية للمحكمة. وستُطبق هذه الممارسة على مستوى المحكمة بالكامل، ولا تعني مكتب المدعي العام.

التوصية 8

التوصية 8 (مسودة). يوصي المراجع الخارجي بأن تضع المحكمة خطة لتحسين أساليب إدارة الأصول بكفاءة، بما في ذلك الجرد المادي، وزيادة معدل استخدام أداة "أصولي" حتى يتمكن الأمناء من استخدامها بفعالية.

رأي المحكمة:

1- يرجى تقديم رد بشأن ما إذا كانت المحكمة توافق على التوصية أم لا.
تم قبولها

2- يرجى تقديم آراء إضافية بشأن التوصية، إذا لزم الأمر.

نقدر هذه التوصية لأنها تهدف إلى التحسين المستمر، مع ملاحظة أن هدفنا هو تحقيق التوازن بين الدقة والكفاءة التشغيلية والفعالية من حيث التكلفة، وضمان أن تكون تقارير الجرد وسجلات الأصول موثوقة بدرجة كافية لدعم العمليات واتخاذ القرار. ومن ناحية أخرى، تُراجع الإجراءات التشغيلية القياسية بالفعل ويُذكّر أمناء الأصول بانتظام باستخدام أداة "أصولي".

التوصية 9

التوصية 9 (مسودة). يوصي المراجع الخارجي بأن تضع المحكمة إجراءات الرقابة الداخلية، لضمان انعكاس نتائج الجرد المادي في البيانات المالية في الوقت المناسب.

رأي المحكمة:

1- يرجى تقديم رد بشأن ما إذا كانت المحكمة توافق على التوصية أم لا.
تعارض المحكمة هذه التوصية حيث يتم حاليا البدء في إجراء الجرد المادي قبل أربعة أشهر على الأقل من إغلاق البيانات المالية.

2- يرجى تقديم آراء إضافية بشأن التوصية، إذا لزم الأمر.

يتم في المقر الرئيسي توسيع عملية الجرد المادي السنوية على مدى فترة 3 أشهر لأنها ليست مهمة مخصصة. ويُفسر الجرد المادي بطريقة توفر أدلة كافية ومناسبة بوجود الأصول المادية الواردة في البيانات المالية.

ويُقدم التقرير الختامي عمومًا إلى الإدارة قبل أو بحلول 31 كانون الثاني/يناير 2024. أي قبل وقت طويل من وضع اللمسات الأخيرة على البيانات المالية للمحكمة. ويُنجز هذا التقرير في الوقت المناسب ولا يؤخر بأي حال من الأحوال إصدار أو تجميع البيانات المالية.